

نسخة
١٤/١١/١٩٤٧

البنك الأهلي المصري



مناسبة عيد الخامس والسبعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الْبَنَّاكُ الْأَهْلِي الْمِصْرِي

مَنْكِبَةُ عِيَرِ الْخَنَاسِ وَالسَّبْعِي

١٨٩٨ - ١٩٧٣



السيد الرئيس محمد أنور السادات

رئيس الجمهورية



السيد/ الدكتور عبد العزيز حجازي
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

رؤساء مجالس الإدارة والمحافظون ١٩٤٨ - ١٩٧٣



السيد/ علي الشمسي الدكتور أحمد زكي سعد السيد/ محمد أمين فكري



السيد/ عبد الجليل العمري الدكتور عبد الحكيم الرفاعي



الدكتور نور الدين طراف



السيد/ محمد محمود أبو شادي



الدكتور حامد عبد اللطيف السايح



الدكتور ثروت محمود فهمي عكاشة

تقديم وإهداء

تضمنت الخطة الاولى لاحتفال البنك الاهلى المصرى بعيده الخامس والسبعين اصدار هذا الكتاب فى اكتوبر ١٩٧٣ ولكن شاء القدر ان تفتح مصر فى تلك الفترة بقيادة الرئيس الملهم محمد انور السادات صفحة بيضاء ناصعة من صفحات المجد والفخر .

ولا يسعنى وانا اقدم هذا السجل الحافل لتاريخ البنك الاهلى المصرى خلال مسيرته الطويلة عبر خمسة وسبعين عاما منذ نشأته فى عام ١٨٩٨ الا ان أهديه لكل الذين أسهموا بجهودهم المخلصة جيلا بعد جيل فى الوصول بمؤسستنا العريقة الى المكانة التى تتبوأها الآن .

وانى لأرجو ان يضيف هذا العمل مرجعا جديدا للمكتبة الاقتصادية وان يسهم فى تيسير مهمة المؤرخين الاقتصاديين ويخدم أغراض الدارسين وغيرهم من المهتمين فى مصر والخارج بتتبع التطورات الاقتصادية فى البلاد خلال هذه الفترة الحافلة بالاحداث التى عاشها الاقتصاد المصرى والتى كان للبنك الاهلى المصرى دور رائد فيها .

ويبدأ الكتاب بفصل تمهيدى يلخص الأحداث التى صاحبت انشاء البنك وتاريخه خلال الفترة ١٨٩٨ - ١٩٤٨ واستمدت مادته من الكتاب الذى صدر بمناسبة العيد الخمسينى للبنك . ثم يتناول الكتاب بعد ذلك بأسهاب أحداث الخمس وعشرين سنة الاخيرة - بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٧٣ - وقد اعتمدت الدراسة أساسا فى تلك الابواب على التقارير السنوية للبنك والنشرة الاقتصادية ربع السنوية بالاضافة الى عدد من المصادر الرسمية الاخرى . كما تناولت ابواب الكتاب ايضا كل ما يتعلق بشئون النقد والنظام المصرفى والخدمات المصرفية المستحدثة والتطورات الاقتصادية بوجه عام .

وغنى عن البيان ان سنوات الثورة المباركة التى تكاد تغطى هذه الفترة قد شهدت تطورات اقتصادية عميقة الاثر ، وكان من أهم هذه الاحداث بالنسبة للجهاز المصرفى ما أوجبه متطلبات المرحلة وتطورات الفكر الحديث من ضرورة وجود بنك مركزى مستقل وبالتالي تفرغ البنك الاهلى المصرى لمزاولة عمليات البنوك التجارية ابتداء من عام ١٩٦١ . وقد صاحب ذلك عدد من التطورات تمثلت فى تمصير الجهاز المصرفى ثم نقل ملكيته الى الدولة بالتأميم باعتباره من أهم الاجهزة التى تؤثر تأثيرا مباشرا على بقية قطاعات الاقتصاد القومى ثم تلى ذلك ادماج البنوك التجارية على عدة مراحل فى وحدات قوية كبيرة حتى اقتصر عددها على اربعة اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٢ حيث عملت فى ظل نظام التخصص الوظيفى الذى خص البنك الاهلى المصرى بكافة

العمليات المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية استيرادا وتصديرا بالإضافة الى العمليات المصرفية الاخرى وخدمة شهادات الاستثمار .

ولاجدال في ان القارىء سوف يدرك من خلال الفصول الاخيرة ان البنك احساسا منه بدوره ومسئوليته تجاه الفرد والمجتمع ، لم يال جهدا في استحداث وتنمية العديد من الخدمات المصرفية التي تهيء مزيدا من الخدمة المصرفية المتقدمة والمتطورة بما يتلاءم وطبيعة العصر ، فاستحدثت على سبيل المثال شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة التي لاقت اقبالا كبيرا من جمهور المدخرين في مصر كما يدل على ذلك تطور ارقام الحيازة فيها . وفي جميع هذه الحالات لم يكن دافع الربح هو الباعث الاساسى وراء كل تطوير بل كان الشعور بالمسئولية تجاه الاقتصاد القومى هو الرائد الاول له .

وانى لامل ان تكون الانجازات التي تحققت خير حافز لنا وللأجيال المقبلة على الاستمرار في العطاء والبذل مساهمة في وضع لبنة في بناء الصرح الاقتصادي لمصرنا العزيزة .

واخيرا لا يفوتني ان أقدم بالشكر لكل من ساهم بجهده في اخراج هذا الكتاب على هذه الصورة .

رئيس مجلس الإدارة

ح. التميمي

مارس ١٩٧٤

دكتور حامد عبد اللطيف السايح

الفصل الأول الاقتصاد المصري والمجاز المصرفي حتى عام ١٩٤٨ (٥)

فترة ما قبل عام ١٨٩٨

ظل الاقتصاد المصري يعتمد الى حد بعيد على الزراعة ولا سيما القطن الذي راجت زراعته في مصر وزاد محصوله من ٢٨٨ مليون قنطار قيمتها ٧٨٨ مليون جنيه كمتوسط للفترة ١٨٨٠ - ١٨٨٤ الى حوالي ٦ ملايين قيمتها ١٠٠٦ مليون جنيه كمتوسط للفترة ١٨٩٥ - ١٨٩٩ . وكان معظم هذا المحصول يأخذ طريقه الى مصانع الغزل والنسيج خارج البلاد . ولذلك أخذت التجارة الخارجية تلعب دور متزايدا في الاقتصاد القومى حتى بلغ متوسطها السنوى خلال الفترة ١٨٩٥ - ١٨٩٩ : ٢٩ مليون جنيه (الواردات ١٤ مليون والصادرات ١٥ مليون) .

على ان التجارة الخارجية في مصر كانت تعاني آنذاك من مشكلة نقص رؤوس الاموال المتاحة مما اثار انتباه الدوائر المالية في الخارج التي كانت تجد منذ عام ١٨٦٠ في البحث عن منافذ للاستثمار بعد التقدم الصناعي في أوروبا الغربية . وكان ازدياد الاقبال على القطن المصري وفتح قناة السويس في عام ١٨٦٩ عاملين هامين اظهرا اهمية مصر كمركز لنشاط رؤوس الاموال الاجنبية . ولقد كان لهذه الاموال اثارها البعيدة في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي بعد ذلك وحتى قيام الثورة المصرية في عام ١٩٥٢ .

ومن المعلوم ان الاستدانة من الخارج قد بلغت اقصاها في عهد الخديوى اسماعيل اذ تدفقت على البلاد رؤوس الاموال الاجنبية وجاءت في ركبها البنوك الاجنبية لتقديم القروض بأسعار فائدة باهظة وشروط مجحفة أدت الى تكبيل مصر بأعباء مالية ثقيلة اسفرت في النهاية عن فرض الرقابة الاجنبية على مالية البلاد والى انشاء صندوق الدين العام في مايو ١٨٧٦ الذي تولى ادارته مندوبون عن حكومات فرنسا وايطاليا والنمسا وبريطانيا .

وتجدر الاشارة الى ان النظام النقدي المصري كان يتخذ من الذهب اداة لقياس القيمة ووسيلة للتداول ، حيث لم تكن للبلاد عملة موحدة الى ان صدر قانون اصلاح النقدي في عام ١٨٨٥ الذي حدد الجنيه الذهبى وزنته ٨٥ جرام ويحتوى على ٨٧٥ في الالف من الذهب الخالص كوحدة للتعامل وقسمه الى ١٠٠٠ مليم .

اما في المجال المصرفي ، فيجدر القول بأن عهد مصر بالنظام المصرفي الحديث لم يكن بعيدا اذ كان الاقراض في الريف المصري يعتمد على نشاط المرابين . أما في المدن

(*) ملخص لكتاب (البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ - ١٩٤٨) الذي أعده البنك بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيسه ..

الكبرى والموانى فقد است بيوت مالية خاصة للقيام بتمويل عمليات التجاره الخارجية ، نذكر منها Bank of Egypt الذى انشئ في لندن عام ١٨٥٦ لتمويل تجارة مصر مع بريطانيا ، والذي ساهم ايضا في شراء اذون الخزانة التى اصدرتها الحكومة المصرية ائذالك لتمويل النفقات الجارية فى ميزانية الدولة . وشهد النصف الثانى من القرن الماضى قيام عدد آخر من المؤسسات المصرفية منها ((البنك الانجليزى المصرى ، الذى أسس فى لندن عام ١٨٦٤ وه البنك الامبراطورى العثمانى ، الذى أسس فى تركيا عام ١٨٦٣ ، وكان له بحكم تبعية مصر للدولة العثمانية نشاطا كبير فى البلاد وساهم بنصيب متزايد فى تمويل المحاصيل الزراعية ، ثم تغير اسمه فى عام ١٩٢٥ ليصبح البنك العثمانى . ولا يفوتنا ان نذكر الدور الكبير الذى لعبه ((بنك الكريدى ليونيه)) الفرنسى ابتداء من عام ١٨٧٤ ، اذ ساهم بنصيب كبير فى تمويل محصول القطن وفى تمويل القروض الحكومية . كذلك تجدر الاشارة الى بنوك الرهن العقارى وأهمها البنك العقارى المصرى الذى انشئ فى عام ١٨٨٠ ولعب دورا هاما فى التمويل العقارى بالبلاد .

وقد أدت هذه البنوك ولا شك دورا تاريخيا فى توفير احتياجات البلاد من الاموال الاجنبية التى كانت تغتفر اليها آنذاك . غير ان الظروف التى صاحبت انشاءها ووجود مراكزها الرئيسية فى لندن وباريس والعواصم الاجنبية الاخرى قد جعلت توجيه سياستها والاشراف عليها يأتى من الخارج .

نشأة البنك وقانون تأسيسه (١٨٩٨) :

شهد عام ١٨٩٨ مولد البنك الاهلى المصرى . ولم تكن فكرة انشاءه جديدة ، اذ كان هناك شعور بان تأسيس بنك للاصدار اصبح ضروريا لمسايرة تقدم البلاد . كما اصبح قيام بنك مصرى بعد استقرار المالية العامة نسبيا ضرورة لا بد منها لينظم ويحتفظ بحسابات الحكومة .

وقد حدد العقد الابتدائى راس مال البنك بمبلغ مليون جنيه استرلى مقسمة الى ١٠٠ الف سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات استرلينة . وفى ٢٥ يونيو ١٨٩٨ اصدر الخديوى عباس حلمى الامر العالى الخاص باعتماد نظام البنك والترخيص بتأسيسه على ان تكون مدته خمسين عاما .

وقد تحددت الاغراض التى انشئ البنك من اجلها طبقا لنظامه الاساسى فيما يلى :

اصدار اوراق نقد تدفع لحاملها وتقديم السلفيات للزراع ومنح القروض والسلفيات للحكومة والبلديات والمنشآت العامة بمصر ، واصدار القروض العامة والاتجار بالعملة الاجنبية ، بالمعادن الثمينة ، وخصم الكمبيالات التى تدفع بمصر وتحمل توقيعين اثنين ولا يجاوز ميعاد استحقاقها ستة شهور ، ومباشرة جميع الاعمال المصرفية بصفة عامة لحساب الافراد والشركات والمؤسسات العامة والاشترك فى جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية فى مصر ما عدا الاعمال العقارية او الخاصة بالاموال الثابتة المتصلة بمشروعات اجنبية . وظلت هذه الانشطة ثابتة لفترة طويلة فيما عدا ما لحق بعضها من تعديل بعد ذلك لتشمل السودان حيث

سمح للبنك بتقديم القروض والسلفيات للحكومة السودانية ومباشرة الاعمال المصرفية هناك . كما عدل وصف الكمبيالات التى يقبل البنك خصمها بالنسبة لا يجاوز ميعاد استحقاقها ستة بدلا من ستة شهور .

ونص نظام البنك ايضا على ان يكون للحكومة المصرية مندوبان لدى البنك يمثلانها وزير المالية لمدة خمس سنوات ، وتختص مهمتهما فى مراقبة تطبيق القانون الاساسى فيما يتعلق باعمال الحكومة ويراقبان بصفة خاصة تطبيق الاحكام المتعلقة باصدار اوراق البنكوت التى تدفع لحاملها او عند الطلب . كما كان لهما ان يحضرا اجتماعات مجلس الادارة على الا يكون لهما حق التصويت ، وان يرفعا ملاحظتهما الى المجلس كتابة ، ثم الى وزير المالية عند الاقتضاء . وبدا توافر للحكومة منذ البداية وسائل رقابة نشاط البنك فى تادية وظائفه العامة ولا سيما بالنسبة لاصدار البنكوت .

وفصل نظام البنك فصلا تاما بين قسم العمليات المصرفية وقسم الاصدار، وحددت وظائف القسم الاخير فى اصدار اوراق النقد ، على ان يكون هناك حساب منفرد لجميع اعمال اصدار البنكوت الذى كان يلزم تغطية نصفه دائما بالذهب على ان يغطى النصف الاخر بسندات تقوم بسعر لا يجاوز السعر اليومى وعلى الاكثر بحسب قيمتها الاسمية علم ، ان يكون للحكومة وحدها حق اختيار السندات دون اية مسئولية عليها . ويعتبر الغطاء - ذهبيا كان او سندات - ضمانا خاصا لصالح حملة البنكوت ، وفى حالة نصفية البنك يستخدم هذا الرصيد لتأمين رد قيمة هذه الاوراق دون غيرها .

وظلت اوراق النقد التى اصدرها البنك الاهلى المصرى قابلة للتحويل الى الذهب حتى اغسطس ١٩١٤ ، حيث توقف الصرف بالذهب وتوقف بالتالى الوفاء بالتعهد بدفع قيمة اوراق النقد ذهبيا وان احتفظت هذه الاوراق بصورتها الاصلية كما هو الحال فى البلاد الاخرى ، حيث اصبح لها فى ظل الظروف الجديدة سعر قانونى الزامى وقوة ابراء غير محدودة .

الفترة ١٨٩٨ - ١٩١٤ :

صاحب هذه الفترة منذ بدايتها شىء من الرواج الاقتصادى ، فتدقت الاموال الاجنبية على البلاد واستقرت الاحوال المالية ، كما شهدت هذه الفترة تقوية قناطر الدلتا وانشاء خزان اسوان . الا ان خطى النمو اخذت فى التباطؤ بعد عام ١٩٠٦ على اثر الازمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد حينذاك .

وقد استهل البنك نشاطه بافتتاح فرع القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٨٩٨ وفرع الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر من نفس العام ، ثم امتدت شبكة الفروع مع بداية عام ١٩٠٠ الى كثير من عواصم المديريات والموانى الهامة والى مراكز النشاط التجارى الاخرى حسب الحاجة . كما افتتح فرع الخرطوم فى فبراير ١٩٠١ واستتبع ذلك افتتاح عدة مكاتب فرعية اخرى فى المدن السودانية الهامة ، وافتتح فرع فى لندن فى ٣ اكتوبر ١٨٩٨ .

وقبل أن يبدأ البنك نشاط الإصدار أصدرت وزارة المالية كتابا دوريا طالبت فيه صبره الحكومة بقبول أوراق نقد البنك الأهلي المصري في أداء الأموال الأميرية وصرف قيمة هذه الأوراق بالذهب عند الطلب وأجراء كافة المدفوعات للجمهور بهذه الأوراق طالما رغب في قبولها ، على أن يكون لمدوب الحكومة حق الإشراف على الإصدار والتحرره التي تحفظ بها أوراق التمدد بالإضافة الى حق الرقابة على الخزائن المودع بها غطاء الإصدار من ذهب وسندات .

وقد بدأ البنك الأهلي المصري في مايو ١٨٩٩ بإصدار البنكنوت لأول مرة في مصر فأصدر ما قيمته ٦٠ ألف جنيه . ولم يكن الجمهور قد اعتاد من قبل التعامل بأوراق النقد ومن ثم لم يطرح للتداول من ذلك المبلغ في حينه سوى ١٥ ألف جنيه ، إلا أنه ما لبث أن اعتاد تدريجيا التعامل بتلك الأوراق فزاد مجموع الإصدار الى ٨ مليون و ٢٥٠ ألف جنيه في عام ١٩١٤ .

وقد زيد رأس مال البنك بعد ذلك أربع مرات متتالية يواقع ٥٠٠ ألف جنيه في كل مرة خلال السنوات ١٨٩٩ و ١٩٠٢ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ حتى وصل الى ثلاثة ملايين من الجنيهات في العام الأخير .

واقضى التوسع في الائتمان الزراعي - الذي ساهم البنك بنصيب فيه منذ عهده الأول - ضرورة قيام مؤسسة مستقلة لهذا الغرض حتى يتيسر مقابلة الحاجة المتزايدة الى الائتمان الزراعي فكان أن صدر في عام ١٩٠٢ مرسوم خديوي بتأسيس ((البنك الزراعي المصري)) تحت رعاية كل من الحكومة والبنك الأهلي المصري الذي ساهم بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه استرليني في رأس ماله البالغ ١٢٥ مليون جنيه استرليني ، كما تقرر أن يكون محافظ البنك الأهلي المصري بحكم وظيفته رئيسا لمجلس إدارة البنك الجديد . إلا أنه ترتب على صدور قانون ((الخمسة أفدنة)) في عام ١٩١٢ - والذي قضى بعدم جواز الحجز على الملكيات التي لا تتجاوز خمسة أفدنة بالنسبة الى الديون التي تنشأ بعد صدوره - عجز صغار الملاك عن الحصول على قروض من البنك لتعذر تقديم ضمانات مقبولة مما أدى الى انكماش أعماله وتصفيته اختياريا في عام ١٩٣٦ .

كذلك قام ((البنك الأهلي المصري)) في عام ١٩٠٥ بالاشتراك مع فريق من رجال المال الفرنسيين والإيطاليين بتأسيس بنك الجيزة الذي كان له دون غيره حق مباشرة الأعمال المصرفية بتلك البلاد بموجب امتياز من الامبراطور . وكان محافظ البنك الأهلي المصري بحكم منصبه أيضا رئيسا لمجلس إدارة البنك الجديد كما كان له أن يعين محافظا لهذا البنك وثلاثة أعضاء من مجلس إدارته بموجب مادة من نظام البنك لا يجوز إلغاؤها . وقد تمت تصفية أعمال هذا البنك في نوفمبر ١٩٣١ بحل محله ((بنك أبوبيا)) .

فترة الحرب العالمية الاولى : ١٩١٤ - ١٩١٨

كان الذهب حتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية الاولى هو النقد القانوني للمدفوعات التي تزيد قيمتها عن جنيهين اثنين . وفي ٢ أغسطس ١٩١٤ صدر امر عال يوقف

دفع قيمة أوراق بنكنوت البنك الأهلي بالذهب وباعتبارها نقدا قانونيا له قيمة العملة الذهبية المتداولة في القطر المصري ، على أن يعمل بهذا القرار بصفة مؤقتة غير أن العمل بهذه القاعدة ظل ساريا حتى يومنا هذا . وفي أواخر عام ١٩١٤ وافقت الحكومة على طلب البنك الأهلي باستخدام الذهب المودع لدى بنك إنجلترا في لندن كغطاء للإصدار لتعذر النقل وتلافيا لخطر الطريق على أن يكون ذلك اجراء استثنائيا . وتوجيها للمعاملة منحت البنوك الاخرى تسهيلات مماثلة رخص بمقتضاها تلك البنوك بأن تسحب من البنكنوت في مصر ما يعادل ما تودعه ذهبيا في لندن .

وفي سبتمبر ١٩١٦ وافقت الحكومة المصرية على أن يقوم البنك الأهلي بإصدار البنكنوت بضمان اذون الخزانة البريطانية بدلا من الذهب نظرا لاستحالة الحصول عليه في لندن . ولأن الهدف في البداية أن يكون هذا القرار مؤقتا ولكنه ظل ساري المفعول حتى صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ .

فترة ما بين الحربين ١٩١٩ - ١٩٢٨

تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية بعدم الاستقرار الاقتصادي حيث سادت العالم - بعد الحرب الاولى - موجات تضخمية انتهت بطول الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وما تبعها من أزمات نقدية تالتت حتى بداية الحرب العالمية الثانية .

وكانت الارصدة الاسترلينية التي تراكمت لبلاد ابان الحرب العالمية الاولى تتراوح ما بين ١٠٠ - ١٥٠ مليون جنيه ، إلا أن معظمها ما لبث أن استنفد في تجديد المعدات الاستثمارية وزيادة المخزون السلمي ، واسترداد الأوراق المالية المصرية التي كانت مودعة بالخارج .

وشهدت مصر حدثا مصرفيا هاما خلال تلك الفترة الا وهو إنشاء بنك مصر الذي أسس في عام ١٩٢٠ ليكون أول بنك وطني . وقد تحدد رأس مال البنك بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ، على أن تكون أسهمه اسمية لا يملكها غير المصريين كما تقتصر عضوية مجلس إدارته على المصريين فقط . وكان الغرض من إنشاء بنك مصر هو مباشرة العمليات المصرفية وتشجيع المشروعات الاقتصادية الوطنية والمساعدة في إنشاء الشركات المختلفة .

كما أنشئت في عام ١٩٢٠ أيضا عدة بنوك أخرى منها البنك التجاري المصري وبنك التجارة (تجيوسزي وشركاه) ثم انشئ البنك التجاري الإيطالي (عام ١٩٢٤) والبنك البلجيكي والمصري (عام ١٩٢٩) والبنك الإيطالي المصري (عام ١٩٣٢) . غير أن نشاط هذه البنوك اقتصر على تمويل العمليات التجارية في المدن الكبرى لذلك ظلت الحاجة ماسة الى وجود جهاز منظم يقوم بتقديم الائتمان الزراعي ، خاصة بعد أن انكمشت أعمال البنك الزراعي المصري كما سبق القول فانشئ بنك التليف الزراعي في عام ١٩٣١ برأس مال قدره مليون جنيه اكتتبت الحكومة نسبة ٥٠٪ منه بينما أسهم البنك الأهلي المصري والبنوك الاخرى والمؤسسات التجارية بالنصف الآخر .

واستكمالا لبعض حلقات التنظيم المصرفي خلال هذه المرحلة انشا البنك الاهلى
غرفة المقاصة بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٢٨ وتبعها انشاء غرفة مقاصة الاسكندرية
فى مايو ١٩٢٩ .

فترة الحرب العالمية الثانية : ١٩٣٩ - ١٩٤٥

تميزت بداية هذه الفترة بزيادة حجم صادرات القطن (موسم ١٩٤٠/٣٩)
وارتفاع اسعار بعض اصنافه بسبب ٦٠ / ، وقد قام عدد من البنوك التجارية
بالانسراك فى تمويل المحصول بينما تحفظ عدد آخر مما الفى على كاهل البنك الاهلى
عبئا اكبر فى تمويله وبذلك ارتفعت ارصدة السلفيات التى قدمها البنك لهذا الغرض
الى حوالى ٧٨ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٣٩ مقابل اربعة مليون فى ديسمبر ١٩٣٨
و ٢٨ مليون فى عام ١٩٣٧ .

غير ان الموقف سرعان ما تغير عندما اتسع نطاق الحرب على مستوى العالم واصبحت
الملاحا فى البحر الابيض المتوسط محفوفة بالمخاطر فتعثرت اعمال الشحن واقتلت
الاسواق الاوروبية فهبط حجم الصادرات الى حد كبير وتعقدت مشكلته تعقيد
محصول القطن فساد الركود وقل التعامل فى السوق الداخلية .

وفى ظل هذه الظروف تعهدت الحكومة البريطانية بشراء ما يعرض عليها من
محصول القطن المصرى لموسم ١٩٤١/٤٠ على ان تتحمل اية خسارة تنجم عن ذلك
وتتسهم مع الحكومة المصرية ماقد يتحقق من ربح ، وشكلت لذلك لجنة شراء القطن
البريطانية برئاسة وكيل محافظ البنك الاهلى المصرى .

ورغم انخفاض المحصول فى موسم ١٩٤٢/٤١ بعد تخفيض المساحة المنزرعة منه
فقد ظلت الحكومة عاجزة عن تصريفه بمفردها ، وهنا اتفقت الحكومتان المصرية
والبريطانية على الاشتراك مناصفة فى شراء اية كمية تعرض للبيع . فطرحت الحكومة
المصرية فى اول ديسمبر ١٩٤١ عن طريق البنك الاهلى المصرى قرضا بمبلغ ١٠ ملايين
جنيه بفائدة ٤٥ / لتمويل جانب من حصصها فى المشروع ولامتصاص جانب من
الاموال الفائضة التى توافرت بالداخل بعد التضخم الذى صاحب ظروف الحرب .
وقد تم تغطية ذلك القرض باموال مصرية دون الالتجاء للخارج . كما استكملت
الحكومة حاجتها من الاموال اللازمة لتمويل المحصول باصدار اذون خزانة لمدة ٣
شهور بواقع نصف مليون جنيه كل اسبوعين حتى بلغ مجموعها ٣ ملايين جنيه ،
وقد ترتب على انتاج هذين الاتجاهين قيام السوق النقدية المحلية .

وفى موسم ١٩٤٣/٤٢ تعهدت الحكومة المصرية وحدها بشراء كل المحصول
وساعدها على ذلك هبوط الانتاج الى نصف ما كان عليه قبل الحرب ومن ثم كان
التجاء الحكومة للاقتراض فى حدود اضيق من الموسم السابق ، وفى ١٥ فبراير
١٩٤٣ طرح البنك الاهلى المصرى لحساب الحكومة القرض الثانى للقطن بمبلغ
مليونى جنيه فقط وبفائدة ٤ / كما استمر اصدار اذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور
الى ان كان شهر مارس ١٩٤٣ حين اصدرت اذون على الخزانة لمدة سنة بمبلغ
مليون جنيه . واصدرت الحكومة فى موسم ١٩٤٦/٤٥ اذون على الخزانة قيمتها

١٢ مليون جنيه ، كما طرحت قرضا جديدا للقطن بمبلغ ٢٠ مليون جنيه
بفائدة ٢ ١ / ٢ .

ويتبين مما تقدم ان البنك الاهلى المصرى قد قام خلال الحرب العالمية الثانية
باصدار كافة قروض تمويل القطن كما اضطلع بخدماتها واستهلاكها وذلك بالإضافة
الى اضطلاع باصدار اذون الخزانة لثلاثة شهور ولسنة .

ونذ زادت حركة انتقال الاموال من لندن الى القاهرة تبعا لاحتدام القتال وتحول
مصر الى قاعدة هامة للحلفاء . وكانت القوات البريطانية تحصل على حاجتها من
المال طبقا لنظام مبادلة متفق عليه حيث كان مدير خزانة الجيش البريطانى يعرض
بيع الاسترلينى بطريق العطاءات فى السوق المحلية للحصول على حاجته من العملة
المصرية . وجدير بالذكر ان قبول عطاء البنك الاهلى او غيره من البنوك لم يكن ليغير
من نتيجة النظام المذكور اذ كانت البنوك الاخرى تنجا الى البنك الاهلى للحصول
على حاجتها من الجنيهات المصرية مقابل جنيهات استرلينية تدفعها فى لندن
السلطات العسكرية البريطانية . ولما كانت نفقات القوات المتحالفة تزيد بكثير عن
قيمة السلع المصدرة الى مصر فقد ترتب على ذلك ان تراكمت لمصر اصول كبيرة
مقومة بالنقد الاسترلينى وهى التى عرفت باسم الارصدة الاسترلينية .

كما ارتفع حساب الحكومة المصرية لدى البنك الاهلى المصرى من اقل من نصف
مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٤٠ الى حوالى ٥٩٩ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٤٥ .
كما زادت الودائع زيادة مرموقة خلال الحرب فارتفعت الى ١٠٨٨٤ مليون جنيه
مقابل ١٨٣٢ مليون وزادت حسابات البنوك لدى البنك الاهلى المصرى خلال ذات
الفترة من ١٥ الى ٣٤٩٩ مليون جنيه . غير ان ارصدة السلفيات بضمن اوراق
مالية هبطت من ٢٣ مليون جنيه الى حوالى نصف المليون والقروض بضمن البضائع
من ٦٨ الى ٣٤ مليون جنيه . هذا وتجدر الاشارة الى ان نسبة الارباح التى
وزعها البنك الاهلى بلغت ١٤ / خلال الاعوام الثلاثة ١٩٣٩ - ١٩٤١ ثم ارتفعت الى
١٥ / خلال عامى ١٩٤٢ - ١٩٤٣ والى ١٧ / فى عامى ١٩٤٤ - ١٩٤٥ .

وقد اوكات مهمة الرقابة على النقد الاجنبى منذ بداية الحرب الى البنك الاهلى
الذى انشا ادارة خاصة بالمركز الرئيسى عرفت باسم مراقبة النقد للقيام بتلك المهمة
والعمل على تقرير النظم التى تتبعها البنوك المتعاملة فى النقد الاجنبى . وقد اقتضت
الحاجة خلال سنوات الحرب التوسع فى الرقابة على النقد خاصة بعد الانتصارات
الامانية ودخول ايطاليا الحرب فامتدت تدريجيا حتى تناولت شئون استيراد العملات
والاوراق المالية وتصديرها وحصيلة صادرات البلاد ، على ان البنك والحكومة عملا
سويا على الاختلاف تعليمات الرقابة بقدر الامكان عن مثيلاتها فى الدول الاخرى
الاعضاء فى المنطقة الاسترلينية مع مراعاة الظروف المحلية .

تجديد امتياز البنك الاهلى المصرى عام ١٩٤٠ :

تقدمت الحكومة الى البنك الاهلى المصرى فى عام ١٩٣٩ بالمقترحات الخاصة
بتجديد امتيازها الذى كان من المقرر ان ينتهى فى ٢٥ يونيو ١٩٤٨ ، وقبلت الجمعية
العمومية غير العادية لمساهمي هذه المقترحات وصدقت على التعديلات المطلوب

ادخالها على نظام البنك . وكان من أهم هذه التعديلات اطالة مدة البنك ومد أجل الامتياز الممنوح له لاصدار أوراق النقد لأربعين سنة جديدة تبدأ في سنة ١٩٤٠ وتحويل أسهمه اعتباراً من ٢٥ يونيو ١٩٤٨ إلى أسهم اسمية ، والتزامه بقصر نشاطه التجاري على العمليات الكبيرة إلا في المناطق التي تكون محرومة تماماً من الخدمة المصرفية .

وقضت التعديلات أيضاً بقصر التوظيف على المصريين إلا في الحالات الاستثنائية وبشرط موافقة وزير المالية مسبقاً ، كما قضت بأن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين . وأرجل المصريون محل الإجاب في العضوية كلما شغل مكان بالمجلس إلى أن تتم الأغلبية للمصريين في سنة ١٩٤٥ على الأكثر . ونصت التعديلات أيضاً على أن يختار مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه يتعين أن يكون مصرياً والا يكون المحافظ بحكم منصبه رئيساً للمجلس .

هذا وقد صدرت تلك التعديلات بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ الذي أصبح نافذ المفعول اعتباراً من ١٢ أغسطس من نفس العام ، وكان مقرراً أن يستمر سريته حتى ١٢ أغسطس ١٩٨٠ .

الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٨ :

بلغت الارصدة الاسترلينية التي تراكمت لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ٤٢٥ مليون جنيه استرليني . وقد تعذر على بريطانيا الوفاء بهذا الدين دفعة واحدة وبذا لم يكن هناك من سبيل إلا سداده على دفعات سنوية تتناسب ومقدرة بريطانيا على تصدير السلع وعلى الدفع بالنقد الحرس . على أن هذه الارصدة لم تكن ملكاً للحكومة المصرية وحدها إذ كان البنك الاهلى يملك جزءاً كبيراً منها بمضه يخص غطاء اصدار البنكوب والبعض الآخر عبارة عن أصول مقابلة لالتزام البنك قبل اصحاب الودائع كما كان منها مبالغ كبيرة لأشخاص اعتبارية وطبيعية أخرى في الداخل .

وقد جرت مفاوضات بين مصر وبريطانيا انتهت إلى توقيع الاتفاق المالى المصرى البريطانى فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ الذى تضمن الاتفاق على خروج مصر من المنطقة الاسترلينية مع تجميد الارصدة الاسترلينية التى تملكها المصارف العاملة فى مصر والافراج عن الاسترليني اللازم لتغطية احتياجات التجارة الخارجية المصرية من النقد الاجنبى والوفاء بالمدفوعات الخارجية بعد أن كان ذلك متوقفاً بسبب الحرب .

ثم صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بالتريخىص لوزير المالية باصدار اذون على الخزانة المصرية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لتمويل محصول القطن مع استمرار الاحتفاظ باذون الخزانه البريطانية المودعة كغطاء للبنكوت المصدر عند العمل بالقانون الجديد ، على أن تغطى أية زيادة مقبلة فى الاصدار باذون على الخزانة المصرية او بسندات أخرى .

هذا وقد ظل البنك الاهلى المصرى يحتل مكان الصدارة فى النشاط المصرفى بالبلاد وليس ادل على ذلك من ارتفاع أجمالى مركز قسم العمليات المصرفية من

حوالى ٣١ مليون جنيه فى عام ١٩٠٠ إلى ٢٢٠٥٠ مليوناً فى آخر ديسمبر ١٩٤٧ . كما ارتفع حجم البنكوت المصدر من ١٢٥ ألف جنيه فحسب إلى ١٤٥ مليون جنيه فيما بين التاريخين .

ولا يوجد ما يشير إلى عدد موظفى البنك عند بدء نشاطه غير أن سجلاته تشير إلى أن عددهم قد ارتفع من ١٠١٥ عام ١٩٢٧ إلى ١٢٢٧ فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ بعد أن أوكل إليه مزيد من المهام التى ترتبت على إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٢٧ واضطلاله بأعمال الرقابة على النقد . هذا وقد بدأ منذ عام ١٩٤٠ فى تمصير هيئة العاملين تنفيذاً للتعديلات التى ادخلت على نظام البنك كما تقدم . أما مجلس الإدارة فقد تحققت فيه الغالبية للمصريين فى عام ١٩٤٤ قبل الموعد المحدد بسنة واحدة وبلغ عدد الاعضاء المصريين تسعة والاجانب سبعة فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ . أما بالنسبة لمنصبى رئيس مجلس الإدارة ووكيل المجلس فقد تم تمصيرهما فى عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٦ على الترتيب .

وفيما يلي عرض لهذه التطورات :

اولا - البنك الاهلى المصرى ووظائف البنك المركزى

١ - البنك الاهلى المصرى ووظيفة الاصدار :

تعتبر هذه الوظيفة أولى وظائف البنوك المركزية التى مارسها البنك الاهلى طبقا لقانون تاسيسه الصادر فى عام ١٨٩٨ . وقد تعرضنا فيما سبق لتطور قواعد الاصدار النقدى التى التزم بها البنك بما فى ذلك ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى الذى استمر الى ان خرجت مصر من المنطقة الاسترلينية فى ١٥ يوليو ١٩٤٧ .

ولم يطرأ اى تعديل على قواعد الاصدار سوى ما قضى به القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ باحلال الاذن والسندات المصرية محل الاذن البريطانية كغطاء للزيادة فى الاصدار حينئذ . وقد ترتب على هذا التعديل عدة نتائج كان من اهمها قابلية الاذن المصرية للتداول فى السوق ، بعكس اذن الخزنة البريطانية التى كانت غير قابلة للتداول .

على ان الممارسة الفعلية اظهرت بعض اوجه القصور فى هذا القانون ، حيث زادت الحاجة الى النقد فى عام ١٩٥٠ لتمويل محصول القطن الذى ارتفعت اسعاره بعد ان استنفذت الزيادة فى الاصدار الحد الاقصى المسموح به لاذن الخزنة ، وبالتالي لجأت الحكومة الى اصدار الرسوم بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٠ الذى سمح لوزير المالية باصدار اذن اضافية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لاستخدامها عند اللزوم فى تغطية الزيادة فى الاصدار .

وجاء التعديل الثانى لقواعد الاصدار بموجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى اوجب ان تقابل قيمة البنكوت المصدر بصفة دائمة برصيد مكون من الذهب والصكوك الاجنبية والنقد الاجنبى وسندات واذن الحكومة المصرية ، واغفل بذلك مانص عليه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ من جواز استخدام السندات المصرية المضمونة من الحكومة كغطاء للاصدار ، كما انه لم يدخل الاوراق التجارية ضمن بنود الغطاء . وجاء التعديل الثالث ليتدارك ذلك بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ (الذى عدل بعض احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١) حيث قضى بادخال الاوراق التجارية ضمن بنود غطاء الاصدار .

ثم صدر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر اول تنظيم متكامل للجهاز المصرفى . وقد اقر هذا القانون استخدام اذن الخزنة المصرية كغطاء للاصدار ، وافصح - لأول مرة - عن عدول المشرع عن ضرورة تغطية نصف قيمة الاصدار بالذهب ، كما اذن لوزير المالية باصدار اذن اضافية على الخزنة بمبلغ ٥٠ مليون جنيه لتغطية الزيادة فى الاصدار عند الاقتضاء ويمكن زيادتها فى حدود ٥٠ مليوناً اخرى بموافقة مجلس الوزراء . وقد اجاز ذلك القانون ادخال الاوراق التجارية القابلة للخصم ضمن بنود غطاء الاصدار كما ترك تحديد مقدار

الفصل الثانى

التطور التاريخى للبنك والمجاز المصرى

خبرال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٣

تضمن الفصل الاول تلخيصا لكتاب ((البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ - ١٩٤٨)) . ويتضمن هذا الفصل عرضا للتطور التاريخى للبنك والجهاز المصرفى خلال الخمسة والعشرين سنة المنتهية فى عام ١٩٧٣ ، ونظرا لاختلاف طبيعة نشاط البنك على مدار هذه الفترة فقد روى تقسيمها الى فترتين زمنيتين على الوجه التالى :

الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٠

واصل البنك الاهلى المصرى - بعد ان تجددت مدة امتيازاه عام ١٩٤٠ كما سلفت الاشارة فى الفصل الاول - ممارسة اعماله كبنك تجارى الى جانب قيامه ببعض وظائف البنك المركزى المتمثلة فى اصدار البنكوت وكنك للحكومة ، والاشراف على البنوك التجارية التى كانت تودع لديه نسبة معينة من ودائعها وتقدم اليه بيانات عن سير اعمالها وان كانت هذه الامور تتم بصورة ودية .

واستمر ذلك الوضع الى ان صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى اضاف على البنك الاهلى صفة البنك المركزى ومنحه قدرا من السلطات تمكنه من تنظيم الائتمان والعمل على استقرار قيمة العملة . وكما سيتضح فيما بعد ، فقد اخضع هذا القانون نشاط البنك فى مجال النقد والائتمان للرقابة المباشرة من جانب الحكومة كما انه قضى بتمصير ادارة البنك ولكنه لم يتعرض لتمصير رأس ماله .

ثم صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بتمصير البنوك العاملة فى مصر وتلى ذلك صدور القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى خول البنك الاهلى كل سلطات البنك المركزى ووضع التشريعات المنظمة لاعمال البنوك التجارية وغير التجارية وتلافى اوجه القصور فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

واستمر البنك الاهلى فى ممارسة وظائفه كبنك مركزى الى جانب نشاطه كبنك تجارى - بعد ان تم تمصير جانب كبير من رأسماله - حتى صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الذى نقل ملكيته الى الدولة ، مع استمراره فى ممارسة وظائف البنوك المركزية . ولم تكد تمر سوى اشهر قليلة على تأميمه حتى صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم البنك الاهلى المصرى الى منشأتين تقوم اولاهما بوظائف البنك المركزى وتمارس الثانية العمليات العادية للبنوك التجارية .

الثلاث السابقة . وقد حدد القانون آجال هذه الفروض بحيث تكون لمدة ٢ سنة
قابلة للتجديد لمدة مماثلة ، بحيث يتم سدادها خلال ١٢ شهرا على الأقل من
تاريخ تقديمها .

وفي خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٠ ساهم البنك في استهلاك فرض القطن لسنة
١٩٥٥/٥٤ . وفي طرح عدد من فروض الإنتاج ، كما استمر في فرض رقبته على
المد الاجبي وفي تنفيذ اتفاقات التجارة والذبح التي رادت اهميتها بالنسبة لتجارة
مصر الخارجية خلال هذه السنوات .

لم يدر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ الذي فصل وظائف البنك
الاخرى - بنك الدولة - وجعلها اشر شمولاً . حيث نص على ان يقدم البنك
مسيرته الى الحكومة قبل تقديمها الفروض العامة . وبالرغم من ان
سداد الدين العام وادارته واستهلاكه . هذا بالإضافة الى ادارته لاجبيات
البلاد من الذهب والنقد الاجبي ومراقبة البنوك المصرية بما يكفل سلامة
مراكزها المالية .

ثانيا - تمصير البنك الاهلي المصري :

نعرضنا فيما سبق للاوضاع التي كان يعمل البنك الاهلي المصري في وقتها ، وقد
كان الطابع الاجبي - حتى نهاية الحرب العالمية الثانية - هو الغالب على البنوك
التي كانت تعمل في مصر وقتئذ سواء من حيث ملكيتها او ادارتها ، كما ان معظم
كبار المسؤولين فيها لم يكونوا من المصريين .

ويمكن القول بان فكرة تمصير البنك الاهلي ترجع الى عقد الثلاثينات . وان كانت
الخطوة الاولى في تمصير الادارة والعمالة قد افترنت بعد اجل امتياز الاسدار الذي
حصل عليه البنك في عام ١٩٤٠ ، الا ان اجراءات التمسير الحقيقية لم تحدث الا
بعد عام ١٩٥١ وذلك على النحو التالي :

١ - تمصير الادارة والعمالة :

رغم كثرة الاصوات المطالبة بتمصير البنك الاهلي لقيامه بوظيفة البنك المركزي
لم يتم تعيين محافظ مصري للبنك قبل عام ١٩٥١ ، كما ان اول وكيل مصري
للمحافظ عين في عام ١٩٤٨ .

وقد خضت اجراءات التمسير خطوات كبيرة بصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١
الذي قضى بان يتولى ادارة البنك الاهلي المصري مجلس مكون من ١٥ عضوا من
بينهم المحافظ ، وان تقوم الجمعية العمومية بانتخاب اعضاء المجلس لمدة خمس
سنوات قابلة للتجديد ، على ان يكونوا جميعا مصريين بالولد ، وان كان قد تقرر
استمرار المحافظ الانجليزى للبنك في منصبه حتى ١١ مايو ١٩٥١ وكذا استمرار
اعضاء مجلس الادارة من غير المصريين في مناصبهم حتى تاريخ انتهاء مدة عضويتهم .
كما قضى القانون المذكور بان يرشح المجلس اثنين لكل من مناصب المحافظ ووزي
(وقد استحدث هذا القانون المنصب الاخر) للاختيار من بينهم على ان يصدر
مرسوم بتعيين الاول في حين يعين نائب المحافظ بقرار من مجلس الوزراء .

اما بالنسبة لتمصير العمالة بالبنك فقد ادرجت في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١
المادة العربية في المادتين والحدود والاسماء من حيث رتبته واولاد
الحرب المدنية الثانية ولها من رتبته الجنرال ورئيسا مكتب حوث السويس .

٢ - تمصير رأس المال :

لم يتعرض القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ لموضوع ملكية رأس المال للبنك ومن
ضمتها البنك الاهلي المصري الذي كانت تتداول أسهمه في الاسواق المالية مع غيرها
من الاوراق المالية المصرية الاخرى . هذا فضلا عن انه لم تكن نسبة ملكية المصريين
في رأس مال البنك عام ١٩٥١ تتجاوز ٣٤٪ . مما اضحت حكومة الفتيحة الاحية
لبنك ابان حرب السويس اضغوت الحكومة القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦
بان تتخذ جميع البنوك العاملة في مصر شكل شركات مساهمة ذات رأس مال مصري
لمصريين ومنحت البنوك مهلة خمس سنوات لتعديل تلك حصص البنوك
الفرنسية والبريطانية التي كانت موفوعة تحت الحماية منذ اواخر عام ١٩٥٦
والتي اشترتها المؤسسة الاقتصادية . وقد قامت المؤسسة الاقتصادية أيضا بفتح
جانب من أسهم البنك الاهلي فتحول بذلك الى شركة اقتصادية مختصة . وأصبح
القانون الاخر للمصارف المصرية فرصة أطول محل الاجاب في ملكية البنوك
التجارية ومنها البنك الاهلي المصري .

ثالثا - تأميم البنك الاهلي المصري :

كان من الضروري بعد ان التحيت الدولة الى السخ السور الحقيقي لجميع
نصيبه الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ان يصحح مركز البنوك التي هي
التي كانت تملكها بالبلاد ان يور هذه الفئات في جميع المجالات ونوعا
بخصم مطالب السيرة .

وتحقيقا لذلك . واحدا للاتحاد السوفياتي في مصر من سيرة الحكومات
لبنك المركزية . مصر في ١١ فبراير ١٩٦٠ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٦٠ بتأميم البنك الاهلي المصري وتحويله الى مؤسسة عامة مملوكة للدولة
كما حولت أسهمه الى سندات على الدولة لمدة ١٢ عاما بمعدل ١٥٪ وتم تخصيص قيمة
السداد على اساس السعر حسب اقل بورصة القاهرة في يوم صدور القانون .
وقد قضى قانون التأميم بان يستمر البنك في مزاولة وظائفه التي تروك لمصلحة
طفا قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ .

وقد كان امير البنك الاهلي - بصفته البنك المركزي للبلاد واكثر البنوك التجارية -
خطوة اولى في سلطة التأميمات التي ملوحتها الدولة تبعا لتسمية دائرة القطاع
العام وتشمل بعد ذلك جميع البنوك وشركات التأمين وغيرها من البنوك الرئيسية
للإنتاج في مصر . كما كان التأميم تكميلا لضرورة رقابة الدولة على الأنشطة
الاقتصادية والمصرفية في البلاد خاصة وان ملكية رأس مال البنك الاهلي يوم تأميمه
كانت موزعة بين ٨٢ جنسية يفر الاجاب ٧٢٪ منه .

ولم تنقضي ستة شهور على تأميم البنك الاهلي حتى صدر القانون رقم ٢٥٠
لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن تقسيم البنك الاهلي

الى مؤسستين مستقلتين وذلك على التفصيل الوارد في الجزء التالي من الدراسة والتي تغطي الفترة من بداية عام ١٩٦١ حتى آخر عام ١٩٧٢ التي اقتصر خلالها نشاط البنك الاهلى على ممارسة العمليات العادية للبنوك التجارية دون وظائف البنوك المركزية .

الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ :

تنفيذا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ انتقلت الى البنك المركزى المصرى اصول وحصوم قسم الاصدار بالبنك الاهلى المصرى وكذا اصول وحصوم قسم العمليات المصرفية المتعلقة بوظائف البنك المركزى . وبمقتضى ذلك تمثلت بنود جانب الخصوم في الميزانية الافتتاحية للبنك المركزى في حسابات الحكومة وحسابات الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى وحسابات المنظمات الدولية النقدية والائتمانية وودائع البنوك وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع الدائنة . وكذا نصف رأس المال ونصف الاحتياطيات غير التخصيصية (بما في ذلك الاحتياطي القانونى والخاص) ، اما جانب الاصول فقد تمثل في الذهب والعملات الاجنبية فيما يزيد عن احتياجات البنك الاهلى المصرى القائمة وقت العمل بالقانون ، والقروض الممنوحة للبنوك والقروض الممنوحة بضمان الحكومة وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع المدينة والصكوك الاجنبية . وقد قضى قانون التقسيم بان يخول لوزير الاقتصاد سلطة تحديد الاصول والخصوم الاخرى - ثابتة كانت او منقولة - اللازمة لمزاولة اعمال البنك المركزى المصرى والتي يرى ايلولتها اليه . كما قضى القانون بان ينقل الى البنك المركزى الالتزامات العرضية للبنك الاهلى المصرى الخاصة بعمليات الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى ، وكذا القيود المقابلة لهذه الالتزامات .

وعلى ذلك أصبح البنك الاهلى المصرى يزاول نشاطه باعتباره بنكا تجاريا خالصا منذ اول يناير ١٩٦١ ، واستلزم التوسع في النشاط التجارى للبنك اجراءات ادارية عديدة ، منها الفاء تحديد مبلغ معين كحد ادنى لفتح الحسابات الجارية وادخال نظام حسابات صندوق التوفير اعتبارا من اول مارس ١٩٦٢ كما رفعت درجة جميع توكيلات البنك القائمة في ذلك الحين الى فروع . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ الذى تعدلت بموجبه السنة المالية للبنوك لتنتهى في آخر يونيو من كل عام حتى تتماشى مع السنة المالية للدولة . وقد استمر العمل بهذا القانون حتى صدر في ١٤ اغسطس ١٩٧٢ القانون رقم ٣١ ليحدد السنة المالية للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها لتبدأ في اول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .

كما عهد البنك المركزى الى البنك الاهلى المصرى - بالقيام نيابة عنه - بمد البنوك المحلية الاخرى باحتياجاتها من اوراق النقد وصرف وتسلم الشيكات والمتحصلات الحكومية في الجهات التي لا يوجد له فروع فيها ، وذلك لما للبنك الاهلى المصرى من خبرة سابقة في هذا الميدان عن طريق شبكة فروع المنتشرة في انحاء البلاد .

١ - تمصير الجهاز المصرفى :

ساهم البنك خلال العام الاول من نشاطه التجارى بقدر كبير في عملية تمصير الجهاز المصرفى التى قضى بها القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، فقام في عام ١٩٦١ بشراء صافي اصول خمسة فروع لبنوك اجنبية كانت تعمل في مصر وهى : البنك التجارى الايطالى (اول فبراير) والبنك الايطالى المصرى (٢٠ مارس) وذى فيرست ناشيونال سيتى بانك اوف نيويورك (اول ابريل) والبنك التجارى اليونانى (اول ابريل) والبنك الاهلى اليونانى (اول يوليو) .

٢ - التاميم :

صدرت في ٢٠ يوليو ١٩٦١ مجموعة من التشريعات الهامة استهدفت ارساء قواعد المجتمع الاشتراكى ، فامتت جميع البنوك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ووزعت على المؤسسات العامة الثلاث التى كانت قائمة حينذاك وهى المؤسسة الاقتصادية (التى كانت قد انشئت بغرض تنمية الاقتصاد القومى والقيام نيابة عن الحكومة بالرقابة والاشراف على الاموال العامة) ومؤسسة مصر ومؤسسة النصر . فكان نصيب مؤسسة مصر هو الاشراف على بنك مصر وبنكين آخرين . اما مؤسسة النصر فخصها بنك تجارى واحد هو بنك الجمهورية وترك للمؤسسة الاقتصادية الاشراف على البنك الاهلى المصرى فضلا عن ٢٢ بنكا تجاريا آخر .

ولما كانت المؤسسات الثلاث المشار اليها تعتبر مؤسسات مختلطة بمعنى انها تضم شركات ذات نشاطات متنوعة فقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بغرض اعادة توزيع منشآت القطاع العام على عدد من المؤسسات النوعية التى كان منها المؤسسة المصرية العامة للبنوك وقد تبعها ٢٧ بنكا (ومن بينها البنك الاهلى المصرى) . اما بنك التسليف الزراعى والتعاونى فقد تبع المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة .

٣ - ادماج البنوك :

اعقب التاميم اجراءات تنظيمية اخرى استهدفت تدعيم الجهاز المصرفى لاسيما وان ٨٠٪ من حجم النشاط المصرفى كان يتركز في خمسة بنوك تجارية كبيرة تميزت بانتشار فروعها في انحاء البلاد وتنوع نشاطها وتمتعها بخبرة مصرفية عريقة . ولهذا بدأت سلسلة من الادماجات كان آخرها في ٩ اكتوبر ١٩٦٣ (*) انتهت الى تخفيض عدد البنوك التجارية من ١١ بنكا الى خمسة فحسب وهى : البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك الاسكندرية وبنك القاهرة وبنك بور سعيد . هذا ويمكن اجمال الدوافع التى ادت الى عمليات الادماج فيما يلى :

- تسهيل مهمة التخطيط القومى .

(*) نفذت في اول يوليو ١٩٦٤

- وجود عدد كبير من البنوك الصغيرة يعاني الكثير منها من انخفاض الكفاية فضلا عن تركها في المدن الرئيسية التي تقوم بخدمتها في نفس الوقت شبكة من فروع البنوك التجارية الكبيرة .

- تخفيض الاعباء الادارية نتيجة للاستغناء عن مجالس الادارات بتلك البنوك .

ثم صدر بعد ذلك في ٢١ سبتمبر ١٩٧١ القرار الجمهوري رقم ٢٤٢٢ الذي قضى بادماج البنك الصناعي في بنك الاسكندرية وبنك بورسعيد في بنك مصر وبنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري ، وبذلك اقتصر عدد البنوك التجارية العاملة في مصر - اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٢ - على اربعة بنوك اختص كل منها بنشاط معين على النحو الوارد فيما بعد .

تطور عدد البنوك العاملة في مصر

١٦ ديسمبر ١٩٦١	٩ أكتوبر ١٩٦٢	١ يوليو ١٩٧٢
١- البنك الاهلى المصرى	البنك الاهلى المصرى	البنك الاهلى المصرى
٢- البنك المصرى لتوظيف الاموال		
٣- بنك التجارة	بنك مصر	بنك مصر
٤- بنك مصر		
٥- البنك العربى	بنك بورسعيد	بنك بورسعيد
٦- البنك الاهلى التجارى السعودى		
٧- بنك التضامن المالى	بنك الاسكندرية	بنك الاسكندرية
٨- بنك سوارس		
٩- بنك الجمهورية	بنك القاهرة	بنك القاهرة
١٠- بنك بورسعيد		
١١- بنك موصرى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
١٢- بنك الاستيراد والتصدير		
١٣- بنك الاسكندرية	بنك القاهرة	بنك القاهرة
١٤- البنك الصناعى		
١٥- بنك الاتحاد التجارى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
١٦- بنك القاهرة		
١٧- البنك اللبناني للتجارة	بنك القاهرة	بنك القاهرة
١٨- بنك يوسف نسيم موصرى		
١٩- البنك التجارى المصرى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
٢٠- بنك زلخة (*)		
٢١- البنك المصرى العربى (*)	بنك القاهرة	بنك القاهرة
٢٢- البنك العقاري المصرى		
٢٣- بنك الائتمان العقارى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
٢٤- البنك العقاري العربى		
٢٥- بنك الاراضى المصرى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
٢٦- البنك السويسرى للقروض العقارية		
٢٧- بنك التسليف الزراعى والتعاونى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
بنك التسليف الزراعى والتعاونى		
المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى	بنك القاهرة	بنك القاهرة
بنك القاهرة		

* لم يتم تسجيلها وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ وعلى ذلك لم يكن لهما وجود رسمى فى ١٩٦٢/١٠/٩ وتم تصفية اعمالهما .

٤ - إلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك :

وبصدور القرار الجمهوري رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ ألغيت المؤسسة المصرية العامة للبنوك وانتهى بذلك الازدواج الذي كان قائما بينهما وبين البنك المركزي المصري في عهد السلطات الرقابية على البنوك ، ذلك ان المؤسسة لم يكن لها سلطة في مراقبه تنفيذ السياسة النقدية ، واقتصرت وظيفتها على اعتماد الميزانيات ، بينما ظل البنك المركزي محتفظا بوظيفة الرقابة على كمية الائتمان ونوعه وسعره . وعلى اثر إلغاء المؤسسة المذكور آل الى البنك المركزي المصري كافة اختصاصاتها .

وفي ١١ مارس ١٩٦٤ اتخذت خطوة تنظيمية هامة بصدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى بتحويل بنك التسليف الزراعي والتعاوني الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ، كما قضى بتحويل فروع البنك في المحافظات الى بنوك للائتمان الزراعي والتعاوني في شكل شركات مساهمة تتبع المؤسسة الجديدة . على انه يلاحظ ان المؤسسة المذكورة تعتمد اساسا في تمويلها على البنك المركزي المصري والبنوك التجارية كما انها ملتزمة بتقديم بيانات شهرية عن مركزها المالي الى البنك المركزي .

٥ - التخصص القطاعي :

بعد الانتهاء من عملية الدمج بين البنوك ، وسعيًا وراء تحقيق درجة اعلى من التخصص نظرا لتعدد معاملات شركات المؤسسات العامة مع مختلف وحدات الجبر المصرفي اتخذت خطوة هامة في مجال تطوير الجهاز المصرفي وهي ((التخصص القطاعي)) الذي تم تنفيذه اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٤ . وقد قضى هذا النظام بتوزيع العمليات المصرفية لشركات التابعة لمؤسسات القطاع العام بين البنوك التجارية الخمسة وبذلك جمع بين مزايا التخصص ومزايا تنوع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الواحد . وزيادة دراية كل بنك باقتصاديات القطاع الذي يخدمه على وجه يرضى البنوك في موقف افضل من ناحية متابعة نشاط وحدات القطاع العام واستمرارية نظر الاجهزة المعنية الى ما قد يتبين للبنوك من اوجه القصور المختلفة .

هذا وقد روي عدم قصر تعامل بعض القطاعات على بنك واحد ، حتى يمكن ان تساهم البنوك التجارية جميعها في التمويل اللازم لها وعلى وجه التحديد بالنسبة للحاصلات الزراعية الرئيسية للبلاذ وخاصة القطن والارز لكبر حجم التمويل اللازم لهما وما يتميز به من طابع موسمي ، كذلك لم ينصرف هذا التخصص على العمليات المتعلقة بالقطاع الخاص .

وفي ظل النظام المذكور عهد الى البنك الاهلي المصري القيام بالعمليات المصرفية الخاصة بالشركات التي تشرف عليها المؤسسات التابعة لكل من وزارات الزراعة والاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي والمواصلات والنقل والحربية والعمليات التجارية الخاصة بهيئات قناة السويس والسكك الحديدية والمواصلات السلكية

والاسلكية والمصانع الحربية ومصانع الطائرات والعمليات المصرفية التي تعهد بها اليه وزارة التموين وعمليات شركات مؤسسة اشرية المالية والعمليات المتعلقة بغرض الحاصلات الزراعية الامريكية .

٦ - التخصص الوظيفي :

بعد فترة امتدت لسنتين سنوات استبدل نظام التخصص القطاعي بنظام آخر وظيفي وذلك بصدور القرار الجمهوري رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ بإعادة توزيع الاختصاصات بين وحدات الجهاز المصرفي على ان يبدأ العمل به اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٢ ، ومن ثم اسند الى البنك الاهلي المصري تمويل كافة عمليات التجارة الخارجية استمرارا وتصدرا بالإضافة الى استمرار قيامه بخدمة شهادات الاستثمار () ، مع ترك العمليات المصرفية لشركات الخاصة والافراد المنافسة الحرة بين البنوك الاربع التجارية .

ولاشك في ان اختيار البنك الاهلي لتمويل قطاع التجارة الخارجية جاء نتيجة لانه من خبرة طويلة في هذا المجال الحيوي ومن سمعة حسنة في الخارج فضلا عن علاقاته الطيبة مع مراسليه التي مكنته من الحصول على قبض مستمر ومتزايد من التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة الاجل .

وبمعدل الفارق الرئيسي بين التخصص القطاعي والتخصص الوظيفي في ان الاول كان يأخذ بمبدأ تجميع العمليات المصرفية لوحدات القطاع العام العاملة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي مثل الصناعة والزراعة والتجارة في بنك واحد . اما النظام الجديد فانه - على العكس من سابقه - يقوم على اساس اضطلاع كل بنك من البنوك الخمسة (بما في ذلك البنك العقاري المصري) بخدمة فرع واحد من فروع النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فقد تقرر ان يختص كل بنك بالقيام بكافة العمليات المصرفية للقطاع العام المتعلقة بفرع النشاط الذي اسند اليه وهي أنشطة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والانتاج والخدمات ثم التشييد والاسكان والمرافق العامة .

ومع ذلك فقد تلجأ بعض شركات القطاع العام الى التعامل مع اكثر من بنك وذلك من خلال البنك الذي يختص بخدمتها .

الأنشطة التي استحدثها البنك

بالإضافة الى الأنشطة العادية للبنوك التجارية فقد اتفرد البنك باستحداث بعض الخدمات المصرفية الجديدة التي نستعرضها فيما يلي :

• تحدثت اختصاصات البنوك الأخرى على النحو التالي :

• بنك مصر (التجارة الداخلية وتمويل الحاصلات الزراعية) - بنك الاسكندرية (شؤون الانتاج) - بنك القاهرة (الخدمات) - بنك العقاري المصري (التشييد والاسكان والمرافق العامة) .

١ - شهادات الاستثمار :

قام البنك في ٢١ يناير ١٩٦٥ باستحداث نظام شهادات الاستثمار معرض المساهمة في تجميع المدخرات القومية باعتبارها الأساس الأول لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، والورد الأساسي لتمويل استثمارات الخطة .

وبدا البنك بإصدار شهادات الاستثمار بتوعين هما : الأول (المجموعة أ) وهي الشهادات ذات القيمة المتزايدة التي تزايد قيمتها كل ستة أشهر لتصل بعد ١٠ سنوات إلى ١٦٥٪ من قيمتها الاسمية . والنوع الثاني (المجموعة ب) وهي الشهادات ذات العائد الجارى ، ويكون استهلاكها بالقيمة الاسمية بعد ١٠ سنوات من شرائها مع استحقاق فائدة بواقع ٥٪ سنوياً تدفع كل ستة أشهر معفاة من الضرائب . وقد روعى عند إصدار هذه الشهادات أن تدرج فئاتها بشكل يعمل على اجتذاب أكبر عدد من المدخرين وخاصة صغارهم فصدرت بالفئات التالية : جنيهات (للنوع الأول فقط) ١٠ و ٥٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ جنيه للنوعين .

وقد أحرز هذا الوعاء الإذخارى نجاحاً كبيراً أثناء الفترة القصيرة التي انقضت منذ استحداثه وثبت إقبال الجمهور بمختلف فئاته على توظيف مدخراتهم في تلك الشهادات لما لها من مزايا عديدة منها ارتفاع العائد الذى يصل إلى ٥٪ سنوياً وهو أعلى سعر فائدة سائد حالياً ، فضلاً عن السيولة الكاملة للشهادات والتي تمكن صاحبها من استرداد قيمتها بالكامل بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الشراء ودون أية خسارة في رأسماله ، وذلك بالإضافة إلى تمتعها بالأمان التام حيث أن قيمتها لا تتعرض لأية تقلبات كما أن البنك يضمنها ضماناً كاملاً ، وكذلك تعتبر تلك الشهادات الوعاء الإذخارى الوحيد الذى يتمتع بالإعفاء من كافة الضرائب والرسوم (فيما عدا ضريبة التركات ورسم الإيلولة) فضلاً عن عدم جواز الحجز عليها فى حدود مبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

ونظراً للإقبال الشديد الذى لاقته شهادات الاستثمار ورغبة في التيسير على صغار المدخرين ، صدر فى ١٠ مايو ١٩٦٧ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٥٠ بإصدار شهادات الاستثمار ذات الجوائز (المجموعة ج) وتم تداولها اعتباراً من ٤ فبراير ١٩٦٨ . وقد لاقى هذا النوع من الشهادات نجاحاً كبيراً وأصبح السحب على جوائزها يتم ثلاث مرات شهرياً .

وتصدر هذه المجموعة بفئات جنيه واحد و ٥ و ١٠ و ٥٠ و ١٠٠ جنيه كما تقرر أن يكون الحد الأقصى لقيمة ما يمتلكه الفرد الواحد من هذه الشهادات ١٠٠٠ جنيه . وقد منعت الأشخاص الاعتبارية من شراء هذا النوع من الشهادات إلا بتصريح خاص من وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية أو مجلس إدارة البنك . هذا ويمكن استرداد قيمتها فى أى وقت بعد شرائها ، كما يضمن البنك ألا تقل قيمة الجوائز عند إجراء السحب فى كل مرة عن ١٠ آلاف جنيه .

وجدير بالذكر أنه بالرغم من نجاح هذا الوعاء الإذخارى وتجميعه لكمية كبيرة من المدخرات - وصلت صافى مبيعاتها فى نهاية ديسمبر ١٩٧٢ إلى

حوالى ١٥٥ مليون جنيه - فإن أرقام المدخرات فى الإوعية الإذخارية الأخرى تشير إلى نمو أرصدها أيضاً مما يؤكد أن وعاء شهادات الاستثمار قد استطاع جذب جزء كبير من الاستثمار غير المستثمر إلى قطاع المدخرات القومية .

٢ - املة الاستثمار

تمنياً مع ما أخذت به البنوك العالمية فى مجال تطوير وتنويع خدماتها المصرفية فقد استحدث البنك أيضاً فى نهاية عام ١٩٦٥ جهازاً أمناً الاستثمار (عقل الاسم فيما بعد إلى إدارة أمناء الاستثمار) بهدف تقديم الخدمات التالية : -

- إدارة الاستثمارات العقارية والمقولة .
- استثمار أموال المصريين والإجانب بالداخل والخارج .
- أعمال الوكالة التجارية عن الشركات الأجنبية .
- القيام بكافة الخدمات الضريبية للأفراد والشركات .
- تصفية تركات عملاء البنك المصريين والإجانب .
- تسجيل وشهر وتوثيق العقود والتصرفات .
- تنفيذ وصايا عملاء البنك المصريين والإجانب .
- تنفيذ اتفاقيات التعويضات .

وقد استطاعت إدارة أمناء الاستثمار أن تحقق النتائج المرجوة منها بكسبها ثقة العملاء والمستثمرين المصريين والإجانب على حد سواء .

٢ - القروض الصغيرة :

بدأ البنك فى نهاية عام ١٩٦٥ بتخصيص مبلغ مائة ألف جنيه من أمواله الخاصة بمعرض مساعدة الحرفيين وتمويل المشروعات الإنتاجية للقطاع الخاص وذلك لتحسين البدء فى العمل بالاتفاق الذى عقد بين البنك والحكومة المصرية من جهة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة فى وكالة التنمية الأمريكية من جهة أخرى .

وقد قضت الاتفاقية بمنح البنك تسهلاً تنمالياً فى حدود مليون جنيه من حصيلة فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية على أن يمتصر استخدامه على مسح قروض للقطاع الخاص بحد أقصى قدره خمسة آلاف جنيه فى كل حالة لتمويل مشروعات إنتاجية على أن تسدد خلال خمس سنوات ما لم توافق الوكالة على غير ذلك ، وبسعر فائدة معتدل تكفى حصيلته لتغطية النفقات الإدارية لهذه القروض . وقد تم توقيع الاتفاق النهائى لهذا المشروع فى ١١ ديسمبر ١٩٦٤ .

إلا أن البنك لم يتم باستخدام أية مبالغ من القرض لعدة أسباب أهمها رفض الجانب الأمريكى إشراك البنك الصناعى فى الاستفادة بجزء من هذا القرض وكذا لعدم الموافقة على تخصيص جزء منه بالعملات الصعبة لتوفير الآلات وقطع الغيار

والخدمات المستوردة التي يحتاجها صغار الصناع والحرفيين ، ولذلك اعتمد البنك على موارده الخاصة في منح قروض مغطاة من العوالات ، على أن تتراوح قيمتها عادة بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه وقد يصل القرض الواحد أحيانا إلى ٥٠٠٠ جنيه .
معدل سعر الفائدة قدره ٢٥ / ١ زائد في سبتمبر ١٩٧٠ إلى ٦ / ١ . ونتيجة لهذه الشروط المبررة استطاع البنك أن يرتفع بعدد عملائه إلى ٢٩٢٢ عميلا بلغت جملة ارسدلتهم المدينة ٢٦٥ ألف جنيه في نهاية عام ١٩٧٢ .

٤ - بنك المدرسة :

عملا على نشر الوعي الادخاري والعادة المصرفية بين النشء على اختلاف اعمارهم وتزويدهم على العامل مع البنوك بما يتناسب مع وفوراتهم ، قام البنك باستحداث نظام بنك المدرسة الذي بدى في تطبيقه لأول مرة على سبيل التجربة في ديسمبر ١٩٦٤ .

وقد لاقت تلك التجربة اقبالا طيبا مما دفع البنك الى تعميم هذا النظام في كافة احياء الجمهورية حتى بلغ عدد المدارس التي اشترك في المشروع ٥٢٨ مدرسة في نهاية عام ١٩٧٢ ، وعدد المتعاملين من الطلبة نحو ١٩٧ ألف طالب بلغ مجموع ابداعاتهم حوالي ٨٨ ألف جنيه .

تطور الهيكل الاداري للبنك :

تمشيا مع التطورات التي حدثت في تنظيم العمل المصرفي اتجه البنك الاهلى الى تطوير هيكله التنظيمي بما يوائم احتياجات العمل وذلك باستحداث بعض الادارات والتوسع في بعضها الآخر .

ولغنى عن البيان ان تحول البنك الاهلى المصرى الى النشاط التجاري الخالص كان يستلزم بالضرورة وجود ادارة تتولى مسئولية القروض التي يمنحها البنك ومن ثم انشئت ادارة الائتمان في يناير ١٩٦١ لتقوم بدراسة طلبات القروض بكافة انواعها وجميع الاستعلامات عن المراكز المالية للعملاء .

كما تم في عام ١٩٦١ ايضا انشاء مكتب التخطيط والمتابعة ليتولى اعداد البيانات الخاصة بنشاط البنك التي تطلبها الجهات المختصة بمتابعة خطة التنمية . الا انه روى في عام ١٩٦٤ تحويل هذا المكتب الى ادارة جديدة للتنظيم والتخطيط تقوم بمزاولة اعماله وذلك بالإضافة الى متابعة توجيه وحصر الانفاق واعداد التقديرات السليمة والموازنات التخطيطية للبنك واعداد التقارير الخاصة بمتابعة تنفيذها . كما اختصت الادارة ايضا بكل ما يتعلق بشؤون التنظيم وترتيب الوظائف وتخطيط القوى العاملة وتدريب موظفى البنك . على انه روى في اكتوبر ١٩٧٢ فصل اعمال التخطيط في ادارة مستقلة اطلق عليها اسم ادارة التخطيط والمتابعة وبقيت شؤون التنظيم تحت اشراف الادارة العامة للتنظيم والادارة .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ انشئت ادارة مستقلة للشؤون العامة لتقوم بالاشراف على كل ما يتعلق بالنشاط الاجتماعى والرياضى والثقافى للعاملين ونوادرى البنك

ونظام العلاج الطبي ، لما اختصت الادارة المتطورة بشؤون الاسلام فيما يتعلق باوجه نشاط البنك المختلفة .

وكان البنك قد انشا في ديسمبر ١٩٦١ ادارة النصفية لتتولى تصفية البنك التجارى المصرى الذى الت اصوله وخصومه الى البنك بعد ذلك من طريق الشراء وكذلك متابعة تحصيل كافة الديون المشكولة فيها على مستوى جميع فروع البنك . وقد عدل اسم هذه الادارة في اكتوبر ١٩٧٢ الى ادارة متابعة الديون .

وكان البنك قد استحدث في عام ١٩٦٥ وحدة مكتوبة للاعتمادات المستندية . ادمجت فيها اقسام الاعتمادات التي كانت موجودة اميلا في كافة فروع منطقة القاهرة ، وقد عدل اسم الوحدة في اكتوبر ١٩٧٢ ليصبح الادارة العامة للاعتمادات المستندية .

ومع استحداث شهادات الاستثمار في يناير ١٩٦٥ انشا البنك ادارة شهادات الاستثمار لتتولى كافة المسئوليات التنفيذية الخاصة بهذه الشهادات وامداد البيانات والاحصاءات اللازمة فضلا عن القيام بعممة الترويج لهذا الوعاء الادخاري الجديد .

وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٦٧ بدا العمل في ادارة ائناء الاستثمار التي اشاها البنك لتقوم باوكالة بكافة الخدمات المصرفية وغير المصرفية للعميرين والاجانب .

ونود ان نشير هنا الى ان الهيكل الجديد لوظائف البنك الذى صدر في اكتوبر ١٩٧٢ قد اعد لتنظيم ادارات المركز الرئيسى للبنك على النحو التالى :

(١) الادارات العامة (فئة اولى) :

- ١ - الادارة العامة للائتمان .
- ٢ - الادارة العامة للاعتمادات المستندية .
- ٣ - الادارة العامة للبحوث والاحصاء .
- ٤ - الادارة العامة للتفتيش .
- ٥ - الادارة العامة للتنظيم والادارة .
- ٦ - الادارة العامة لشهادات الاستثمار .
- ٧ - الادارة العامة للخدمات العامة .
- ٨ - الادارة العامة للشؤون المالية .
- ٩ - الادارة العامة للشؤون القانونية .
- ١٠ - الادارة العامة للشؤون الخارجية .

١١ - الإدارة العامة للشئون العامة .

١٢ - الإدارة العامة لشئون العاملين .

(ب) ادارات (فئة ثانية) :

١ - إدارة متابعة الديون

٢ - إدارة املاء الاستثمار

٣ - إدارة التخطيط والمتابعة

٤ - إدارة الامن

٥ - إدارة الشكاوى

٦ - مكتب رئيس مجلس الإدارة

هذا وقد صدر في ٢٩ يونيو ١٩٧٢ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٢ الذي تقرر به وجبه نقل كافة العمليات التنفيذية في المجالات النقدية التي كانت تختص بها الإدارة العامة للنقد بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الى الجهاز المصرفي على أن تتولى البنوك التجارية خدمة القطاعات والأفراد المتعاملين معها في الشئون النقدية بحيث يتولى البنك المركزي المصري مراقبة تنفيذ البنوك التجارية للقواعد النقدية المقررة . وعلى ذلك يقوم البنك الاهلي حاليا بدراسة انشاء ادارة جديدة للقيام بعمليات النقد ، وقد قطعت هذه الدراسة شوطا كبيرا ولكن لم يصدر بعد القرار الخاص بانشائها .

(ج) مجلس الإدارة :

تم تشكيل مجلس إدارة البنك بعد التقسيم في عام ١٩٦١ من رئيس المجلس والعضو المنتدب وخمسة أعضاء ، ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي قضى بأن يتولى إدارة الشركة مجلس يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عددهم عن تسعة منهم رئيس المجلس ويعين نصف الأعضاء بقرار جمهوري وينتخب النصف الآخر من بين العاملين . وفي أكتوبر ١٩٧١ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٤٦٩ والخاص بتشكيل مجالس إدارات البنوك التجارية والمتخصصة من رئيس لمجلس الإدارة وأربعة من مديري العموم وهو النظام الذي لا يزال معمول به حتى الآن .

الفصل الثالث

تطور موارد واستخدامات ومعدلات أداء
البنك الاهلي المصري منذ السنين
١٩٦١ - ١٩٧٢

(ا) تطور الموارد والاستخدامات :

تصور الميزانية العمومية للبنك التجاري مصادر امواله وواجه استخداماتها في تاريخ اعدادها ، اما الوقوف على اهم العلاقات والمعايير المالية وتطورها ومعدلات النشاط والكفاءة في استخدام الموارد وغيرها فيتم بدراسة التغير في بنود الميزانية لعدد من السنوات . وتتناول هذه الدراسة تطور موارد واستخدامات البنك الاهلي المصري خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٢ (*) على النحو التالي :

اولا - تطور اجمالي الميزانية والاهمية النسبية للبنود الرئيسية .

ثانيا - اهم المعايير والمؤشرات المالية المتعلقة بتلك الميزانية وتطورها السنوي .

اولا - تطور اجمالي الميزانية والاهمية النسبية للبنود الرئيسية :

(ا) تطور اجمالي الميزانية :

اطرد نمو ميزانية البنك الاهلي المصري لتصل الى نحو ٧١٩٥ مليون جنيه في آخر الفترة محل البحث مقابل ٧٥٨ مليون في بدايتها . وقد بلغ المتوسط السنوي لمجموع الميزانية نحو ٢٩٦٦ مليون جنيه مقابل ١٠٠٧٥ مليون للميزانية المجمعة للبنوك التجارية ، وبذلك يمثل البنك الاهلي المصري ما نسبته ٢٦٪ في المتوسط من اجمالي موارد واستخدامات البنوك التجارية مجتمعة . وتجدر الإشارة الى أن الزيادة في ميزانية البنك الاهلي خلال تلك السنوات قد بلغت ٦٠٪ من الزيادة التي تحققت في الميزانية المجمعة للبنوك التجارية .

ومما يلاحظ أيضا أن الزيادات التي تحققت في ميزانية البنك اعتبارا من عام ١٩٦٤ كانت بمعدلات كبيرة بلغ متوسطها السنوي نحو ٦٢٩٩ مليون جنيه مقابل ٢٥٩٩ مليون فحسب كمتوسط للسنوات السابقة . وقد تحققت هذه المعدلات العالية للزيادة بعد أن تفرغ البنك للامعمال المصرفية الصرفه وانتهى من عمليات التمصر واتم سلسلة الادماجات (x) ، هذا فضلا عن تطبيق التخصيص القطاعي اعتبارا من أول

(*) تنتهي جميع السنوات محل البحث في يونيو ، باستثناء عامي ١٩٦١ و ١٩٧٢ التي تنتهي في ديسمبر

x انظر الفصل الثاني ، وهذا الكتاب .

يوليو ١٩٦٤ . وقد أدى كل هذا الى اتساع دائرة نشاط البنك ، ويظهر ذلك واضحا من تطور ارقام مختلف بنود الموارد والاستخدامات التي سجلت دور استثناء زيادات طوال تلك السنوات وهذا ما يوضحه التحليل التالي .

(ب) تطور الاهمية النسبية لبنود الموارد والاستخدامات

نفيد دراسة الاهمية النسبية لبنود الأصول والخصوم مقارنة باجمالي الميزانية في قياس مدى نجاح البنك التجاري في القيام بوظائفه بين مختلف وحدات الجهاز المصرفي ومدى كفاءته في أداء الخدمات المصرفية اللازمة لنمو النشاط الاقتصادي القومي بصفة عامة . وفيما يلي دراسة تطور الاهمية النسبية لبنود الموارد والاستخدامات للبنك الاهلي المصري خلال السنوات محل الدراسة .

١ - الموارد :

تتمثل موارد البنك التجاري في الاموال التي يستخدمها في مباشرة عملياته المصرفية وهي اما موارد ذاتية او موارد خارجية .

(ا) الموارد الذاتية :

وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات والارباح غير الموزعة . وقد بلغت نسبة المتوسط السنوي لهذه الموارد الى متوسط اجمالي الميزانية نحو ١٥ ٪ مقابل ٣ ٪ في الميزانية المحمعة للبنوك التجارية ، على انه ليست هناك نسبة مثلى ينبغي تحقيقها ، ذلك ان تغير الظروف الاقتصادية ينعكس اثرها على حجم الموارد الخارجية أساسا دون الموارد الذاتية ، فزيادة رأس المال ليس بالامر الميسور في معظم الاحوال ، وتدعيم الاحتياطيات امر مرهون بحجم الارباح المحققة ونظام التوزيع . هذا وقد شكل رأس مال البنك الاهلي خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٢ ما نسبته ٢٥ ٪ (ا) في المتوسط ، من اجمالي رؤوس أموال البنوك التجارية مجتمعة في حين كانت احتياطياته ١٩٨ ٪ من مجموع احتياطيات هذه البنوك .

(ب) الموارد الخارجية :

وتتمثل أساسا في الودائع بأنواعها ومستحقات البنوك المحلية والمراسلين والقروض من البنك المركزي . وفيما يلي موجز عن تطور كل من هذه البنود :

الودائع :

شكل هذا البند ما نسبته ٤٢٤ ٪ كمتوسط سنوي من مجموع موارد البنك الاهلي خلال سنوات الدراسة مقابل ٥٩٥ ٪ للبنوك التجارية مجتمعة . ولقد سجلت ودايع البنك زيادات سنوية متفاوتة بلغ المعدل الأقصى لها ٣٥ ٪ في عام ١٩٦٤ والادنى ١ ٪ في عام ١٩٦٦ ويعزى ارتفاع معدلات الزيادة الى ادماجات وتطبيق نظام التخصص القطاعي كما سبق ذكره . اما التراجع النسبي للزيادة في الودائع في سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ (١ ٪ و ٤ ٪) فيرجع في المقام الاول الى السياسة الانكماشية التي اتبعت لمواجهة الضغوط التضخمية التي صاحبت تنفيذ

الخطوة الخمسية الاولى . والجدير بالذكر ان رصيد الودائع ارتفع في آخر الفترة بنسبة ٤٢٦ ٪ عنه في بدايتها مقابل ٢٢٨ ٪ للبنوك التجارية .

هذا ويلاحظ تباين الاهمية النسبية لودائع البنك الى اجمالي موارده من عام لآخر اذ تراوحت نسبتها خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٢ بين ٧٧ ٪ و ٨٤٦ ٪ ثم انجبت الى التراجع لتصل في نهاية الفترة الى ٣٤٥ ٪ . وغنى عن البيان ان هذا التراجع يعزى الى تزايد اجمالي الموارد بمعدل اكبر من معدل تزايد الودائع ، رغم ان الأخير كان اكبر من مثيله في البنوك التجارية كما تقدم .

وتخدم عملية متابعة تطور الودائع ادارة البنك التجاري في رسم السياسة المالية للتوظيف . وتجرى المتابعة من جوانب متعددة اهمها :

١ - دراسة تطور كل نوع من انواع الودائع والمقارنة بين اتجاهات كل منها .

وفيما يتعلق بالبنك الاهلي فان ارسدة الودائع الجارية تمثل ما نسبته ٦١٦ ٪ (في المتوسط سنويا) من جملة ارسدة الودائع مقابل ٢٩٩ ٪ للودائع باخطار و ٣٩٩ ٪ للودائع لاجل ، اما ودايع التوفير فتتمثل مانسبته ٤٦٦ ٪ . وبالنسبة للتطور السنوي لارسدة كل نوع فقد تذبذبت ارسدة الودائع الجارية زيادة ونقصا بين ٨٣٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٢ و ١٥٥٥ مليون في عام ١٩٧٠ . وقد جاء انخفاض الرصيد في عام ١٩٦٢ عنه في العام السابق بسبب الفاء الفائدة على هذا النوع من الودائع اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٢ ، اما الودائع باخطار فقد قفز رصيدها بشكل واضح من ٨٧٧ مليون جنيه في عام ١٩٦٢ الى ٣١٦٦ مليون في عام ١٩٦٣ بعد ان قرر البنك المركزي المصري رفع سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع والودائع لاجل وودائع التوفير اعتبارا من التاريخ من التاريخ (*) ، ثم واصل الرصيد ارتفاعه في السنوات التالية ليصل الى ٨٠١٦ مليون جنيه (اعلى مستوياته) في آخر يونيو ١٩٦٨ . وعلى عكس الودائع باخطار فقد كانت مسايرة الودائع لاجل لهذا الاتجاه اقل بكثير اذ ان معدلات الزيادة في ارسدتها على مدار الفترة كانت متواضعة نسبيا وعموما فقد بلغ المتوسط السنوي لتلك الارصدة نحو ٧٣٣ مليون جنيه بحد أقصى ١١٦٦ مليون جنيه في يونيو ١٩٧٢ . اما ودايع التوفير فقد اطرقت الزيادة في ارسدتها في جميع السنوات باستثناء عام ١٩٦٧ لتصل في نهايتها الى ١٥٦٦ مليون جنيه ، ويلاحظ ان معدلات الزيادة السنوية في السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٢ كانت اكبر منها خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٨ ، ويرجع ذلك أساسا الى رفع سعر الفائدة على ذلك النوع من الودائع من ٣ ٪ الى ٣٥ ٪ اعتبارا من اول ديسمبر ١٩٦٨ .

ب - توزيع الودائع حسب القطاعات التي ينتمى اليها المودعون : وتتمثل في القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع العالم الخارجي وقطاعات اخرى . وترجع اهمية هذا التوزيع الى اختلاف طبيعة الودائع لكل قطاع . وتشير البيانات الى ان

* ارتفعت اسعار الفائدة لتتراوح بين ٢ ٪ و ٤ ٪ بدلا من ١٥ ٪ و ٢٥ ٪

البنك قد نجح في اجتذاب ودائع الافراد وشركات القطاع الخاص حيث شكل نحو ٥٤٪ (في المتوسط) من اجمالي الودائع خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٢ مقابل ٤٠.٣٪ للقطاع العام (منها ١٥.٦٪ لودائع وحدات القطاع العام المخصصة للبنك) اما قطاع العالم الخارجى فقد مثلت ودائعه حوالى ٤.٦٪ . ويتبين من التوزيع السابق ان نظام التخصيص القطاعى لم يكن وحده سببا في زيادة ارصدة ودائع البنك وانما ترجع هذه الزيادة في جزء لا يستهان به الى نجاح البنك في اجتذاب ودائع الافراد والقطاع الخاص الذى ترك حرا للمنافسة بين البنوك .

ج - التوزيع الجغرافى للودائع : وتهدف دراسته الى معرفة المناطق التى تتركز فيها الودائع لاجتذاب موارد جديدة لاستخدامها في المناطق التى تزداد فيها فرص التوظيف . ويتضح من التوزيع الجغرافى لودائع البنك خلال السنوات ١٩٦١-١٩٧٢ ان ٨١.٢٪ في المتوسط من اجمالي ارصدة تلك الودائع تتركز في منطقة القاهرة مقابل ١٣.٥٪ لمنطقة الاسكندرية و ٣.٩٪ للوجه البحرى والقناة و ١.٤٪ للوجه القبلى .

المستحق للبنوك

ويمثل هذا البند الارصدة المستحقة لبنوك محلية واجنبية بما في ذلك البنك المركزى . وتمثل الارصدة المستحقة للبنوك المحلية في ناتج العمليات الجارية كالتحويلات وتحصيل الكمبيالات وغيرها وذلك فضلا عن الايداع العادى . اما الارصدة المستحقة للبنوك الاجنبية فتتمثل عادة في ناتج العمليات الجارية واستخدامات التسهيلات الائتمانية التى يحصل عليها البنك من مراسليه لتمويل عمليات الاستيراد .

وقد بلغ المتوسط السنوى لبند المستحق للبنوك خلال السنوات المذكورة (عدا ائبالغ المقترضة من البنك المركزى) نحو ٢٤.٨ مليون جنيه بما نسبته ٥.٦٪ من اجمالى موارد البنك ، وما نسبته ٣.٩٪ من اجمالى المستحق للبنوك والمراسلين في الميزانية المجمع للبنوك التجارية . واذا اضفنا المبالغ المقترضة من البنك المركزى المصرى يصبح المتوسط حوالى ٢٢.٩ مليون جنيه بما نسبته ٥.٥٪ من اجمالى موارد البنك و ٨.٣٪ من اجمالى المستحق للبنوك والمراسلين في الميزانية المجمع للبنوك التجارية .

٢ - الاستخدامات

تنقسم استخدامات البنك الى اصول سائلة واوراق مالية واستثمارات وتسهيلات ائتمانية ، وفيما يلى تحليل لاهم هذه الاصول خلال السنوات موضوع الدراسة .

١ - الاصول السائلة

وتمثل في النقدية ، والارصدة لدى البنك المركزى والبنوك المحلية والمراسلين وتختلف طبيعة كل منها . فالاولى هي المبالغ التى يقابل البنك بها عمليات الصرف اليومية التى تقتضيها مباشرة النشاط المصرفى ، والثانية هي الاموال التى يودعها البنك لدى البنك المركزى كاحتياطي تنفيذ احكام قانون البنوك والائتمان . اما

الارصدة لدى البنوك والمراسلين فتتمثل في ايداعات البنك لديها سواء كانت بفائدة او لاغراض التشغيل . وقد بلغ المتوسط السنوى لمجموع الاصول السائلة خلال السنوات المذكورة ٧١.٢ مليون جنيه بما نسبته ١٦.٢٪ من اجمالى اصول البنك مقابل ٢٨.٨ مليون جنيه او ٢٨.٧٪ في الميزانية المجمع للبنوك التجارية . وقد سجلت جميع السنوات السابقة على عام ١٩٦٨/٦٧ ارقاما تقل عن المتوسط المذكور وتراوح بين ٢١.٤ و ٧.٠٨ مليون من الجنيهاات . اما في السنوات الاخيرة فقد ارتفعت بشكل ظاهر لتصل الى ذروتها في ١٩٧٢/٦/٣٠ اذ بلغت ١٣٦ مليون جنيه بسبب زيادة ودائع البنك وضيق مجالات الاستثمار .

ب - الاوراق المالية والاستثمارات

ويعتبر هذا البند عنصر الامان بالنسبة للاموال الموظفة ويتميز بالسيولة المرتفعة والعائد المناسب ، وقد بلغ المتوسط السنوى لارصدة الاوراق المالية والاستثمارات في ميزانية البنك خلال السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٧٢ نحو ٧٦.٨ مليون جنيه بما نسبته ١٧.٥٪ من متوسط اجمالى الاصول مقابل ١٧.١٩ مليون بنسبة ١٧.٢٪ في الميزانية المجمع للبنوك التجارية ، والجدير بالذكر ان استثمارات البنك تمثل ما نسبته ٤٤.٧٪ منها . وقد اطردت الزيادة في ارصدة الاوراق المالية والاستثمارات طوال السنوات المذكورة لتبلغ ذروتها في عام ١٩٦٥ (١٢٩.٤ مليون جنيه مقابل ٤.٣ مليون في الميزانية الافتتاحية) ثم تراجعت بعد ذلك لتسجل ٣٩.٣ مليون جنيه فحسب في عام ١٩٧١ . وقد اخذت ارصدة الاستثمارات في الميزانية المجمع للبنوك التجارية اتجاها مماثلا . ومن دراسة التوزيع الهيكلى لارصدة الاستثمارات وتطورها على مدار تلك السنوات يمكن الوقوف على اسباب هذا التطور واهمها ما يلى :

- التزايد السنوى الذى شهدته ارصدة السنوات الاولى نتيجة لزيادة الاستثمار في اذون الخزانة الى الحد الذى رفع من نسبة ما خصها من اجمالى الاستثمارات من نحو ٣.٦٪ في الميزانية الافتتاحية الى ٤.٨٪ عام ١٩٦٤ . وقد اقتضت ظروف تمويل الخطة الخمسية الاولى زيادة اصدار الحكومة لتلك الاذون وبالتالي انبال البنوك على شرائها . اما التراجع التالى فيعزى الى تناقص اذون الخزانة ايضا اعتبارا من عام ١٩٦٥ لقلّة ما كان يعرض منها تنفيذا للسياسة الائتمانية كما تقدم من جهة ولقيام البنك المركزى بحيازتها لاستخدامها في غطاء الزيادة في اصدار البنكنوت من جهة اخرى الى ان توقف البنك الاهلى عن الاستثمار فيها نهائيا عام ١٩٧١ .

- الثبات النسبى لارصدة الاوراق المالية الحكومية والمضمونة من الحكومة ، فقد تراوحت بين ٣.٦ و ٤.٧ مليون جنيه طوال السنوات المذكورة ، وان كانت اهميتها النسبية في اجمالى الاستثمارات قد تزايدت نظرا للتناقص الذى طرأ على اجمالى .

القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة :

اتسمت ارصدة هذا البند خلال سنوات الدراسة بالتذبذب ، فقد بلغ المتوسط السنوى لها ٤.٣ مليون حنه بما نسبته ٩٪ من اجمالى الميزانية . وقبل استعراض الدراسة الهيكلية للقروض والسلفيات للوقوف على اسباب التذبذب المذكور يجدر التنويه بما اسفرت عنه اتفاقية التثبيت بين مصر وصندوق النقد

الدولى في مايو ١٩٦٢ من رفع نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية من ١٢.٥٪ الى ١٧.٥٪ وكذا زيادة سعر الخصم من ٣٪ الى ٥٪ ، بالإضافة الى الحدود القصوى للتسهيلات الائتمانية التي وضعها البنك المركزي للبنوك التجارية مما ادى الى إثبات النسب في ارصدة هذه التسهيلات لدى البنوك بصفة عامة بعد هذا التاريخ .

هذا وقد اتجهت ارصدة الكمبيالات المخصومة الى التناقص بشكل واضح الامر الذي يعزى في المقام الاول الى تعامل شركات القطاع العام بالبيع نقدا بعد صدور قوانين التأميم فضلا عن تطبيق السياسة الانكماشية التي اعقبت الخطة الخمسية الاولى وظروف حرب ١٩٦٧ .

وفيما يخص التوزيع الهيكلي لارصدة القروض والسلفيات فقد استوعبت القروض بدون ضمان ما نسبته ٦٢.٢٪ من متوسط اجمالي ارصدة القروض والسلفيات مقابل ١٤٪ للقروض بضمانات اخرى و ١٢.٥٪ للقروض بضمان بضائع و ٧.٧٪ للقروض بضمان اوراق مالية و ٣.٥٪ للقروض الاخرى . وقد ادى الانخفاض الذي حدث لارصدة القروض بضمانات اخرى في عام ١٩٦٨ بنحو ٥٤ مليون جنيه الى انخفاض اجمالي رصيد القروض الى ٣٨.٨ مليون جنيه مقابل ٤.٩ مليون جنيه في العام السابق . اما ارتفاع الرصيد الاجمالي خلال السنوات الثلاث الاخيرة فيعزى اساسا الى الزيادة التي حدثت للقروض بدون ضمان عيني نتيجة للتوسع في النشاط الاقتصادي عامة رغم تراجع ارصدة القروض بضمان اوراق مالية .

ويتضح من توزيع القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة على القطاعات الاقتصادية ان النشاط التمويلي قد امتد ليشمل كافة القطاعات ، فاستحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته ٤٠.٧٪ كمتوسط سنوي من الاجمالي مقابل ٢٣٪ لقطاع الخدمات و ١٤.٦٪ لقطاع التجارة و ١١.٧٪ لقطاع الزراعة و ١٠٪ للقطاعات الاخرى .

وقد غطى النشاط التمويلي للبنك كل المناطق الجغرافية الرئيسية كما يتضح من التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة اذ خص منطقة القاهرة ٦٨.٨٪ في المتوسط من اجمالي ارصدة هذا البند مقابل ١٩.٥٪ لمنطقة الاسكندرية و ١١٪ للوجه البحري والقناة و ٤.١٪ للوجه القبلي . ويلاحظ ان نصيب كل منطقة قد جاء متناسبا تناسباً طردياً مع درجة تركيز وطبيعة النشاط الاقتصادي بها .

٢ - الالتزامات العرضية :

تمثل الالتزامات العرضية عنصرا هاما من نشاط البنك التجاري ، وقد بلغ المتوسط السنوي لاجمالي تلك الالتزامات في البنك الاهلي المصري خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٢ نحو ٢٥٧.٨ مليون جنيه متراوحة بين حد ادنى قدره ١٣٩.٤ مليون جنيه في عام ١٩٦٢ وحد أقصى وصل الى ٤٤٢.٧ مليون في عام ١٩٧٢ .

وتجدر الاشارة الى ان التسهيلات الائتمانية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكمبيالات المقبولة والمطهرة) تمثل جانبا كبيرا من مجموع تلك الالتزامات اذ بلغ المتوسط السنوي لتلك التسهيلات نحو ١١.٢ مليون جنيه - او ما نسبته ٤.٢٨٪ من اجمالي الالتزامات العرضية خلال فترة البحث - موزعة على الاعتمادات المستندية بواقع ٥٨.٧٪ وخطابات الضمان ٣٨.٧٪ والكمبيالات المقبولة والمطهرة ٢.٦٪ .

ثانيا - المعايير والاشرات المالية المتعلقة بنود ميزانية البنك الاهلي المصري :

يقصد بالمعيار المالية لميزانية البنك التجاري العلاقات النسبية بين بنودها ، وهي تتعدد باختلاف البنود المقارنة وطبقا للمجالات المستهدف بحثها . وفيما يلي استعراض لاهم هذه المعايير وطرق حسابها والغرض من متابعتها ، ثم محاولة تطبيقها بالنسبة لميزانيات البنك الاهلي خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٢ .

١ - معايير السيولة :

وهذه تنقسم بدورها الى المعيار النقدي ونسبة الاحتياطي ونسبة السيولة وجميعها نسب تقاس مقدرة البنك على مواجهة متطلبات سحب الودائع الجارية ومدى توافر متطلبات التشغيل العادية اليومية . وعلى ذلك فانها تفيد ادارة البنك في انتهاج السياسة المناسبة لتحقيق الربح الجزي من ناحية كما تضمن سلامة مركز البنك المالي من ناحية اخرى .

١ - المعيار النقدي

وهو عبارة عن العلاقة بين الاصول النقدية للبنك (ممثلة في النقدية والارصدة لدى البنك المركزي والبنوك والمراسلين) وبين قيمة التزاماته (الودائع بانواعها والمستحق للبنوك) .

وفيما يتعلق بالبنك الاهلي المصري فقد بلغ المتوسط السنوي لهذا المعيار خلال السنوات موضوع الدراسة نحو ١٧.٧٪ بحد أقصى ٢٤.٦٪ في عام ١٩٦٢ وحد ادنى ١٠.٧٪ في عام ١٩٦٧ .

٢ - نسبة الاحتياطي :

وهذه تمثل العلاقة بين الارصدة لدى البنك المركزي وبين الودائع بالعملية المصرية والشيكات والحوالات وخطابات الاعتماد والمستحق للبنوك . وعلى ذلك يقوم كل بنك تجارى يعمل في مصر بحساب هذه النسبة شهريا على اساس المتوسط اليومي لايام العمل الرسمية خلال الشهر .

وتلتزم البنوك التجارية بنسبة يحددها البنك المركزي تتغير خلال شهور السنة تمثيا مع موسمية النشاط الاقتصادي ، كما تتغير في بعض الاحوال في ضوء

الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد واذ تعد هذه النسبة من اهم اسلحه البنك المركزى في توجيه السياسة النقدية والائتمانية ، وجدير بالذكر أن البنك المركزى المصرى قد قرر رفع نسبة الاحتياطى النقدى اعتبارا من مايو ١٩٦٢ من ١٠٪ و ١٢٪ الى ١٢٪ و ١٧٪ طبقا لبرنامج اتفاقية التثبيت الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى كما قرر رفعها مرة اخرى اعتبارا من اول ابريل ١٩٦٦ لتتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ .

وفيما يخص البنك الاهلى فقد بلغ متوسط نسبة الاحتياطى لديه نحو ٢٣٫٨٪ بعد اقصى ٣٥٫٤٪ عام ١٩٧٠ وحد أدنى ١٦٫١٪ عام ١٩٦٢ مقابل ٢٢٫٢٪ كمتوسط للبنوك التجارية مجتمعة . وهذا يعنى أن الارصدة التى يحتفظ بها البنك الاهلى المصرى لدى البنك المركزى تعد كافية لمواجهة التزاماته كما انها تكفل له القدرة على التوسع في عمليات الاقراض والاستثمار .

٢ - نسبة السيولة :

وهى اكثر شمولاً من المعيارين السابقين نظرا لاضافة النقدية واذون الخزانه والاوراق المالية الحكومية أو المضمونة من الحكومة (مطروحا منها القروض بضمان تلك الاصول) الى الارصدة لدى البنك المركزى ونسبة هذا المجموع الى ودائع البنك بالعملة المصرية مضافا اليها شيكات وحوالات وخطابات اعتماد مستحقة الدفع ومستحقة للبنوك والقيمة غير المغطاة نقدا من مبالغ خطابات الضمان المصدرة . وقد قام البنك المركزى المصرى بتحديد النسبة المقررة للسيولة بمعدل ٣٠٪ .

وفيما يخص البنك الاهلى المصرى فقد بلغ متوسط نسبة سيولته خلال الفترة محل الدراسة نحو ٥٢٫٢٪ مقابل ٥٣٪ للبنوك التجارية مجتمعة . هذا وقد بدا البنك نشاطه كبنك تجارى خالص بنسبة سيولة عالية بلغ متوسطها خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٢ نحو ٨٠٫٧٪ مقابل ٥٣٪ فحسب فى البنوك التجارية مجتمعة ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة المستخدم من موارد البنك فى مجال الاقراض مقارنة بالبنوك الاخرى . ولكن سرعان ما تحول الوضع مع تزايد نشاط البنك لتتخفص النسبة وبلغ متوسطها ٤٢٫٩٪ خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٢ مقابل ٥٢٫٢٪ للبنوك التجارية مجتمعة . هذا وقد انخفض متوسط نسبة السيولة لدى البنك الاهلى فى سنتى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ لتبلغ ٣٥٫٨٪ و ٣٦٫٤٪ على التوالى ، ويرجع ذلك أساسا الى انخفاض استثمارات البنك وايضا البنوك التجارية مجتمعة (احدى مكونات بسط النسبة) لظروف حرب يونيو ١٩٦٧ من ناحية وبسبب السياسة الانكماشية التى اعقبت الخطة الخمسية الاولى من ناحية اخرى . اما ارتفاع تلك النسبة فى السنوات الاخيرة فيعزى أساسا الى زيادة بند نقدية وارصدة لدى البنوك والمراسلين (احد بنود بسط النسبة) .

ب - معايير التوظيف :

وهذه تنقسم الى ثلاثة معدلات هى :

معدل الاقراض ومعدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الموارد .

١ - **معدل الاقراض :** ويستخرج بايجاد ناتج قسمة اجمالى القروض والسلفيات على اجمالى الودائع ويستخدم هذا المعدل لقياس مدى قيام البنك بتزويد المجتمع بالقروض والسلفيات ولتابعة مدى نجاح سياسة الاقراض التى ينتهجها .

وقد بلغ المتوسط السنوى لمعدل الاقراض بالبنك نحو ٢٤٪ بعد اقصى قدره ٣١٪ فى عام ١٩٦٢ وبعد أدنى قدره ١٩٪ فى عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى اتفاقية التثبيت ووضع حدود قصوى للتسهيلات الائتمانية واثرها على نمو حجم القروض بالبنك الاهلى خاصة والبنوك التجارية عامة ، فى الوقت الذى اتجهت ارصدة الودائع الى التزايد ، الامر الذى ادى الى الانخفاض التدريجى لهذا المعدل كما تقدم .

٢ - **معدل توظيف الودائع :** ويقضى استخراج هذا المعدل اضافة ارصدة مختلف بنود الاستثمار الى الاوراق التجارية والقروض والسلفيات ونسبة اجمالى الى الودائع .

وقد بلغ المتوسط السنوى للمعدل المذكور بالبنك ٦٩٪ وقد سجلت السنوات الست الاولى معدلات تزيد على هذا المتوسط بعد اقصى قدره ٩٦٪ فى عام ١٩٦٢ . ويعزى ذلك الى التوسع فى النشاط الاقتصادى بسبب تنفيذ الخطة الخمسية الاولى الامر الذى ادى الى تزايد ارصدة الاستثمارات بنسبة اكبر من زيادة ارصدة الودائع . هذا على حين سجلت سنوات ما بعد ١٩٦٦ معدلات تقل عن المتوسط المذكور بعد أدنى قدره ٣٧٪ فى عام ١٩٧٢ لتزايد ارصدة الودائع بمعدلات كبيرة على مدار تلك السنوات من جهة ولترجع بنود القروض والسلفيات واذون الخزانه من جهة اخرى .

٣ - **معدل توظيف الموارد :** يعد هذا المعدل اكثر شمولاً من سابقه اذ يستخرج بايجاد نسبة ما يستخدمه البنك فى الاقراض والاستثمار الى اجمالى الموارد .

وقد بلغ المتوسط السنوى لهذا المعدل بالبنك الاهلى المصرى نحو ٣٧٪ بعد اقصى ٦٨٪ فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، بينما سجل ١٢٪ كحد أدنى فى عام ١٩٧٢ .

هذا وتجدر الإشارة الى أن متوسط هذا المعدل اتجه الى التناقص المستمر خلال الفترة موضوع البحث فبينما بلغ خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٤ نحو ٦٦٫٥٪ انخفض الى ٢٦٫٦٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٢ ، وذلك للأسباب السابق الإشارة اليها فى مجال عرض المعدل السابق .

البنك الاهلى المصرى - تطور بنود الميزانية العمومية ١٩٦١ - ١٩٧٢

(مليون جنيه)

	٦١/١/١	٦١/١٢/٢١	٦٢/٦/٢٠	٦٣/٦/٢٠
الخصوم :				
- رأس المال	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
- الاحتياطيات	٠٣٠٠	٠٥٠٠	٠٨٠٠	١٥٠٠
- ودائع	٥٨٣٥٢	١٠٢٧٠٤	١٢٠٩٩٧	١٢٢٠٦٧
- بنوك ومراسلون	٥٩٥٣	١١٥٤٢	١١٨٣٩	١٥٥٢٦
- ارصدة دائنة متنوعة ومخصصات	٨١٨٢	٥١٧٨	٥٥٠٣	٩٤٦١
- الارباح	—	١٧٤٧	٠٨٣٩	٢٠٧٤
الاصول :				
- نقدية وارصدة لدى البنوك والمراسلين	١٨٥٤٩	٢١٣٦٢	٢٢٦٥	٢٥٧٨٤
- اوراق مالية واستثمارات	٤٣٠٣٣	٥٩٣٢٩	٦٦٨٧٥	٧٣٣٨١
- كمبيالات مخصومة	١٠٦٣	١٠٥٣٩	١٥٨١٩	٢٠٥١٠
- قروض وسلفيات وارصدة مدينة أخرى	١٣٠٥٦	٣٣٣٤١	٢٧٥١٩	٢٣٨٥٣
- اصول ثابتة	٠٠٨٦	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠
الاجمالى	٧٥٧٨٧	١٢٤٦٧١	١٤٢٩٧٨	١٥٣٦٢٨

(تابع) البنك الاهلى المصرى - تطور بنود الميزانية العمومية ١٩٦١ - ١٩٧٢

(مليون جنيه)

	٦٤/٦/٢٠	٦٥/٦/٢٠	٦٦/٦/٢٠	٦٧/٦/٢٠
الخصوم :				
- رأس المال	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
- الاحتياطيات	٢٥٠٠	٢٨٨٦	٢٨٨٦	٢٢٧٧
- ودائع	١٦٤٢٩٧	١٨٤٢٨٦	١٨٥٩٠٥	١٩٢٦٧٦
- بنوك ومراسلون	٩٩٨٦٠	١٨٢٢٨٠	٢٢٢٢١٩	٢٥٦٧٦٢
- ارصدة دائنة متنوعة ومخصصات	١١٩٥٥	١٩٩٤٦	٢١٢٠٣	٢٥٠٩٧
- الارباح	٢٢٢٣	٢٥٧٦	٢٢٧٠	٢٨٠٢
الاصول :				
- نقدية وارصدة لدى البنوك والمراسلين	٤٦٧٦٥	٤١٧١٤	٧٠٨٠٧	٤٨١٠٤
- اوراق مالية واستثمارات	١١٢٦٥٨	١٢٩٤٠٣	١٠٢٢٦٨	٩٠٣٧٣
- كمبيالات مخصومة	٢٠٢٦	٢٥١٩	١٢٧٥	٠٢١٥
- قروض وسلفيات وارصدة مدينة أخرى	١٢٢٢٨٦	٢٢١٤٣٨	٢٧٣٩٣٣	٢٤٥٩٢٢
- اصول ثابتة	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠
الاجمالى	٢٨٣٨٣٥	٢٩٥١٧٤	٤٤٨٤٨٢	٤٨٤٧١٤

(تابع) البنك الاهلى المصرى - تطور بنود الميزانية العمومية ١٩٦١ - ١٩٧٢

المليون جنيه

	٦٨/٦/٢٠	٦٩/٦/٢٠	٧٠/٦/٢٠	٧١/٦/٢٠
الخصوم :				
- رأس المال	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
- الاحتياطيات	٢٩٤٧	٤٦٠٧	٥٢٩٨	٦١٢٢
- ودائع	٢٠٨٠٠٠	٢٢٣٨٤٣	٢٤٦١٨٦	٢٣٧٠٠٠
- بنوك ومراسلون	٢٩٩٦٦٥	٣٥٤٣٨٠	٤٠١٦١٧	٢٨٥٨٧٥
- أرصدة دائنة متنوعة ومخصصات	٢٧٢٥٧	٢٨٠٦٦	٢٨٦٤٢	٢٩٨٢٨
- الأرباح	٤٤٠١	٤٦٠٨	٥٥٦١	٥٦٧٦
الأصول :				
- تقديرة وأرصدة لدى البنوك والمراسلين	٨٣٧٩٣	١٢٧١٠٤	١١٧٧٥١	١٠٢٦٦١
- أوراق مالية واستثمارات	٧٧٠٠٩	٧٠٩٤٧	٥٤٧٢٧	٣٩٣٩٣
- كمبيالات مخصومة	٠.٢٩	٠.٢٠٤	٠.٦٦٤	٠.١٩
- قروض وسلفيات وأرصدة مدينة أخرى	٣٨٥٣٣٩	٤٢٠١٤٩	٥١٧٠.٦٢	٥٢٥٣٤٧
- أصول ثابتة	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠
الإجمالي	٥٤٦٢٧٠	٦١٨٥٠٤	٦٩٠٣٠٤	٦٦٧٥٢٠

(تابع) البنك الاهلى المصرى - تطور بنود الميزانية العمومية ١٩٦١ - ١٩٧٢

سور حبه

	٧٢/٦/٢٠	المتوسط السنوى	الاهمية النسبية %
الخصوم :			
- رأس المال	٢٠٠٠	٢٠	٠.٧
- الاحتياطيات	٩١٧٠	٢٦	٠.٨
- ودائع	٢٤٨٥٤٤	١٨٦٤	٤٢٤
- بنوك ومراسلون	٤١٠٦١٢	٢٢١٩	٥٠.٥
- أرصدة دائنة متنوعة ومخصصات	٢٦٩٢٧	٢٠.٧	٤.٧
- الأرباح	١١١٩١	٤.٠	٠.٩
الأصول :			
- تقديرة وأرصدة لدى البنوك والمراسلين	١٣٦٠٠٠٩	٧١٢	١٦٢
- أوراق مالية واستثمارات	٤٥٤٨٧	٧٦٨	١٧٥
- كمبيالات مخصومة	٠.١٢٥	٤.٦	١.٠
- قروض وسلفيات وأرصدة مدينة أخرى	٥٢٧٧٣٣	٢٨٧.٠	٦٥٢
- أصول ثابتة	٠.١٠٠	—	—
الإجمالي	٧١٩٤٥٤	٤٣٩٦	١٠٠.٠

* حسب المتوسط السنوى بعد استبعاد أرصدة الميزانية الافتتاحية في ١/١/١٩٧١

ج - تطور معدلات الاداء :

تعتبر معدلات الاداء من اهم وسائل الرقابة واكثرها فعالية ، وتعظم اهميتها بالنسبة للنشاط المصرفي ، ولا سيما اذا كان يعمل في ظل خطة اقتصادية شاملة حيث يستلزم الامر وجود قدر كبير من الرقابة الداخلية والخارجية التي تسبق التنفيذ او تكون مصاحبة او لاحقة له وذلك لمراقبة مدى مسايرة ما اسفر عنه التطبيق للاهداف المحددة في الخطة من حيث الكم والكيف والتوقيت .

وفي مجال تقييم الاداء بالنسبة للبنك الاهلي يستند التحليل التالي الى اربع مجموعات رئيسية مؤشرات او معدلات الاداء تتناول الانتاجية والتكاليف وصافي الربح وتوظيف الاموال . ويوضح الجدول المرفق تطور هذه المعدلات منذ نهاية عام ١٩٦١ حتى نهاية عام ١٩٧٢ . على انه قبل الاستطرداد في تحليل هذه المعدلات وتطورها في الفترة المذكورة يلزم ايضاح :

- ان المعدلات الواردة في الجدول المذكور تتعلق بسنوات مالية تبدأ من اول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي ، باستثناء العام الاول (يناير/ديسمبر ١٩٦١) . كما ان المعدلات المبينة في ٣٠ يونيو ١٩٦٢ و ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ احسبت على اساس ارقام نصف سنوية ولذا استبعدت من التحليل .

- ان المتوسط العام لكل معدل احسب بالنسبة للسنوات الكاملة فقط ضمانا لصحة النتائج .

وقد انعكست الظروف والتطورات التي مرت بالاقتصاد القومي على البنك الاهلي المصري باعتباره احد دعائمه الاساسية واثرت بالتالي على المؤشرات موضوع التحليل ولعل اهمها :

- تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) وما صاحبها من صدور القوانين الاشتراكية .

- عمليات التخصير والادماج في الجهاز المصرفي .

- اتباع الدولة سياسة انكماشية بعد مظاهر التضخم التي صاحبت المراحل الاخيرة من الخطة الخمسية الاولى .

- تطبيق نظام التخصيص القطاعي بين البنوك التجارية اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٤ ، وما صاحب ذلك من اعادة توزيع بعض موارد البنوك واستخداماتها .

- حرب يونيو ١٩٦٧ وآثارها .

- انتهاء خطط اقتصادية سنوية خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٠ بدلا من الخطة الخمسية الثانية .

- التوسع الاقتصادي اعتبارا من عام ١٩٦٩

- تطبيق نظام التخصيص الوظيفي بين وحدات الجهاز المصرفي اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٢ ، واختصاص البنك الاهلي بعمليات التجارة الخارجية وان كان اثر تطبيق هذا النظام على معدلات الاداء لم يتضح بعد لحداثته .

البنك الاهلي المصري - معدلات الاداء ومؤشرات الكفاية : ١٩٦١ - ١٩٧٢ (%)

٣١ ديسمبر ١٩٦١	٣٠ يونيو ١٩٦٢	٣٠ يونيو ١٩٦٣	٣٠ يونيو ١٩٦٤	٣٠ يونيو ١٩٦٥
٣١٢	١٧٧	٤٩٩	٣٦٥	٣٣٥
١١٠٦٦	٦٩٥٤	١٧٠٤٠	١٧٥٩١	١٥٩٤٠
١٧٢٣	١٠٩٣	٣١١٣	٣٠٤٣	٢٩١٣
٥٤٩٠	٦٣٥١	٥٧١٩	٥٢٥٤	٦٤٩١
٠٣٧	٠٢١	٠٤٦	٠٥٣	٠٧٩
٥١١	٢١٠	٥١٢	٦٣١	٧٣١
٤٥١٠	٣٦٤٩	٤٢٨١	٤٧٤٦	٣٥٠٩
١٤٠	٠٦٦	٢١٤	١٠٧	١١٨
٤٩٩١	٢٥٣٨	٧٢٩٦	٨٣٤٩	٥٥٩٠
٨٢١٣	٥٧٤٧	٧٤٨٩	٩٠٣٣	٥٤٠٥
٤٧٦٠	٤٦٧٧	٤٧٧٩	٤٣٧١	٣٥١٤
٤٠٦٧	٣٨٨٩	٤٤٦٩	٣٥٢٠	٢٨١٦

* عن نصف سنة .

(تابع) البنك الاهلى المصرى - معدلات الاداء ومؤشرات الكفاية : ١٩٦١ - ١٩٧٢
(%)

٣٠ يونيو ١٩٦٦	٣٠ يونيو ١٩٦٧	٣٠ يونيو ١٩٦٨	٣٠ يونيو ١٩٦٩
١ - مؤشرات الانتاجية			
٣٨٤	٣٦٨	٣٧١	٣٧٣
الايرادات / اجمالى الموارد			
١٩١٣٦	١٦٢٠٥	١٥٥٦٤	١٤٦٦٢
الايرادات / حقوق المساهمين			
٣١٨٣	٢٨٩٧	٢٩٤٤	٣٠١١
الايرادات / عدد العاملين (بالجنيه)			
٢ - التكاليف			
٦٧٢٥	٦٣٢٠	٥٩٣٠	٥٨٦٩
اجمالى التكاليف / اجمالى الايرادات			
١٠١	٠٨٢	٠٧٤	٠٦٧
تكلفة النقود			
٧٠١	٦٧١	٦٥٠	٦٦٣
تكلفة العامل (بالجنيه)			
٣ - صافى الربح			
٣٢٢٧٥	٣٦٨٠	٤٠٧٠	٤١٣١
صافى الربح / الايرادات			
١٢٦	١٣٥	١٥١	١٥٤
صافى الربح / الموارد			
٦٢٦٥	٥٩٦٢	٦٣٣٥	٦٠٥٨
صافى الربح / حقوق المساهمين			
٤٨٦٨	٥٨٢١	٦٨٦٥	٧٠٣٩
صافى الربح / اجمالى التكاليف			
٤ - توظيف الاموال			
٢٧٣٥	٢٠٤٠	٢٦٣٩	٢٣٧١
الاستثمارات / الموارد			
٢٦٤١	٢٦٠٤	٢٥٥٣	٣٩٠٩
القروض والسلفيات / الموارد			

(تابع) البنك الاهلى المصرى - معدلات الاداء ومؤشرات الكفاية : ١٩٦١ - ١٩٧٢
(%)

٣٠ يونيو ١٩٧٠	٣٠ يونيو ١٩٧١	٣٠ يونيو ١٩٧٢	٣١ ديسمبر ١٩٧٢
١ - مؤشرات الانتاجية			
٣٨٥	٤٣٨	٤٩٣	٤٩٢
الايرادات / اجمالى الموارد			
١٥٠٦٤	١٥٣١٢	١٦٨٨٢	١٦٤٥٠
الايرادات / حقوق المساهمين			
٣٠٩٥	٣٢٤١	٣٨٢٧	٣٩٦٤
الايرادات / عدد العاملين (بالجنيه)			
٢ - التكاليف			
٥٥٥٥٢	٥٩٤١	٢٣٦٠	٤٦٩٤
اجمالى التكاليف / اجمالى الايرادات			
٠٦٧	٠٦٥	٠٦٢	٠٦٨
تكلفة النقود			
٦٤٧	٦٢١	٦٣٩	٦٠٠
تكلفة العامل (بالجنيه)			
٣ - صافى الربح			
٤٤٤٤٨	٤٠٥٩	٦٦٤٠	٥٣٠٦
صافى الربح / الايرادات			
١٧١	١٧٨	٣٢٧	٢٦٢
صافى الربح / الموارد			
٦٧٠٠	٦٢١٦	٩١٩٦	٨٧٢٨
صافى الربح / حقوق المساهمين			
٨٠١٢	٦٨٣٣	١٩٧٥٨	١١٣٠٢
صافى الربح / اجمالى التكاليف			
٤ - توظيف الاموال			
١٦٨٦	١٢٣٣	١٣٣١	١١٥٧
الاستثمارات / الموارد			
٣٤٤٧	٤٧٠٤	٥٥٣٨	٥٠٨٣
القروض والسلفيات / الموارد			

١ - معدل الإيرادات / اجمالي الموارد :

بلغ المتوسط السنوي لهذا المعدل خلال فترة الدراسة ٢٩٪ ، وقد سجلت سنوات الفترة كلها معدلات أدنى من المتوسط المذكور باستثناء السنوات ١٩٦٣ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ . ويميز ارتفاع المعدل عام ١٩٦٣ (٥٠٪) الى زيادة إيرادات البنك معثلة في الفوائد المحصلة والعمولات بنسبة أكبر من نسبة زيادة اجمالي الموارد ؛ نتيجة لرفع اسعار الفائدة المدينة بموجب برنامج التثبيت لعام ١٩٦٢ مع صندوق النقد الدولي ، بالإضافة الى زيادة حجم القروض والسلفيات والكمبيالات المخصصة . اما فيما يتعلق بعامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ فيرجع ارتفاع المعدل الى الزيادة الواضحة في ارقام التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك عنها في السنوات السابقة وما ترتب على ذلك من زيادة الإيرادات .

٢ - معدل الإيرادات / حقوق المساهمين :

لا تمثل حقوق المساهمين في البنوك التجارية مصدر اهما من مصادر الاموال اذ تعتبر الودائع المصدر الرئيسى للتمويل وان كان هذا لا يمنع من الاسعانة بمعدل الإيرادات/حقوق المساهمين كمؤشر للانتاجية . وقد اتجه هذا المعدل الى الارتفاع على مدار السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، باستثناء عام ١٩٦٥ ، ليصل في العام الاخير الى ذروته (١٩١٪) حيث شهدت كل هذه السنوات تزايدا في إيرادات البنك يفوق مثيله في حقوق المساهمين . الا ان المعدل المذكور اتجه الى التناقص بعد ذلك من عام آخر ليصل الى أدنى مستوياته في عام ١٩٦٩ (١٤٦٪) نتيجة لتدعيم احتياطات البنك بمبالغ سنوية متزايدة . ثم اظهر ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الثلاث الاخيرة ليصل في نهايتها الى ١٦٨٪ وذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في الإيرادات .

٣ - معدلات الإيرادات / عدد العاملين :

كان من آثار تحول البنك الاهلى المصرى الى بنك تجارى في بداية عام ١٩٦١ ان امتد نشاطه الى مناطق كثيرة لم يكن يقدم خدماته فيها من قبل ، بالإضافة الى اتياده مجالات جديدة من العمل كحسابات صندوق التوفير وشهادات الاستثمار والقروض الصغيرة وامانة الاستثمار وغير ذلك مما سبق استعراضه في الفصل السابق من هذا الكتاب . وقد استتبع ذلك كله تزايد عدد العاملين بالبنك من سنة لآخرى ليصل في ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ الى ٤٧٩٦ عاملا مقابل ٢٢٥٠ في نهاية عام ١٩٦١ . وعلى الرغم من الزيادة السنوية المطردة في عدد العاملين فقد سجل معدل الإيرادات/عدد العاملين تحسنا مطردا باستثناء السنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٧ . ويرجع انخفاض المعدل في العامين الاولين الى زيادة عدد العاملين نتيجة لعملية الدمج التى انتهت في عام ١٩٦٤ ، كما يمكن تعليل انخفاضه في عام ١٩٦٧ بالتراجع في إيرادات البنك عنها في العام السابق عليه .

١ - معدل اجمالي التكاليف / اجمالي الإيرادات :

بلغ المتوسط السنوي لهذا المعدل خلال فترة الدراسة ٥٧٪ بالغاً أدنى مستوياته في عام ١٩٧٢ (٢٣٪) واعلاها في عام ١٩٦٦ (٦٧٪) ولم تسجل ارقام أخرى اقل من هذا المتوسط الا في الاعوام ١٩٦١ و ١٩٦٤ و ١٩٧٠ . ويرجع نقص المعدلات في تلك السنوات عن المتوسط المذكور الى ارتفاع رقم الإيرادات في عام ١٩٦١ حين بدأ البنك في ممارسة نشاطه التجارى الخالص ، والى تراجع التكاليف في عام ١٩٦٤ بسبب النقص الواضح في بند المصروفات العمومية والمتنوعة . كما يرجع النقص في عام ١٩٧٠ الى الثبات النسبى في التكاليف والزيادة في الإيرادات ، اما في عام ١٩٧٢ فيعزى الى تراجع التكاليف بسبب عدم تجنب أية مبالغ من الارباح للمخصصات . وفيما يتعلق بالسنوات التى سجلت معدلاتها ارقاما تزيد عن المتوسط العام فلاحظت زيادة المخصصات خلالها بالإضافة الى ارتفاع ارقام الاجور والمرتبات وما فى حكمها .

٢ - تكلفة النقود : (*)

بلغ المتوسط السنوي لهذا المعدل ٧٠٪ . وقد مرت تكلفة النقود بمرحلتين متميزتين امتدت الاولى من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٦ وفيها اتجهت الى الارتفاع من عام لآخر لتصل في نهايتها الى ١٪ نتيجة لزيادة الودائع بفائدة بمعدل أكبر من معدل زيادة اجمالي الودائع ، حيث ترتب على الغاء الفوائد الدائنة على الحسابات بالاطلاع ورفع اسعار الفائدة على الودائع لأجل وباخطار اعتبارا من يوليو ١٩٦٢ ان ارتفعت ارقام الودائع الاخيرة . وبدأت المرحلة الثانية عام ١٩٦٧ مسجلة اتجاها مغايرا فقد انخفضت تكلفة النقود تدريجيا لتصل الى ٠٦٪ في عام ١٩٧٢ مقابل ٠٨٪ في عام ١٩٦٧ ، وتعزى هذه الظاهرة اساسا الى تزايد الاهمية النسبية للودائع بدون فائدة مقابل تراجع الاهمية النسبية للودائع بفائدة على مدار تلك الفترة .

٣ - تكلفة العامل :

اتجه هذا المعدل نحو التزايد المطرد خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٥ لسببين اساسيين ، اولهما اثر نقل العاملين من البنوك التى خضعت لعملية التخصير والادماج ومعظمهم من ذوى المرتبات العالية ، وثانيهما اثر النظام الخاص الذى كان يتبعه البنك بشأن الترقية ومنح العلاوات والمكافآت والبدلات . واتجه المعدل بعد ذلك اعتبارا من عام ١٩٦٦ وحتى نهاية فترة الدراسة باستثناء عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٢ الى التراجع المستمر لعدة اسباب من اهمها : خضوع البنك لنظام العاملين في القطاع العام من حيث الترقية والعلاوات ، وانتهاء خدمة كثير من العاملين ذوى المرتبات العالية وتعيين عدد كبير من الخريجين الجدد في أول مربوط الدرجات المالية والتزام البنك بالقرارات الاقتصادية التى اقتضتها الظروف العامة بعد حرب ١٩٦٧ .

* نسبة اجمالي الفوائد المدفوعة الى اجمالي الودائع .

بشان الصرف على الميزات المعينة والتقديرية للعاملين وتخفيض البدلات كما وردت الإشارة في فصل آخر من هذا الكتاب .

ثالثا - اهم مؤشرات صافي الربح

١ - معدل صافي الربح / الموارد :

بلغ المتوسط السنوي لهذا المعدل ١٧٪ ، وقد ارتفع المعدل الفعلي في السنوات ١٩٦٣ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ عن هذا المتوسط نتيجة لزيادة صافي الربح المحقق بنسبة اكبر من زيادة الموارد ، وقد جاء ذلك بسبب زيادة إيرادات البنك الناجمة عن الفوائد المحصلة والعمولات على عمليات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان .

٢ - معدل صافي الربح / حقوق المساهمين :

اتجه هذا المعدل الى التزايد التدريجي خلال السنوات الاولى من فترة الدراسة لسجل في عام ١٩٦٤ نحو ٨٣٪ مقابل ٤٩٪ في عام ١٩٦١ ثم اظهر تدبيرا واضحا خلال بقية السنوات . هذا ولم تسجل بصفة عامة ارقام اعلى من المتوسط سوى لهذا المعدل (٦٦٪) سوى في السنوات ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ . وفيما عدا هذه السنوات فيعزى انخفاض المعدل الى تدعيم البنك لاحتياطياته بنسبة تفوق نسبة الزيادة في صافي الربح .

الفصل الرابع

تخمينة الجراز الانتاجي للبنك

حرص البنك الاهلي المصري على تطوير اجهزته المختلفة مسايرة للتطورات العالمية في مجال البنوك كما اولى العاملين به اهتمامه ورعايته . وقد اتخذ البنك في هذا الشأن الخطوات التالية :

- ١ - توسيع شبكة فروعه بغية نشر خدماته المصرفية في انحاء البلاد .
 - ٢ - تطوير أنظمة العمل بادخال النظم الآلية كلما امكن ذلك بما تكفله من دقة وسرعة في التعامل .
 - ٣ - رفع كفاية العاملين عن طريق التدريب محليا او في الخارج .
 - ٤ - رفع مستوى العاملين المادى وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية المختلفة لهم .
- وفيما يلي دراسة تحليلية لتطور عناصر الجهاز الانتاجي للبنك خلال الحقبة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٢ .
- اولا - وحدات البنك :

كان من الضروري بعد ان اصبح البنك الاهلي المصري بنكا تجاريا خالصا ، مع بداية عام ١٩٦١ ، ان يعمل على نشر خدماته المصرفية في البلاد واقتضى ذلك التوسع في انشاء الفروع والتوكيلات والمكاتب والملاحق . على ان حرية البنك في انشاء وحدات جديدة يقيد بها التزامه بسياسة تنسيق فتح الفروع التي اتفق عليها بين البنك المركزي المصري والبنوك التجارية في عام ١٩٦٣ . ومن اهم قواعد هذه السياسة الآتى :

١ - منح الاولوية في فتح الفروع الجديدة للمناطق المحرومة ، على ان تعطى اولوية ايضا للبنوك غير الممثلة في عواصم المحافظات لكي تنشئ وحدات فيها . وفي كل الحالات يكتفى بوجود وحدتين مصرفيتين في المركز الواحد ما لم يوجد ما يستدعي الى ضرورة الاستثناء من تلك القاعدة .

٢ - السماح بفتح مكاتب لاستبدال العملة في الفنادق (مكتب واحد في كل فندق) وكذا بالنسبة لمحال القطاع العام المخصصة لبيع السلع المستوردة بالعملة الحرة .

٣ - وقف انشاء وحدات مصرفية في وسط القاهرة والاسكندرية مع السماح بذلك في ضواحي المدينتين ، وفي حالة تقدم أكثر من بنك لفتح وحدة مصرفية في منطقة معينة فان المفاضلة بين الطلبات تتم على أساس أولويات يحددها البنك المركزي

المصرى . ولا شك ان تلك القواعد ساهمت في التنسيق بين البنوك في فتح الوحدات المصرفية الجديدة ومنع المنافسة الضارة بينها في هذا المجال بحيث أصبحت عملته افتتاح وحدات جديدة مرتبطة بخطة يقرها البنك المركزى المصرى . ويوضح الجدول رقم (١) تطور التوزيع النوعى والجغرافى لوحدات البنك الاهلى المصرى خلال الحقبة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧٢ .

١ - التوزيع النوعى :

ارتفع عدد فروع البنك من ٢٤ فرعاً في بداية عام ١٩٦١ الى ٣٩ فرعاً في نهاية الحقبة المذكورة ، وقد تميزت سنوات الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ بافتتاح عدد كبير من الفروع تمسباً مع وضع البنك الجديد بعد ان صار بنكاً تجارياً خالصاً . غير ان عدد الفروع تراجع في يونيو ١٩٦٦ الى ٣٥ فرعاً واستقر خلال الأربع سنوات التالية عند هذا الرقم ، ليعاود ارتفاعه مرة أخرى اعتباراً من عام ١٩٧٠ .

وقد رأى البنك ضرورة توفير الخدمة المصرفية في كثير من المناطق عن طريق التوسع في فتح التوكيلات والملاحق ومكاتب الصرف الجديدة ، ففي حين لم يكن للبنك في بداية الفترة سوى توكيلين فقط ، فان عدد توكيلاته قد تزايد بسرعة في السنوات التالية خاصة في عام ١٩٦٤ ليصل في العام التالى الى ٢٦ توكيلاً ثم يستقر عند هذا الرقم خلال عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ويرتفع بعد ذلك الى ٣٣ توكيلاً في آخر عام ١٩٧٢ .

وقد اتخذ تطور عدد المكاتب والملاحق نفس الاتجاه تقريباً ، فبينما لم يكن للبنك في بداية عام ١٩٦١ أية مكاتب أو ملاحق فقد بلغت ست وحدات في عام ١٩٦٣ ثم ١٣ مكتباً وملحقاً في العام التالى . وكما يوضح الجدول المشار اليه فان عددها ارتفع في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ثم انخفض في العامين التاليين الى ١٤ وحدة (*) ثم اتجه الى الارتفاع في السنوات الثلاث الاخيرة ليصل في نهايتها الى ١٨ مكتباً وملحقاً . هذا وتجدر الإشارة الى انه كان لقيام البنك الاهلى نيابة عن البنك المركزى المصرى بمد البنوك المحلية الاخرى باحتياجاتها من اوراق النقد وصرف وتسليم الشيكات والمتحصلات الحكومية في الجهات التى لا يوجد له فروع فيها اثره في زيادة عدد هذه المكاتب والملاحق .

ومجمل القول فان العدد الكلى لوحدات البنك قد تزايد ليصل في عام ١٩٦٥ الى اكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه في بداية ١٩٦١ ثم تذبذب بعد ذلك زيادة ونقصاً ليسجل أعلى مستوى له في عام ١٩٧٢ اذ بلغ ٩٠ وحدة .

٢ - التوزيع الجغرافى

وقد انعكست اثار سياسة تنسيق فتح الفروع على التوزيع الجغرافى لوحدات البنك ولا سيما بالنسبة للمناطق التى كانت محرومة من الخدمة المصرفية حيث

* انتقلت في عام ١٩٦٧ تبعية اربع مكاتب الى بنك بورسعيد تنفيذاً لقواعد التخصص القطاعى .

يتضح من الجدول المذكور ان منطقة الوجه البحرى والقناة تستحوذ منذ عام ١٩٦٥ وحتى الآن على اكبر عدد من وحدات البنك بالمقارنة بالمناطق الاخرى ، فقد ارتفع عدد الوحدات بهذه المنطقة الى مايقرب من ثلاثة أمثال ما كان عليه في بداية عام ١٩٦١ .

وقد احتلت منطقة الوجه القبلى المكانة الاولى من حيث عدد الوحدات في الفترة من نهاية عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ ، الا انها تراجعت بعد ذلك الى المرتبة الثانية . ومع ذلك فقد ارتفع عدد وحداتها اعتباراً من عام ١٩٦٥ الى ثلاثة أمثال ما كان عليه في بداية الحقبة المذكورة ليصل في نهايتها الى ٣٠ وحدة .

وارتفع ايضا عدد وحدات البنك بمنطقة القاهرة الى اكثر من اربعة أمثاله وان كانت السنوات السابقة على عام ١٩٦٦ قد شهدت معظم التوسع في وحدات هذه المنطقة نتيجة لقيام البنك بشراء وادماج عدد من البنوك الاجنبية والمصرية كما سبقت الإشارة . ورغم ان عدد وحدات البنك بمنطقة القاهرة قد تراجع في السنوات من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ الا ان السنوات التى تلت ذلك شهدت توسعاً ليصل عددها في عام ١٩٧٢ الى ٢١ وحدة .

وتأتى منطقة الاسكندرية في المركز الرابع من حيث عدد الوحدات ، فقد كان للبنك مع بداية عام ١٩٦١ وحدة واحدة ثم ارتفع العدد ليصل الى ٥ وحدات في عام ١٩٦٤ ثم الى ٧ وحدات طوال السنوات التالية باستثناء عام ١٩٦٦ .

ثانياً - العمالة

١ - تطور عدد العاملين :

ازاء التوسع الكبير في نشاط البنك وزيادة عدد وحداته ونتيجة للخدمات المصرفية التى استحدثها (شهادات الاستثمار والقروض الصغيرة وبنك المدرسة وامانة الاستثمار) كان من الطبيعى ان يزداد عدد العاملين بالبنك لمقابلة هذا التوسع والحفاظ على مستوى الخدمة المصرفية .

وكما يتضح من ارقام الجدول رقم (٢) فقد ارتفع اجمالى عدد العاملين بالبنك بصورة تدريجية على مدار الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ ليصل في نهايتها الى حوالى ثلاثة أمثال ونصف ما كان عليه في بدايتها (٤٧٩٦ مقابل ١٣٨٢) . هذا وتجدر الإشارة الى ان الزيادة الكبيرة في عدد العاملين خلال السنوات الاولى ترجع الى عمليات شراء وادماج البنوك السابق الإشارة اليها .

وقد بلغ عدد الموظفين في نهاية عام ١٩٧٢ حوالى اربعة أمثال ما كان عليه في بداية عام ١٩٦١ (٣٧١٤ مقابل ٩٩٤ فقط) في حين زاد عدد العمال بمثلين ونصف تقريباً ليصل الى ١٠٨٢ مقابل ٢٨٨ .

٢ - تطور اجمالى الاجور والمزببات :

بلغ اجمالى الاجور والمزببات وما في حكمها المدفوعة للعاملين في السنة المالية ١٩٧٢/٧١ حوالى ٢ مليون جنيه مقابل مليون جنيه في عام ١٩٦١ . وقد سجل

هذا البند زيادات سنوية متفاوتة على مدار الفترة المذكورة وان جاءت بنسبة أكبر من الزيادة السنوية في عدد العاملين ولا سيما في السنوات السابقة على عام ١٩٦٦ حيث كان البنك يتبع نظاما خاصا للمرتبات والعلاوات والترقيات قبل أن يخضع لنظام العاملين بالقطاع العام . وعلى ذلك فقد ارتفع المتوسط السنوي للأجر من ٤١٨٤ جنيها في عام ١٩٦١ الى ٥٢٦ جنيها في السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ في حين شهدت السنوات المالية التالية انخفاضا تدريجيا في متوسط الأجر السنوي للفرد (باستثناء سنة ١٩٦٩/٦٨) ليصل الى ٤٧٢٣ جنيها في سنة ١٩٧٢/٧١ . ويرجع هذا الانخفاض الى الزيادة الكبيرة في عدد العاملين حديثي التخرج في السنوات التالية لعام ١٩٦٥ والتي فاقت في معدلها الزيادات التي حدثت من قبل ، كما يرجع أيضا الى انتهاء خدمة كثير من قدامى العاملين ذوي المرتبات المرتفعة في السنوات الأخيرة . إلا أنه رغم هذا الانخفاض فإن المتوسط السنوي للأجر في عام ١٩٧٢/٧١ يفوق مثله في عام ١٩٦١ بحوالى ٦٢٪ .

ويتضح من أرقام الجدول رقم (٢) أن المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين تمثل ٩٢٫٢٪ في المتوسط من إجمالي بند الأجور والمرتبات وما في حكمها والتي تتضمن المكافآت والبدلات . كما يتضح أيضا تناقص الأهمية النسبية للمكافآت والبدلات الى إجمالي هذا البند خاصة بعد عام ١٩٦٤ . ويعزى ذلك الى القرارات والتشريعات التي أعادت تنظيم صرف البدلات وما في حكمها ، فقد تقرر اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٥ تخفيض بدل التمثيل بواقع ٢٥٪ ، وقد انعكس ذلك على أرقام المكافآت والبدلات التي سجلت انخفاضا واضحا في عام ١٩٦٦ كما تقرر في ٢٨ أغسطس ١٩٦٦ عدم منح بدلات التمثيل بالنسبة لشاغلي الوظائف حتى الفئة الثانية وبالتالي انخفض إجمالي هذا البند في عام ١٩٦٧ أيضا ، ثم واصل انخفاضه في عام ١٩٦٨ بعد أن تم اعتبارا من أول أغسطس ١٩٦٧ إجراء تخفيض آخر في البدلات والرواتب الإضافية بواقع ٢٥٪ بالنسبة لما كان عليه في يونيو ١٩٦٥ عند بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء . واعتبارا من أول يوليو ١٩٦٩ تقرر منح بدل تهجير للعاملين بوحدات البنك في منطقة القناة (٢٥٪ من المرتب الشامل بالنسبة لمن يستمر في العمل بمنطقة القناة و ١٠٪ لمن ينقل مؤقتا خارجها) . وقد ساهم ذلك في ارتفاع إجمالي المكافآت والبدلات المدفوعة عن عام ١٩٧٠ بالمقارنة بالسنوات السابقة . وتنفيذا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، تم رفع بدل التمثيل ليصبح ٧٥٪ مما كان عليه في يونيو ١٩٦٥ . وقد كان من نتائج ذلك كله أن اتجه رقم المكافآت والبدلات الى الارتفاع ليصل في السنة المالية ١٩٧٢/٧١ الى ١٠٢ ألف جنيه مقارنا بحوالى ٨٧ ألفا في السنة السابقة .

(*) ذلك أن هذا العام شهد زيادة في إجمالي الأجور والمرتبات وما في حكمها فاقت في معدلها تلك الزيادة التي تحققت بالنسبة لعدد العاملين حيث انصرفت الزيادة الصافية في عدد العاملين على ٢٢ عاملا وموظفا فقط نتيجة لعدم حاجة البنك الى كثير من الموظفين الجدد نظرا لعدد وحدات البنك في هذا العام ، علاوة على أن صرف علاوة خاصة بعام ١٩٦٥ في السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ .

٣ - التدريب :

يولى البنك اهتماما كبيرا بالتدريب ، إيماناً منه بأنه يمثل استثمارا بشريا طويل الأجل يؤدي الى رفع مستوى الأداء وبالتالي تحسين الخدمة المصرفية بما يحصله المتدرب من ثقافة مهنية وعامة تؤثر بالضرورة على كفاءته في ممارسته لعمله وعلاقاته مع العملاء ، بالإضافة الى علاقاته الوظيفية .

وقد ترجم البنك هذا الاهتمام فقام في عام ١٩٦٤ بإنشاء إدارة خاصة - يطلق عليها حاليا الإدارة العامة للتنظيم والإدارة - لتتولى مسؤولية التدريب على مستوى البنك . وتنقسم البرامج التدريبية التي تقدمها الى أربعة أنواع :

١ - البرامج الداتية ويتم تنفيذها داخل لبنك وتتضمن :

(١) البرامج والدورات التدريبية التي يتم تنفيذها بمركز تدريب البنك الذي أنشئ في عام ١٩٦٣ ، أو بمقار فروع البنك خارج القاهرة .

(٢) برامج الزيارات التدريبية للإدارات والفروع .

(٣) برامج التدريب عن طريق التناوب الوظيفي داخل كل وحدة .

وقد تم خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦٣ الى آخر يونيو ١٩٧٣ عقد ١٧ دورة تدريبية للعاملين الجدد (٢٣٦ متدربا) و ٦ دورات متخصصة للعاملين في مجال الائتمان (٩٧ متدربا) و ٢ دورات للمتخصصين في مجال التأمينات الاجتماعية (٤٦ متدربا) و ٦ دورات في مجال الأعمال المصرفية الخارجية (١٢٣ متدربا) ودورة واحدة للآلة الكاتبة الأفرنجية (١٤ متدربا) . وقد تم تنظيم ٦ دورات تدريبية لرؤساء الحسابات ومساعدتهم وكلاء التوكيلات بمركز تدريب البنك (١٢٣ متدربا) . وأخيرا فقد نفذ برنامج للتنمية الإدارية لرواد المديرين والمديرين المساعدين بفروع البنك وإدارات المركز الرئيسى . وقد عقدت ٤ دورات من هذا البرنامج (٦٢ متدربا) كما تم عقد ٦ دورات العمال الجدد (١٠٦ متدربا) .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد تم خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦٦ الى آخر يونيو ١٩٧٣ تنظيم برامج زيارات تدريبية للعاملين بالفسروع وذلك لإدارات المركز الرئيسى والائتمان المتخصصة بفروع القاهرة والإسكندرية (١١٩ متدربا) وللمديرى الفروع (٣٩ متدربا) .

وبالإضافة الى البرامج التدريبية السابقة فقد طبق البنك نظاما للتدريب عرف باسم التناوب الوظيفي بهدف تدريب العاملين بالإدارات والفروع على الأعمال التي تؤدي داخل وحداتهم لاستكمال خبراتهم بكافة الأعمال المصرفية والإدارية التي تمارسها بما يوسع من دائرة معارفهم المصرفية ويرفع من مستوى الكفاءة في العمل ويخلق صفا ثانيا مؤهلا لتولى المناصب الإشرافية الأولى والوسطى ، ويساعد على انتظام العمل بهذه الوحدات تحت أى ظروف . وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج بفروع الأقاليم الصغيرة

والفروع المماثلة بمنطقة القاهرة كمرحلة أولى . وتلى ذلك تنفيذه بالفروع الكسرة
منطقتي القاهرة والإسكندرية ، ثم بإدارات المركز الرئيسى .

ب - البرامج المحلية :

وهى البرامج التى تنظمها جهات أخرى فى جمهورية مصر العربية مثل : الجهاز
المركزى للتعليم والإدارة والمعهد القومى للإدارة العليا وجمعية إدارة الأعمال العربية
وجمعية العلاقات العامة العربية ومعهد الدراسات المصرفية ومركز الدراسة
والتدريب على الأعمال المصرفية التابعين للبنك المركزى المصرى ومعهد الأمن الصناعى
ومعهد التأمينات الاجتماعية ، ومعاهد تعليم اللغات الأجنبية .. الخ . ويتم إلحاق
بعض العاملين بتلك المعاهد وفقا لاحتياجات العمل بالبنك .

وقد تم خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦٦ إلى آخر يونيو ١٩٧٣ إلحاق ١٧ من مديرى
الإدارات والفروع ونوابهم ببرامج إدارية عالية لدى : المعهد القومى للإدارة العليا
ولجنة برامج القادة الإداريين والجهاز المركزى للتدريب بالإضافة إلى إيفاد ٣٦٨ من
العاملين بالبنك لحضور البرامج الإدارية والفنية المتخصصة فى مجالات التنظيم والإدارة
وشئون العاملين والتفتيش والمتابعة والإحصاء والتخطيط والنظام المحاسبى الموحد
والعلاقات العامة وتطبيق قوانين الضرائب والآلات الحاسبة والإلكترونية . وكذا تم
إلحاق ١٧٦ من العاملين بمنطقة القاهرة والإسكندرية بالدورات التدريبية التى نظمها
معهد الدراسات المصرفية ومركز الدراسة والتدريب على الأعمال المصرفية التابعين
للبنك المركزى المصرى فى مجال الدراسات المصرفية العامة والمنوعة . كما تم إلحاق ٣١١
من العاملين بالبنك بالدورات التى نظمها مركز الدراسة والتدريب سالف الذكر لزيادة
إمكاناتهم وقدراتهم فى اللغات الأجنبية (إنجليزية وفرنسية) . وأخيرا فقد ساهم
البنك فى تكاليف إلحاق ٣١٨ من العاملين بمركز ومعاهد تعليم اللغات الأجنبية
(إنجليزية وفرنسية وألمانية وإيطالية) مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة والمركز
الثقافى الفرنسى والمركز الثقافى الألمانى والمركز الثقافى الإيطالى ومدرسة المراسلات
الدولية .

ج - البعثات التدريبية للخارج :

وقد تم خلال الفترة ذاتها إيفاد ٤٩ من العاملين من مختلف المستويات الوظيفية فى
بعثات لدى مراسلينا بالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا الاتحادية
وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا وبولندا وفرنسا وإسبانيا . وقد تضمنت هذه البعثات إيفاد
١٢ من المديرين ونوابهم والمديرين المساعدين فى بعثات عالية التخصص و٩ من العاملين
فى بعثات متخصصة ، كما تم أيضا إيفاد ٢٨ منهم فى بعثات عامة لدى مراسلينا
بألمانيا السابق ذكرها .

د - تدريب غير العاملين :

وقد قام البنك خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦٦ إلى آخر يونيو ١٩٧٣ بإستقبال
وتدريب ٧٠ وافدا من الدول العربية والأفريقية (منها السودان وليبيا وسوريا
وجمهورية اليمن الشعبية والجمهورية العربية اليمنية وأبو ظبى) وذلك بالإضافة إلى
الذين من مبعوثى بنك هاندلوفى بولنده داخل إطار اتفاقية التبادل الثقافى المبرمة
بين البنك والمراسل المذكور .

كما تم بالبنك تدريب ٤٠ من العاملين ببنوك الادخار المحلية والبنك المركزى
المصرى وبنك بورسعيد وبعض الشركات الصناعية والتجارية ، هذا بالإضافة إلى قبول
٧٨٧ من طلبة الجامعات والمعاهد العليا التجارية والمعاهد المتوسطة الفنية والمدارس
الثانوية التجارية للتدريب بالبنك خلال العطلات الصيفية .

٤ - الخدمات الصحية والاجتماعية :

يحرص البنك الاهلى المصرى على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين على
مختلف مستوياتهم ، وتضطلع الإدارة العامة لشئون العامة بهذا الدور . وقد كفل
البنك الرعاية الصحية للعاملين بتوفير : -

- الخدمات الطبية التى يؤدها الممارس العام حيث يتواجد فى عيادة المركز الرئيسى
طبيبان ممارسان خلال ساعات العمل الرسمية .

- الخدمات الطبية على مستوى الاختصاصيين ، ويتعامل البنك فى هذا المجال مع
نخبة من الاختصاصيين فى شتى فروع الطب .

- الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

- العلاج والإقامة بالمستشفيات بما فى ذلك اجراء العمليات الجراحية والفحوص
والتحاليل اللازمة .

- صرف الادوية اللازمة بالمجان .

- العلاج بالخارج على نفقة البنك لمن لا يتيسر علاجهم بالجمهورية وذلك بعد
الحصول على موافقة السلطات المختصة .

كما تقرر القيام بعمل كشف دورى على العاملين ممن تعدوا سن الأربعين وذلك
للعمل على تحقيق الوقاية من بعض الامراض والاكتشاف المبكر لها .

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد اتفق قسم العلاج الطبى مع عدد من الاطباء الاختصاصيين
ليتولوا علاج اسم العاملين بالاسعار المخفضة التى يتعاملون بها مع البنك ، والتى يتراوح
التخفيض فيها ما بين ٤٠٪ و ٧٥٪ من اسعار عياداتهم الخاصة . والجدير بالذكر ان اللجنة
النقابة للعاملين بالبنك تسهم بجزء من نفقات علاج الاسر ايضا وفقا لاحتياجاتها فى
هذا الشأن .

وفي مجال توفير الرعاية الاجتماعية المناسبة للعاملين اتخذ البنك عددا من الخطوات الإيجابية في هذا الخصوص لعل أهمها :

- رعاية المجندين من العاملين وأسرهم طوال فترة التجنيد .

- بحث المشاكل التي تواجه العاملين في حياتهم اليومية وإيجاد الحلول المناسبة لها مثل مشكلة الاسكان والانتقال ومواجهة الطوارئ العائلية ودور الحضانة لأبناء العاملات . وفي هذا الصدد تم انشاء جمعية تعاونية للاسكان للعاملين بالبنك وتنفيذ مشروع صندوق الزمالة والجمعية التعاونية الاستهلاكية .

- الاشراف على مساكن العاملين المغتربين غير المتزوجين بفروع الاقاليم .

- تنظيم الرحلات والمعسكرات والمصايف للعاملين على مدار السنة .

- تقديم حوافز في شكل هدايا للامهات المثاليات العاملات بالبنك في عيد الاسرة .

- التعاقد مع شركة التأمين الاهلية المصرية في عمل مشروع تأمين جماعى على العاملين بهدف نشر الوعى التأمينى والادخارى بينهم .

٥ - النشاط الرياضى :

كان البنك يتيح للعاملين به الاشتراك بصفة جماعية في بعض الاندية الرياضية المنتشرة في مصر مقابل اشتراك رمزى تشجيعا لهم على ممارسة النشاط الرياضى الى ان قام في عام ١٩٥١ بافتتاح ناد خاص بكل من القاهرة والاسكندرية تقتصر عضويتها على العاملين وأسرهم مقابل اشتراك رمزى كما يتمتع بحق العضوية ايضا العاملون بالبنك المركزى المصرى .

اما بالنسبة للعاملين بفروع البنك بالاقاليم فيسمح لهم بالاشتراك في اى نادى في المدن التى يقيمون بها على ان يتحملوا قيمة الاشتراك الرمزى المذكور ويتحمل البنك ما يزيد على ذلك .

هذا وتجدر الاشارة الى ان نشاط البنك لا يقتصر على النشاطات الرياضية المختلفة وانما يمتد هذا النشاط ليشتمل تقديم وجبات غذائية للعاملين بأسعار رمزية وتنظيم رحلات لهم داخل البلاد وخارجها وتكوين فرق للتمثيل ... الخ ..

٦ - النشاط الثقافى :

يولى البنك اهتماما بنشر الثقافة الاقتصادية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة . ولا يقتصر نشر هذه الثقافة على العاملين فحسب ، وانما يمتد ليشمل جمهور المواطنين . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، يقوم البنك بدعوة المحاضرين الاجانب ذوى المكانة من اساتذة الجامعات ومديرى البنوك وخبراء المنظمات الدولية لالقاء محاضرات في شتى الموضوعات الاقتصادية والمالية وبصفة خاصة فى الموضوعات المتعلقة باعمال البنوك .

ويوضح الجدول رقم (٣) بيانا بأسماء المحاضرين الاجانب وموضوعات المحاضرات التى أقيمت فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى يناير ١٩٧٣ .

كما يصدر البنك كل ثلاثة شهور عن طريق الادارة العامة للبحوث والاحصاء النشرة الاقتصادية باللغتين العربية والانجليزية وهى تتناول بالعرض والتحليل مختلف جوانب الاقتصاد المصرى والعالمى لاسيما فى المجالات المالية والمصرفية والتخطيط ، مع تجميع الموضوعات التسجيلية مثل اهم التشريعات المحلية الجديدة واتفاقيات التجارة والدفع التى تبرم بين مصر ومختلف دول العالم ، هذا بالإضافة الى القسم الاحصائى الذى تغطى بياناته سلاسل زمنية طويلة . ويغطى توزيع هذه النشرة المجالين المحلى والاجنبى بنحو ٣ آلاف نسخة من كل عدد .

كذلك يصدر البنك شهريا عن طريق الادارة المذكورة تقريرين اقتصاديين الاول ، التطورات الاقتصادية الدولية ، وتركز موضوعاته حول عرض اهم الاحداث الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية ، اما الثانى فهو ، التطورات الاقتصادية المحلية ، ويتضمن عرضا لاهم الاحداث الاقتصادية خلال الشهر .

هذا ويتبع الادارة العامة للبحوث والاحصاء مكتبة توفر المراجع والدوريات في فروع المعرفة المختلفة لكافة العاملين على مستوى جميع البنوك والمشتغلين بالمسائل الاقتصادية ، وتضم هذه المكتبة ما يربو على عشرة آلاف مجلد وكتاب .

وان كانت مكتبة البنك تهتم اساسا بتوفير المراجع العلمية المتخصصة فانها تتولى في نفس الوقت تزويد فروعها بمقر وحدة الاتحاد الاشتراكى بالمركز الرئيسى بالكتب والمؤلفات من المعارف العامة والادب ، هذا بالإضافة الى وجود مكتبة متخصصة بالادارة القانونية . كما ان البنك يخصص اعتمادات لكل فرع من فروع الانشاء مكتبات صغيرة منفصلة عن المكتبة الرئيسية بحيث تكون تحت تصرف العاملين بها عملا على رفع مستواهم الثقافى وتحصيلهم المستمر لأكبر قدر من المعرفة سواء فى مجال عملهم المصرفى أو غيره ، الامر الذى يتعكس بالضرورة على علاقاتهم بعملاء البنك وبزملائهم فى العمل .

وقد بدأ البنك منذ ديسمبر ١٩٦٣ فى اصدار مجلته الاجتماعية الثقافية ((اهل)) لربط اسرة العاملين بالبنك بعضهم ببعض وتشجيعهم على نشر افكارهم وانتاجهم الادبى وشكاواهم وملاحظاتهم ، فضلا عن نقل اخبار العاملين وتجارب المسئولين بالبنك وعرض وجهات نظرهم الى جانب استعراض أنشطة البنك ومجالات العمل به .

ثالثا - النظام الآلى :

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات جذرية فى نظم ووسائل العمل المصرفى ، ورغبة فى مسايرة التطورات العالمية فى هذا المجال فقد رأى ضرورة ادخال النظام الآلى فى بعض مجالات العمل بالبنك وبدأ ذلك فى عام ١٩٥٢ بالنسبة للحسابات الجارية والاوراق المالية بفرع القاهرة . وكان هذا النظام يقوم على أساس البطاقة المثقبة . كما طبق فى نفس العام على بعض العمليات بفرع البنك بالاسكندرية . وقد ظل النظام الآلى بالبنك مقتصرًا على هذين الفرعين الكبيرين حتى يناير ١٩٦١ حين

تحويل البنك الى بنك تجارى خالص فرؤى التوسع فى ادخال النظم الآلية المستعانة بفروع البنك الاخرى الكبيرة بالإضافة الى ميكنة باقى حسابات فرعى القاهرة والاسكندرية .

وقد تم بعد ذلك ادخال نظام آلى جديد يقوم على اساس الميكنة المباشرة لعمليات الشيك يعرف باسم N.C.R. Post Tronic 29

ولعل من دواعى التفكير فى ادخال مثل هذا النظام المتطور :

أ - سرعة اداء الخدمة للجمهور وتيسرها .

ب - مواجهة تزايد الاعمال لدى فروع البنك .

ج - احكام الرقابة على الحسابات فى الصرف والايداع .

وقد طبق هذا النظام بفروع الاسكندرية ثم بفروع ثروت وبفروع القاهرة على كافة الحسابات ، وتلى ذلك تطبيقه بمعظم الفروع الكبرى بالنسبة لغالبية العمليات .

ورغبة من البنك الاهلى المصرى فى تحسين مستوى الخدمات التى يقدمها لعملائه وانجار اعمالهم فى اسرع وقت ممكن فقد تمت دراسة امكانية استخدام الحاسب الالكترونى Computer فى اعماله خاصة فى العمليات الخارجية وشهادات الاستثمار ، مستعينا فى ذلك بالحاسب الخاص بالبنك لمركزى المصرى .

جدول رقم (١)
التوزيع النسوى والجغرافى لوحدات البنك الاهلى المصرى
(١٩٧٢ - ١٩٦١)

البيان/ آخر يونيو	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
التوزيع النسوى												
- الفروع	٢٤	٣٠	٢٨	٢٩	٣٣	٣٧	٣٥	٣٥	٣٥	٣٨	٣٨	٣٩
- التوكيلات	٢	٨	٩	٤	٢٣	٢٦	٢٦	٢٨	٢٨	٢٠	٢٠	٢٣
- المكاتب والملاحق	-	٢	١	٦	١٢	١٧	١٧	١٨	١٤	١٧	١٧	١٨
التوزيع الجغرافى												
- منطقة القاهرة	٥	٩	١٠	١١	١٤	١٩	١٧	١٧	١٦	١٩	١٩	٢١
- منطقة الاسكندرية	١	٤	٢	٣	٥	٧	٦	٧	٧	٧	٧	٧
- منطقة الوجه البحرى والقناة	١١	١١	١١	١٦	٢٤	٢٧	٢٨	٢٧	٢٧	٢٨	٢٠	٣٢
- منطقة الوجه القبلى	٩	١٦	١٥	١٩	٢٥	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
اجمالى عدد الوحدات	٢٦	٤٠	٣٨	٤٩	٦٨	٨٠	٧٨	٧٩	٧٧	٨١	٨٥	٩٠

جدول رقم (٢)
تطور العمالة والأجور والريبات وما في حكمها (١٩٦١ - ١٩٧٢)

العمالة	الأجور التقديرية (الف جنيه)	متوسط الأجر بالقيمة
موظفون عمال الاجمالي	مكافآت الاجمالي	بالقيمة
١٩٦١	١٣٨٢	١٠٠٠
١٩٦٢	٢٢٥٠	١٠٠٠
١٩٦٣	٢٢٩٨	١٠٠٠
١٩٦٤	٢٤٨٣	١١٨١
١٩٦٥	٢٨١١	١٢٢٠
١٩٦٦	٢٠٦٠	١٦٠٩
١٩٦٧	٢٣٢٥	١٦٩٧
١٩٦٨	٢٤٩٣	١٧٧٢
١٩٦٩	٢٦٧٢	١٧٧٥
١٩٧٠	٢٧٠٤	١٨٢٤
١٩٧١	٤٠٢٩	١٩٦٣
١٩٧٢	٤٢١٤	١٩٩١
١٩٧٣	٤٤٠٤	٢٠٩٨
١٩٧٤	٤٧٩٦	٢٠٩٨
١٩٧٥	٢٨٨	١٠٠٠
١٩٧٦	٥٧٢	١٠٠٠
١٩٧٧	٦٠٠	١٠٠٠
١٩٧٨	٦٢٠	١١٨١
١٩٧٩	٦١٨	١٢٢٠
١٩٨٠	٧٥٣	١٦٠٩
١٩٨١	٨٠٢	١٦٩٧
١٩٨٢	٨٧٠	١٧٧٢
١٩٨٣	٨٥٢	١٧٧٥
١٩٨٤	٨٥٢	١٨٢٤
١٩٨٥	٨٥٢	١٩٦٣
١٩٨٦	٨٥٢	١٩٩١
١٩٨٧	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٨٨	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٨٩	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٠	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩١	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٢	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٣	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٤	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٥	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٦	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٧	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٨	٨٥٢	٢٠٩٨
١٩٩٩	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٠	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠١	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٢	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٣	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٤	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٥	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٦	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٧	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٨	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٠٩	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٠	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١١	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٢	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٣	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٤	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٥	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٦	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٧	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٨	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠١٩	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٠	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢١	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٢	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٣	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٤	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٥	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٦	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٧	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٨	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٢٩	٨٥٢	٢٠٩٨
٢٠٣٠	٨٥٢	٢٠٩٨

* من فصل سنة

جدول رقم (٢)
برنامج المحاضرات التذكارية
للبنك الاهلي المصري

Year	Name of Lecturer	Title of Lecture
1950	Per Jacobsson Economic Adviser to the Bank for International Settlements	Monetary Improvements in Europe and Problems of a Return to Convertibility
1951	Wilhelm Roepke Professor at the Graduate School of International Studies (Geneva)	The Problem of Economic Order
1952	Ragnar Nurkse Professor of Economics, Colum- bia University	Some Aspects of Capital Accu- mulation in Underdeveloped Countries
1953	Harry D. Gideonse President of Brooklyn College of the City of New York	The Economic Foreign Policy of the U.S.
1953	William A. Lewis Professor of Political Economy in the University of Manchester	Aspects of Industrialization
1954	Albert C. Hunold Swiss Institute for Internation- al Studies	The Industrial Development of Switzerland
1955	Doreen Warriner Lecturer in the School of Slavo- nic & East European Studies, University of London	Land Reform & Economic Deve- lopment
1955	F.A. Hayek Professor of Social & Moral Science in the University of Chicago	The Political Ideal of the Rule of Law

Year	Name of Lecturer	Title of Lecture
1965	O.E. Lamblotte <i>Counsellor, Banque de la Société Générale De Belgique</i>	An Outline of the Belgian Credit & Banking System
1965	G.I. Williamson <i>General Manager, Overseas Branch, Midland Bank Ltd., London</i>	The Role and Practices of Commercial Banks & Other Financial Institutions in Financing Development
1967	G.F. Boreham <i>Professor of Economics, University of Ottawa</i>	1) Banking Problems with Special Reference to Developing Countries 2) The Basic Pre-Conditions of Economic Development
1968	E. Penrose <i>Professor of Economics, University of London</i>	The International Oil Industry in the Middle East
1969	Anders Ostlind <i>Dean of the Institute of Economics, University of Stockholm</i>	Development Policy & Credit Institutions
1970	G.I. Williamson <i>International Representative, Crédit Suisse, London</i>	International Capital and Money Markets - their Development and their Application
1971	Sir John Crawford <i>Vice-Chancellor, The Australian National University, Canberra</i>	Agriculture in Development - The Australian Case and Some Contrasts with Developing Countries
1971	M.H. Schlogel <i>Administrateur Directeur Général, Crédit Lyonnais, Paris</i>	Le Problème du Développement et ses Aspects Financières
1973	J.M. Lévêque <i>Vice-Chairman and General Manager, Crédit Commercial de France</i>	France vis-à-vis The Developing Countries

Year	Name of Lecturer	Title of Lecture
1956	Gunnar Myrdal <i>Formerly Lars Hierta Professor of Political Economy and Public Finance at the University of Stockholm</i>	Development and Under-Development
1956	R.S. Sayers <i>Sir Ernest Cassel Professor of Economics, University of London</i>	Central Banking in Under-developed Countries
1956	Br. Suviranta <i>Professor of Economics, Helsinki University</i>	The Viability of the Competitive Market
1957	K.N. Raj <i>Professor of Monetary Economics, Delhi School of Economics, University of Delhi</i>	Employment Aspects of Planning in Under-Developed Economies
1959	Gottfried Haberler <i>Professor of Economics, Harvard University</i>	International Trade & Economic Development
1959	Franz Aschinger <i>Financial Editor of the Neue Zürcher Zeitung</i>	Switzerland as a Financial Centre
1960	Bent Hansen <i>Director, National Institute of Economic Research, Stockholm</i>	Inflation Problems in Small Countries
1960	H.V.R. Iengar <i>Governor, The Reserve Bank of India, Bombay</i>	The Role of the Reserve Bank in a Planned Economy
1964	T. Balogh <i>Fellow, Balliol College, Oxford</i>	The Economic Impact of Monetary & Commercial Institutions of a European Origin in Africa

الفصل الخامس

الموارد المحلية للتمويل في مصر والدور الذي لعبه البنك فيها

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية تخصيص قدر من الاستثمارات التي تعمل عن طريق المدخرات المتاحة محليا بجانب ما تستطيع الدولة تدبيره من مصادر التمويل الخارجية . وتشير الاحصاءات الى ان معدل الادخار القومي عادة ما يكون منخفضا في الدول النامية .

وتعاني جمهورية مصر العربية - كدولة نامية - من قصور الادخار المحلي (*) عن ملاحقة الاتفاق على الاستثمار القومي ، فبينما بلغ اجمالي الاستثمار خلال السنين ٢٤٢٢٤ مليون جنيه بلغ اجمالي الادخار المحلي ٢٧٦٩٤ مليون جنيه (بعجز قدره ٦٦٣ مليون جنيه خص ثلثه الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) .

ويمكن تقسيم المؤسسات العاملة في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار في مصر الى ثلاثة انواع : اولها مؤسسات الادخار الاختيارية وتشمل البنوك التجارية ومندوق توفير البريد ، وقد بلغت ارسديتها في ١٩٧٠/٦/٣٠ حوالي ٤٨٨٣ مليون جنيه ، وثانيها : مؤسسات الادخار التعاقدية المتمثلة في شركات التأمين وقد بلغ مجموع حقوق حملة الوثائق بها في نفس التاريخ ٦٠٧ مليون جنيه ، اما النوع الثالث الذي تزايدت اهميته خلال السنين بصورة ملحوظة فهو مؤسسات الادخار الاجباري (مؤسسة التأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات) . وقد ساهم هذا القطاع بحوالي ١٦١ مليون جنيه او ما نسبته ٤١٪ من الادخار الاجمالي المحقق خلال السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ .

وسوف تهتم هذه الدراسة بدور البنوك في تنمية المدخرات سواء بتحسين كفاءة الاوعية الادخارية لديها او باستحداث اوعية ادخارية جديدة . وفيما يتصل بالاوعية القائمة فقد قام البنك المركزي المصري بتعديل هيكل اسعار الفائدة الدائنة اعتبارا من اول يولية ١٩٦٢ ، فرفعت اسعار الفائدة على الودائع لاجل وباخطار واصبحت تتراوح بين ٢٪ و ٤٪ بحسب اجل الوديعة ، في حين الفيت الفائدة على الحسابات الجارية وتحت الطلب ، كما زيد سعر الفائدة على الودائع بدفاتر التوفير من

(*) بلغ متوسط معدل الادخار المحلي الاجمالي في مصر ١٣٪ حسب تقارير ((متابعة وتقييم النمو الاقتصادي - وزارة التخطيط)) .

٢٥٪ الى ٣٪ بعد اقصى الفى جنيه لكل مودع ، ثم رفع هذا الحد الى ثلاثة آلاف جنيه اعتبارا من سبتمبر ١٩٦٢ ، والى خمسة آلاف جنيه اعتبارا من اغسطس ١٩٦٣ . واعتبارا من اول ديسمبر ١٩٦٨ تقرر رفع سعر الفائدة على ودائع التوفير لدى البنوك الى ٣٥٪ .

كما ادخلت البنوك انظمة وحواجز جديدة بهدف زيادة المدخرات والعمل على الاحتفاظ بها لفترات طويلة نسبيا ، وكان البنك الاهلي المصري رائدا في هذا المجال اذ بدا اعماله كبنك تجاري عام ١٩٦١ بالاوعية التقليدية وهي الودائع لاجل وباخطار والجارية (التي كانت تمنح عليها فوائد آنذاك) ، وفي مارس ١٩٦٢ عمم البنك نظام صناديق التوفير بفروعه (**) ولم تقف جهود البنك عند هذا الحد بل بادى الى خلق وعاء ادخاري جديد هو شهادات الاستثمار ، كما قام بتبني فكرة بنك المدرسة لنشر الوعي المصرفي وتنمية السلوك الادخاري بين التشرء ، علاوة على قيامه بمشاركة البنوك التجارية الاخرى في الجهود التي تبذل بغرض تشجيع المصريين العاملين في الخارج على تحويل مدخراتهم من العملات الاجنبية الى مصر .

وقد بينا دور ودائع البنك بأنواعها المختلفة في توفير الموارد المحلية لتمويل في مصر عند عرض التحليل الكامل لتطور اصول البنك وخصومه ، لذا سيقتصر التحليل هنا على الاوعية التي استحدثها البنك في هذا المضمار .

شهادات الاستثمار :

ظهرت الشهادات الادخارية لأول مرة في المملكة المتحدة في نهاية الحرب العالمية الاولى كوسيلة لتوفير الاموال اللازمة لاصلاح ما افسدته الحرب . ولقد تطور بعد ذلك الدور الذي لعبته تلك الشهادات وتعددت انواعها واصداراتها واتسع نطاق تطبيقها في العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية . وقد كان لاتشجار تلك الشهادات فائدة محققة في تنمية الوعي الادخاري وزيادة حصيلة المدخرات . فمثلا مولت المدخرات المجمعة عن طريق هذا الوعاء في الهند ما بين ١٠٪ و ١٢٪ من الاستثمارات في الخطط الخمسية الثلاث للتنمية المتتالية في ٢١ مارس ١٩٦٥ .

وازاء النجاح الكبير الذي حققته تلك الشهادات في كثير من دول العالم ، ولحاجة مصر الى موارد ادخارية لتمويل التنمية الاقتصادية فقد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن اصدار البنك الاهلي المصري لشهادات الاستثمار . وقد تعرضنا في فصل سابق لانواع وخصائص وفتات الشهادات المصدرة ، ولذا سنتناول الدراسة التالية تحليل النتائج التي حققها التطبيق خلال السنوات من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ .

ويتضح من دراسة الاحصاءات الخاصة بالانواع الثلاثة من شهادات الاستثمار انها قد حققت نجاحا كبيرا بالرغم من حدايتها . ويرجع ذلك الى ان الشهادات قد صدرت بحيث تناسب فئات متعددة من المدخرين ، فيقبل على اقتناء شهادات المجموعة (أ) الافراد الذين يفضلون الادخار طويل الاجل ، حيث تنمو مدخراتهم بفائدة مركبة لتصل بعد عشر سنوات الى ١٦٥٪ من قيمتها . اما اولئك الذين

(*) كان هذا النظام يقتصر على فروع البنوك الاجنبية المشتراة خلال عام ١٩٦١ .

يرغبون في الحصول على دخول دورية ثابتة ، فغالبا ما يتجهون الى شراء شهادات المجموعة (ب) ، في حين تلائم شهادات المجموعة (ج) صفار المدخرين الذين لا يكون سعر الفائدة حافزا لهم على الادخار بقدر ما لجوائزها من اغراء .

وقد بلغ اجمالي المبيعات من المجموعات الثلاث في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ نحو ٢٢٢٩١ مليون جنيه ، كما بلغت الاستردادات ١٧٥٥ مليوناً وبذلك يصبح صافي المبيعات ١٧١٢٢ مليوناً . وقد تزايد اجمالي المبيعات من هذه الشهادات سنة بعد أخرى باستثناء عام ١٩٦٧ . الا أن معدل تلك الزيادة كان في الخمس سنوات الأولى المنتهية في ١٩٦٩/٦/٣٠ أقل منه في السنوات الأخيرة ، إذ لم يقبل عليها حينذاك قطاع عريض من الجماهير لحدائتها . هذا بالإضافة الى آثار السياسة الانكماشية التي اتبعتها الدولة بعد الضغوط التضخمية التي نتجت عن تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، وما أحدثته حرب يونيو ١٩٦٧ من ركود نسبي في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي . الا أن الشهادات حققت قفزات سريعة خلال السنوات الأربع التالية لتمثل في ١٩٧٣/٦/٣٠ ما نسبته ٣١٠٪ من أرقام ١٩٦٩/٦/٣٠ . ويعزى ذلك الى الحملات الترويجية الكبيرة التي يقوم بها البنك الى جانب التوسع النسبي في النشاط الاقتصادي عموماً خلال تلك السنوات ، وذلك كما يتبين من الجدول التالي :

اجمالي وصافي مبيعات واستردادات المجموعات الثلاث لشهادات الاستثمار (مليون جنيه)

٣٠ يونيو	المجموعة ١				المجموعة ب				المجموعة ج				اجمالي
	اجمالي المبيعات	صافي الاستردادات	صافي المبيعات	اجمالي المبيعات	صافي الاستردادات	صافي المبيعات	اجمالي المبيعات	صافي الاستردادات	صافي المبيعات	اجمالي المبيعات	صافي الاستردادات	صافي المبيعات	
١٩٦٥	٢٤٤	—	٢٤٤	٢٤٤	—	٢٤٤	٢٤٤	—	٢٤٤	—	٢٤٤	٢٤٤	٦٥٨
١٩٦٦	٧٣٣	٠٤	٦٩٩	١٤٣٣	٥٠	١٣٨٣	١٤٣٣	—	—	—	—	٢١٦١	٢٠٥٧
١٩٦٧	١١٣٣	١٥١	١٠٢٢	٢٤٧٠	١٥٨	٢٣١٢	٢٤٧٠	—	—	—	—	٢٣١٠	٢٢٠١
١٩٦٨	١٤٣٣	٢٠	١٢١٣	٣٤٥٥	٣٧٧	٣٠٧٨	٣٤٥٥	٠١	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٥٢٤٤	٤٦٦١
١٩٦٩	١٨٥١	٣٠	١٨٢١	٤٨٠٠	٦١١	٤١٨٩	٤٨٠٠	٠٩	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٧٢٠٠	٦٢٠٠
١٩٧٠	٢٤٥٥	٤٣٢	٢٠٢٣	٦٥٥٥	٩١١	٥٦٤٤	٦٥٥٥	٧٣٢	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٩٩٩٩	٨٤٠٠
١٩٧١	٣٠٥٧	٥٩١	٢٤٥٨	٨٧٣٢	١٣٥٥	٧٣٧٧	٨٧٣٢	٦٩٤	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	١٣٢٥٥	١٠٦٩٧
١٩٧٢	٣٩٩٩	٨٣٢	٣١٦٧	١١٤٣٤	١٩٠٠	٩٥٣٤	١١٤٣٤	١٠٦١	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	١٧٣٧٧	١٣٥٩١
١٩٧٣	٤٩٩١	١٠٥٧	٣٩٣٤	١٤٨٨٤	٢٦٩٤	١٢٢٩٠	١٤٨٨٤	١٤٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٢٢٩١	١٧١٢٢

وقد اتخذت الاستردادات نفس الاتجاه بالغة أقصى مستوياتها في عام ١٩٧٣/٧٢ ويعتبر ذلك أمرا طبيعيا يرجع لطول فترة الاحتفاظ بالشهادات . وجدير بالذكر ان نسبة اجمالي الاستردادات الى اجمالي المبيعات منذ استحداث شهادات الاستثمار وحتى ١٩٧٣/٦/٣٠ قد بلغت ٢٣٪ .

وبدراسة صافي مبيعات كل مجموعة على حدة يتضح ان شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى (المجموعة ب) تتحوذ على ١٢٢٠ مليون جنيه او مانسته ٧١٣٪ من جملة صافي المبيعات في ١٩٧٣/٦/٣٠ . وقد انخفض صافي مبيعات هذا النوع من الشهادات خلال عامي ١٩٦٧/٦٦ و ١٩٦٨/٦٧ ثم عاود الارتفاع بمعدلات كبيرة خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٣ للأسباب السابق ذكرها . ويرجع الاقبال الواضح على شراء هذه المجموعة الى انها جاءت بديلا للاوراق المالية ذات الفائدة والتي قلت اهميتها بعد صدور قوانين التاميم وانخفاض النشاط في سوق الاوراق المالية .

ويمثل صافي مبيعات « شهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة » المجموعة ا - وقدره ٢٨٤ مليون جنيه ما نسبته ٢٢٤٪ من جمليتها في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ ويلاحظ هيوط هذه النسبة خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩ بشكل ملموس وذلك للاقبال على اقتناء المجموعة (ب) وكذا قيام البنك في عام ١٩٦٨ باصدار شهادات المجموعة (ج) .

اما بالنسبة لشهادات الاستثمار ذات الجوائز (المجموعة ج) فقد بلغ صافي مبيعاتها في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ نحو ١٠٨ مليون جنيه او ما نسبته ٦٣٪ من صافي مبيعات المجموعات الثلاث . وترجع ضالة رقم صافي المبيعات من هذا النوع - اذا ما قورن بالمجموعتين الاخرين - الى انها كما سلفت الاشارة موجبة اساسا الى صفار المدخرين من ناحية ، والى تحديد حد أقصى لشرائها قدره الف جنيه للفرد الواحد من ناحية أخرى . هذا ومن الملاحظ ايضا ارتفاع نسبة استرداداتها حيث بلغت في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ نحو ٥٧٪ من اجمالي المبيعات بينما لم تتعد هذه النسبة ٢٠٪ للمجموعة (ا) و ١٧٪ للمجموعة (ب) . ويرجع ارتفاع نسبة الاسترداد في شهادات المجموعة (ج) الى ان نسبة كبيرة من حائزها من صفار المدخرين الذين يفضلون السيولة العالية لاموالهم لا مكان استردادها في اى وقت عقب الشراء مباشرة . ولقد تزايدت قيمة واعداد الجوائز المدفوعة عن هذه الشهادات مع زيادة صافي مبيعاتها ليبلغ مجموعها حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ مليوناً و ٢٨٢ الف جنيه ، موزعة على ٤٣٥٦٩ جائزة طبقا لما يوضحه الجدول التالي :

جوائز شهادات المجموعة (ج) التى تم توزيعها منذ اصدار شهادات الاستثمار وحتى ٣٠ يونيو ١٩٧٣

عدد الجوائز	قيمة الجوائز (بالجنيه)	
٦٩٢	٢١٨٧٠	١٩٦٨/٦/٣٠
٥١٠٢	١٥٥٩٠٠	١٩٦٩/٦/٣٠
٧٠٤٧	٢٢٦٤١٠	١٩٧٠/٦/٣٠
٩٣٢٨	٢٩٤٧٦٠	١٩٧١/٦/٣٠
١٠١٥٠	٣٢٢٣٠٠	١٩٧٢/٦/٣٠
١١٢٥٠	٣٦٠٤٤٠	١٩٧٣/٦/٣٠
٤٣٥٦٩	١٢٨١٦٨٠	المجموع

ويتضح من التوزيع الجغرافى لصافي مبيعات شهادات الاستثماران منطقة القاهرة تتحوذ وحدها على ١٢٢٣ مليون جنيه او ما نسبته ٧١٪ من صافي المبيعات في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ ، تليها منطقة الاسكندرية بنسبة ١٤٪ ، ثم منطقة الوجه البحرى والغناة بنسبة ١٢٪ بينما اقتصر نصيب منطقة الوجه القبلى على ٥٪ .

ورغم التزايد في صافي مبيعات شهادات الاستثمار في كل من الوجهين البحرى والقبلى فان حصتهما النسبية تميل الى التناقص المستمر بينما ترتفع الحصص النسبية لكل من منطقتى القاهرة والاسكندرية لزيادة مبيعاتها بمعدلات اكبر ، هذا على الرغم من ان ٧٩٪ من سكان الجمهورية يتركزون في الوجهين البحرى والقبلى مقابل ٢١٪ في منطقتى القاهرة والاسكندرية (٪) .

ويرجع ارتفاع مبيعات شهادات الاستثمار في منطقة القاهرة الى تجمع جزء كبير من النشاط الاقتصادى بها كما تتركز بها الوزارات والهيئات الحكومية والمراكز الرئيسية لمعظم قطاعات النشاط الاقتصادى ، وذلك بالإضافة الى ارتفاع الميل الحدى للادخار لدى سكان الحضر عنه في الاقاليم لزيادة نسبة التعليم والوعى الادخارى وارتفاع مستوى الدخل نسبيا . ويعزز هذه النتيجة الدراسة التى اعدتها وزارة التخطيط بعنوان : ((المعالم الاساسية للنمو في المحافظات خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦٨/٦٧)) .

ويوضح الجدول التالى التوزيع الجغرافى لصافي مبيعات شهادات الاستثمار خلال المدة من ١٩٦٥/٦/٣٠ الى ١٩٧٣/٦/٣٠ :

(٪) الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء : تعداد السكان التقدير فى ٣٠ يونيو ١٩٧١ .

صافي مبيعات شهادات الاستثمار موزعا حسب المناطق الجغرافية

٣٠ يونيو	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
المنطقة	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
القاهرة	٤.٧	١٤.٩	١٤.٩	١٤.٩	١٤.٩	١٤.٩	١٤.٩	١٤.٩	١٤.٩
الاسكندرية	٨.٨	٨.٨	٨.٨	٨.٨	٨.٨	٨.٨	٨.٨	٨.٨	٨.٨
الوجه البحري والقناة	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
الوجه القبلي	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥	٠.٥
المجموع	٦.٨	٢٠.٧	٢٣.١	٢٦.٦	٢٦.٦	٢٦.٦	٢٦.٦	٢٦.٦	٢٦.٦

وبتحليل هيكل ملكية شهادات الاستثمار يتضح ان صافي المبيعات الى الاشخاص الطبيعيين قد سجل تزايدا مستمرا في جميع السنوات بدون استثناء خاصة خلال السنوات الاربع الاخيرة ليصل في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ الى ١٤٧٤ مليون جنيه بنسبة ٨٦٪ من جملة صافي المبيعات * وقد تذبذبت المبيعات السنوية للاشخاص الاعتبارية زيادة ونقصا وحقت اكبر رقم لها في ٣٠ يونيو ١٩٦٦ (٥٥ مليون جنيه) ثم هبطت الى ادنى رقم لها في ٣٠ يونيو ١٩٦٧ (١٨ مليون جنيه) ويتضح ذلك من الجدول التالي:

توزيع صافي مبيعات شهادات الاستثمار من المجموعات الثلاث حسب الملكية

(مليون جنيه)

في آخر يونيو	اشخاص طبيعيون (١)	اشخاص اعتبارية (٢)	المجموع (٣)	النسبة ١ : ٣ (٤)
١٩٦٥	٥١	١٧	٦٨	٧٥ /
١٩٦٦	١٤٥	٦٢	٢٠٧	٦٩ /
١٩٦٧	٢٥١	٨٠	٣٣١	٧٦ /
١٩٦٨	٣٦٦	١٠٠	٤٦٦	٧٩ /
١٩٦٩	٤٩٦	١٢٤	٦٢٠	٨٠ /
١٩٧٠	٦٧٤	١٦٦	٨٤٠	٨٠ /
١٩٧١	٨٨١	١٨٦	١٠٦٧	٨٣ /
١٩٧٢	١١٤٧	٢١٢	١٣٥٩	٨٤ /
١٩٧٣	١٤٧٤	٢٣٨	١٧١٢	٨٦ /

وفيما يتعلق بعدد المدخرين في شهادات الاستثمار من المجموعتين (ا) و (ب) فقد تزايد من ٦٨٤٦ شخصا بمتوسط قدره ٧٤٥ جنيه للشخص الواحد في ١٩٦٥/٦/٣٠ الى ١١٢٧٨٠ في ١٩٧٣/٦/٣٠ بمتوسط قدره ١٣٠٠ جنيه. وبالنسبة لشهادات المجموعة (ج) فانه لا يتم حصر لاعداد المدخرين فيها لضخامة عددهم حيث تصدر بقات منخفضة *

ولا يفوتنا ان نشير الى الجهود الاعلامية التي تبذل لترويج شهادات الاستثمار ومالها من آناز في تنمية الوعي الادخاري على المستوى القومي ، اذ لم يقتصر دور البنك على استغلال وسائل الاعلام المختلفة كالصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والسينما ... الخ ، بل امتد ايضا الى الاتصال المباشر بالجمهور من خلال جهاز خاص للترويج انتشر في مناطق التجمعات العمالية والسكانية على مستوى المحافظات وقام بعقد الندوات والاتصال بالمسؤولين في المصالح والهيئات والشركات لنيسر مهمة شراء العاملين بها لهذه الشهادات *

ويتضح من هذا الجدول أن معدل الزيادة في المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق
توفير البريد قد تراجع في السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٨ ، ثم عاود الارتفاع خلال السنتين
التاليتين وأن ظل هذا النمو في حدود تلك معدل النمو الذي حققته
شهادات الاستثمار . ومن الملاحظ أن نصيب شهادات الاستثمار بالبنسبة
للأوعية الادخارية الأخرى في تزايد مستمر حيث بلغت نسبته ٢٨ / من اجمالي
المدخرات الاختيارية (معاداة شركات التأمين) في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ . وجدير بالذكر أن
تراجع معدل نمو المدخرات الاختيارية في صناديق توفير البريد والأوعية الادخارية
الضريبة ، لا يرجع بالدرجة الأولى الى ظهور شهادات الاستثمار وإنما يرجع الى انتهاء
الحكومة لسياسة انكماشية اعتبرها من ديسمبر ١٩٦٥ استهدفت القضاء على
الصفوف الضخمة التي تجمعت خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى . وكان من أهم
الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد زيادة معدلات بعض الضرائب وأجراء استقطاعات
اجبارية من الأجور والمزببات . ورفع أسعار بعض السلع . هذا بالإضافة الى ما اقتضته
ظروف حرب ١٩٦٧ من إعادة النظر في مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية
١٩٦٨/٦٧ وتعديل تقديرات الميزانية لتحويل الاقتصاد القومي الى اقتصاد حرب
بفرض أنواع جديدة من الضرائب ورفع معدلات البعض الآخر ، وزيادة اقساط
التأمينات الاجتماعية .

هذا ويمكن القول أن النجاح النسبي الكبير الذي حققته شهادات الاستثمار إنما
يرجع الى أن المدخرات الاختيارية الأخرى ، وخاصة الموجودة لدى الجهاز المصرفي تعتبر
طبيعتها ادخار قصير الاجل وتنفى مباشرة بالاحتياجات النقدية، بينما تعتبر شهادات
الاستثمار من الادخار طويل الاجل نسبيا، وتعتبر الزيادة في عائد هذه الشهادات عن
مثيله في الأوعية الاختيارية الأخرى بمثابة تعويض عادل يهدف الى تشجيع المدخرين
على تجميع أموالهم لفترة تمتد الى عشر سنوات . وإذا كانت لشهادات الاستثمار
تلك المزايا بالنسبة للأفراد فإن حصيلتها تعتبر موردا أساسيا لتمويل مشروعات
النخبة بالإضافة الى أنها تعتبر وسيلة من وسائل امتصاص القوة الشرائية الزائدة
الناجمة عن التوسع النقدي الذي يصاحب عادة عمليات التنمية الاقتصادية .

بنك المدرسة :

تمثل الفكرة الأساسية مشروع بنك المدرسة في نشر الوعي المصرفي والادخاري
لدى النشء بطريقة علمية منظمة . ويتلخص نظامه في تعريف الطلبة والطالبات
بالعمليات المصرفية بطريقة الممارسة العملية حيث تدرج ايداعات ومسحوبات الطالب
في بطاقة صغيرة تسلم اليه ويسجل عليها نموذج توقيع الذي يعتبر سند معاملاته
مع بنك المدرسة . وقد روعي في النماذج التي تستخدم في المشروع أن تكون مبسطة
الى أبعد حد ممكن لتشجيع الطلبة على التعامل ، وحتى تتاح الفرصة أمام أكبر
عدد منهم للاشتراك في المشروع فقد جعل الحد الأدنى لعمليات الادخار عشرين مليما .
هذا وللطالب الحق في تحويل مدخراته بمقتضى هذا النظام لشراء شهادات الاستثمار
أو ايداعه في صناديق التوفير ويقوم البنك بذلك نيابة عن الطالب دون أية مصروفات .

ونظرا لصغر ارصدة ودائع بنك المدرسة وضخامة عدد المودعين، فقد تقرر أن تكون
هذه الودائع بدون فائدة، إلا أن البنك الأهلى المصرى إيمانا منه بأثر الحافز المادى

قرر أن توزع على أصحاب هذه الودائع بعض الجوائز التي عادة ما تكون في شكل
ادوات مدرسية أو ميداليات أو شهادات استثمار تصرف للطلبة المنتظمين في التعامل
وأصحاب الارصدة العالية .

وقد بدأ تنفيذ مشروع بنك المدرسة على سبيل التجربة في ديسمبر ١٩٦٤ بمنطقة
شرق القاهرة التعليمية ، وبلغ عدد الطلبة المشتركين به آنذاك ٢٤٩ طالبا اجمالى
ايداعاتهم ٢٣ جنيه . ثم عمت التجربة بالتدريج على مستوى الجمهورية ليصل
عدد المدارس المشتركة في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ الى ٥٥٠ مدرسة ، كما بلغ عدد المشتركين
حوالى ١٩٨ ألف طالب واجمالى ايداعاتهم ٩٠ ألف جنيه . وأن كانت الحصيلة
ليست بيت القصيد لذاتها فإن هذا النظام سيكون له بلا شك نتائج كبيرة في رفع الميل
للادخار على المستوى القومى .

ونظرا لقيام البنك بالتوعية الجادة لشهادات الاستثمار من خلال بنك المدرسة
فإن المبالغ المحولة لشراء هذه الشهادات اظهرت تزايدا مستمرا وبمعدل يفوق المبالغ
المحولة الى صناديق التوفير حتى بلغت في يونيو ١٩٧٣ ما يقرب من ٢٣ ألف جنيه
كما يتضح من الجدول التالى :

نشاط بنك المدرسة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣

٣٠ يونيو	عدد المدارس	عدد الطلبة	صافي الى شهادات الى صناديق الادخار بالجنه	المبالغ المحولة بالجنه	المبالغ المحولة بالجنه	اجمالى
١٩٦٥	١٢	١٢١٦	٩.٢	-	-	٩.٢
١٩٦٦	٢٨	٥١٧٦	٢٣٧٣	-	-	٢٣٧٣
١٩٦٧	١٩٢	٥٠٣٨٢	٢٥٤٧٨	-	-	٢٥٤٧٨
١٩٦٨	٣١٧	٩٢٨٧١	٤٣٣٥٨	-	-	٤٣٣٥٨
١٩٦٩	٢٥٣	١١٥٠٦٠	٤٢٩٦٥	٩٠٣٩	٥٩٩٦	٥٨٠٠٠
١٩٧٠	٣٩٩	١٣٨٢٨٦	٥١٧٨	١٣٩٣٣	١١٨٦٦	٧٠٩٧٧
١٩٧١	٤٣٠	١٥٦٠٥٥	٤٥٨٢٩	١٦٥٤٣	١٢٤٨٥	٧٤٨٥٧
١٩٧٢	٤٨٤	١٧٧٨٩٣	٤٩٥٥٩	١٩٤٥٨	١٣١٨٦	٨٢٢٠٣
١٩٧٣	٥٥٠	١٩٨٤٢٩	٥٢٣٣٨	٢٣١٩١	١٣٥٦٤	٨٩٠٩٣

تجميع مدخرات المصريين العاملين في الخارج ..

لم يقتصر دور البنك الأهلى المصرى في مجال تجميع المدخرات على التعامل مع
المواطنين داخل البلاد بل امتد نطاقه الى المصريين العاملين في الخارج ، وذلك في
ضوء القرارات المنظمة لعملية تجميع مدخراتهم بالعملات الأجنبية .

وحسب عام ١٩٦٥ لم تكن هناك أية سياسة خاصة من جانب الحكومة لتشجيع تدفق المدخرات بالعملات الأجنبية إلى داخل البلاد ، حين صدر قرار لجنة العملة في ١٩٦٥/٨/٢٢ بالزام المصريين العاملين في الخارج بتحويل نسبة معينة شهريا من اجورهم في الخارج تتراوح بين ١٠٪ و ٢٥٪ طبقا للحالة الاجتماعية وبأسعار الصرف الرسمية . وفي ضوء ذلك بدأت تلك المدخرات في التزايد ولكن ليس بدنسب مع تزايد عدد العاملين في الخارج . وقد شهد عام ١٩٦٨ تغييرا جذريا في السياسة المطبقة في هذا الخصوص حيث صدر القرار الوزاري رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨ الذي قضى ببعض التيسيرات النقدية بالنسبة للتعامل في المدخرات بالعملات الأجنبية ، والذي صرح بمنح علاوة نسبتها ٢٥٪ على المدخرات التي تحول إلى داخل البلاد والتي تزيد عن النسب المقرر تحويلها بالسعر الرسمي . كما صرح القانون المذكور للبنوك بفتح نوعين من الحسابات بالعملات الأجنبية هما :

١ - الحسابات القيمة بالعملة الأجنبية :

وتفتح باسماء المواطنين العاملين في الخارج او الذين يؤدون خدمات هناك سواء كانت العملات الأجنبية محولة من الخارج او في صحة هذه الفئات في صورة بنكوت اجنبي او شيكات سياحية او مصرفية وذلك بعد استبعاد النسب المقرر تحويلها بالسعر الرسمي طبقا للحالة الاجتماعية لصاحب الحساب . وقد تميزت هذه الحسابات بان لصاحبها الحق في التنازل للبنك عن رصيدها او جزء منه مقابل حصوله على علاوة تبلغ نسبتها ٢٥٪ من سعر الصرف الرسمي ، بالإضافة إلى إمكانية إعادة تحويل هذه الأرصدة للخارج لأغراض السفر للعلاج أو التعليم أو السياحة أو شراء السلع التي تباع محليا بالنقد الاجنبي .

٢ - الحسابات غير القيمة الخارجية :

وتفتح هذه الحسابات للأجانب والمصريين الذين امضوا في الخارج خمس سنوات متصلة او الذين حصلوا على تأشيرة خروج للهجرة فضلا عن إمكانية التنازل عن ارصدها او جزء منها للبنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة للحسابات القيمة هذا ولا يخضع استخدام هذه الأرصدة لأي قيود بما في ذلك الحق في إعادة تحويل للخارج سواء لصالح صاحب الحساب أو أي شخص آخر .

هذا وقد اظهرت الممارسة العملية ان اجمالي حصيلة هذه المدخرات لدى كاذ البنوك التجارية تقل كثيرا عما كان متوقعا خاصة وان عدد المصريين الذين يعمرون بالخارج كان يتزايد من عام لآخر . كما لاحظت الحكومة زيادة نشاط الوسطاء والسماسرة الذين يتعاملون في النقد الاجنبي بطرق غير مشروعة بحصولهم على هذه المدخرات من اصحابها في الخارج مقابل أسعار بالعملة المحلية تزيد كثيرا عن الاسعار التشجيعية المقررة بمقتضى هذا القرار .

وازاء ذلك اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في عام ١٩٧٢ عددا من القرارات تناولت بالتعديل التنظيمات السابقة منها : القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٢ الذي قصر عملية تجميع مدخرات المصريين بالعملات الحرة على البنوك المحلية

ومراسلتها في الخارج على ان لا تقل الاسعار تشجيعية تزيد على سعر الصرف الرسمي بحوالي ٥٠٪ . كما نص القرار على منح ارصدة الحسابات القيمة وغير القيمة التي تزيد عن ٢٠٠ جنيه استرليني أو ما يعادلها فوائد لحسب شهريا ذات العملة المتسوح بها الحساب (١ / ٤) سوية للحسابات غير القيمة مع اعتمادها من الضريبة على ايرادات القيمة المقولة و ٦ / ٧ سوية للحسابات القيمة مع خصومتها لهذه الضريبة (١) ولأصحاب هذه الحسابات حق التنازل عنها للبنك وفقا لذات الاسعار التشجيعية .

واعتبارا من ٢١ مايو ١٩٧٢ قام البنك تنفيذًا لقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٢ بصرف المقابل بالعملة المصرية وفقا للأسعار التشجيعية للتحويلات والشيكات السياحية بالعملات الحرة وأوراق النقد الاجنبي الواردة لتغطية نفقات الأجانب القادمين إلى مصر للسياحة وكذا الأجانب الحاصلين على تأشيرات لغرض الدراسة أو للإقامة لفترة لا تزيد عن ٣ شهور ، وذلك بالإضافة إلى فتح حسابات محلية باسماء شركات السياحة ، تغذي بالجنهات المصرية على اساس الاسعار التشجيعية مقابل التحويلات الواردة من الخارج بالعملات الأجنبية .

وبمقتضى القرار الوزاري رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٢ الذي اجاز الاستيراد عن طريق المدخرات بالعملات الأجنبية ، قام البنك بفتح الاعتمادات اللازمة للاستيراد في مجالات معينة حددها القرار على سبيل الحصر .

وتيسيرا لعملية فتح الحسابات بالعملات الأجنبية بتوعيتها ، فقد سمح البنك بفتح هذه الحسابات للمصريين العاملين في الخارج والمهاجرين ، سواء أثناء تواجدهم بالبلاد ، او عن طريق البريد بعد استيفائهم البيانات والنماذج المطلوبة واتعام التصديق عليها .

ونظرا لما تتطلبه عملية تجميع هذه المدخرات من تنظيم وتيسير اجراءات عمليات التحويل ، فقد قام البنك بوضع الترتيبات اللازمة مع عدد من البنوك الأجنبية والعربية خاصة في الدول العربية التي يقيم فيها عدد كبير من المصريين .

وفي أغسطس ١٩٧٢ صدر القرار الوزاري رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء سوق موازية للنقد . وطبقا لهذا القرار تقوم البنوك التجارية بشراء وبيع العملات الحرة التي يحددها البنك المركزي المصري بسعر صرف تشجيعي يزيد عن سعر الصرف الرسمي الذي يحدده البنك المذكور بمعدل ٥٠٪ في حالة الشراء و ٥٥٪ في حالة البيع . ويقتصر سريان الاسعار التشجيعية على المتحصلات من :

١ - مدخرات وتحويلات المصريين .

٢ - السياحة سواء فردية او جماعية .

٣ - تحويلات مواطني الدول العربية لغرض اغراض الاستثمار .

٤ - حصيلة الصادرات السلمية عدا صادرات القطن الخام وعوادمه وغزل ومنسوجات القطن والارز والبصل والثوم والبطاطس والاسمنت والبنزول ومنتجاته والبضائع الأجنبية المعاد تصديرها .

٥ - ٥٠ / من الزيادة من الهدف المقرر للتصدير السنوى في الموازنة التقديرية بالعملة الحرة بالنسبة للفول والمنسوجات القطنية .

اما بالنسبة للاستخدامات فتشمل :

١ - المدفوعات غير المنظورة للأفراد والقطاع الخاص وكذلك المبالغ المسموح بها عند السفر للخارج في حدود المبالغ والنظم المقررة .

٢ - واردات القطاع الخاص بما في ذلك الحرفيين والمهنيين من مستلزمات الاسلحة والآلات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار .

٣ - واردات قطاع السياحة العام والخاص من الآلات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار .

٤ - الواردات من مستلزمات الانتاج والآلات والمعدات وقطع الغيار والمدفوعات غير المنظورة والممولة من متحصلات الصادرات والسياحة طبقا لحكم المادة السابعة .

٥ - اية عمليات استيراد اخرى يوافق وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية او من يفوضه في ذلك على توجيهها الى السوق الموازية للنقد وعلى وحده الخصوص عمليات استيراد الاحتياجات التى تمثل فقط اختناق فى الانتاج والسلع الكمالية التى تحتاج اليها المنشآت السياحية ومستلزمات الانتاج التى تدخل فى صناعات التصدير وتدخل حصيلتها فى السوق الموازية للنقد .

٦ - واردات شركات التجارة الخارجية من مستلزمات الانتاج والمعدات وقطع الغيار اللازمة للقطاع الخاص ولقطاع السياحة والتى تستوردها الشركات المقابلة من احتياجات السوق عامة .

كما ان للشخص الطبيعي والمعنوي المسجلين في مصر والمستغلين بأعمال السياحة او التصدير الحق في الاحتفاظ بكل متحصلاتهم من العملات الحرة في حساب باحد البنوك التجارية لاستخدامها في تمويل الواردات اللازمة لزيادة انتاجهم بما في ذلك المدفوعات غير المنظورة المتعلقة بنشاطهم ، ولهذه الفئات الحق في بيع هذه العملات بالسعر التشجيعى الى اى بنك تجارى في اى وقت ، على انه يتحتم عليهم بيعها بعد انقضاء ستة شهور على ايداعها في حسابهم بالبنك دون استخدامها في الاغراض السابقة .

الفصل السادس

تطور تجارة مصر الخارجية ودور البنك الاهلى المصرى

أولا - دور البنك الاهلى المصرى في تمويل التجارة الخارجية :

قام البنك بدور كبير في تمويل الصادرات والواردات المصرية . وقد تزايدت أهمية هذا الدور في السنوات الأخيرة على الرغم من تبعية بعض الشركات العاملة في هذا القطاع - في ظل نظام التخصص القطاعي - لبعض البنوك الأخرى . ويرجع ذلك أساسا إلى الثقة والمكانة التي يتمتع بها البنك الاهلى المصرى من جانب العملاء في الداخل والخارج واتصالاته الوثيقة والثمرة مع المراسلين بالخارج ، وفيما يلي جدول يوضح حجم نشاط البنك في هذا المجال :-

دور البنك في تمويل التجارة الخارجية

البيان	مساهمة البنك في تمويل الواردات (مليون جنيه)	نسبة مساهمة البنك في الواردات %	قيمة الواردات (مليون جنيه)	مساهمة البنك في تمويل الصادرات (مليون جنيه)	نسبة مساهمة البنك في الصادرات %	قيمة الصادرات (مليون جنيه)	نسبة مساهمة البنك في تمويل التجارة الخارجية * %
السنوات	١٩٦٧/٦٦	١٧٨,٧	٤٣,١	٢٦٣,٩	٦٦,٥	٢٥,٢	٣٦,١
	١٩٦٨/٦٧	١٧٥,٨	٤٥,٤	٢٥٣,٤	٦٣,٨	٢٥,٢	٣٧,٤
	١٩٦٩/٦٨	١٥٣,٧	٤٠,٠	٢٠٧,٣	٧١,٠	٢٣,١	٣٢,٥
	١٩٧٠/٦٩	٢٢٥,٥	٤٧,٧	٢٤٨,٠	٨٣,٧	٢٤,١	٣٧,٧
	١٩٧١/٧٠	٢٠٧,٨	٣٩,١	٢٥٨,٠	٦٠,٥	١٦,٨	٢٠,٢
	١٩٧٢/٧١	٢٠٥,٩	٣٧,٠	٢٦٤,٧	٦٨,٠	١٨,٦	٢٩,٨

* (الواردات + الصادرات)
البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري .

ويتضح من أرقام هذا الجدول أن المتوسط السنوي لإجمالي مساهمة البنك في تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ بلغ نحو ٢٦.٠ مليون جنيه بحد أدنى قدره حوالي ٢٢.٥ مليون في عام ١٩٦٩ وحد أقصى قدره ٣٠.٩ مليون في عام ١٩٧٠. هذا وقد بلغ نصيب الواردات من هذا المتوسط نحو ١٩١ مليون جنيه أو ما نسبته ٢٦٪ في المتوسط من إجمالي قيمة الواردات مقابل ٦٩ مليون أو ما نسبته ٢٢٪ من متوسط إجمالي قيمة لصادرات .

وفي مجال التسهيلات المصرفية التي قام البنك بالحصول عليها من المراسلين في الخارج لتمويل التجارة الخارجية ، يجدر الإشارة إلى أنه اختص بأكثر من ٥٣٪ من متوسط جملة المستخدم خلال الفترة محل العرض . كما يشير الجدول التالي إلى أن الأرقام القياسية (١٩٦٧ = ١٠٠) للمستخدم من تلك التسهيلات قد أظهرت اتجاهها إلى التزايد المطرد على مدار فترة البحث - باستثناء عام ١٩٦٩ - لتصل في نهايتها إلى ١٩٢ نقطة .

الأرقام القياسية (١٩٦٧ = ١٠٠) للمستخدم
من التسهيلات المصرفية البنك خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢

آخر يونيو	الرقم القياسي للتسهيلات المصرفية المستخدمة
١٩٦٧	١٠٠
١٩٦٨	١١٢
١٩٦٩	١١٠
١٩٧٠	١٥٣
١٩٧١	١٥٣
١٩٧٢	١٩٢

ولما كانت الاعتمادات المستندية تعد أهم وسائل البنوك التجارية في تمويلها للتجارة الخارجية ، فقد بلغ نصيب البنك من تلك الاعتمادات حوالي ٢٧٪ من متوسط إجمالي الاعتمادات المستندية للبنوك التجارية مجتمعة . كما أظهر التوزيع الجغرافي للمصرح به من الاعتمادات المستندية (استيرادا وتصديرا) للبنك الأهلي خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٢ أن تطور الحصة النسبية لمختلف المناطق الجغرافية جاء متماشيا مع موقف كل منها من التجارة الخارجية المصرية ، وما اعتادت أن تسفر عنه من عجز أو تحققة من فائض . فاستحوذت مجموعة دول أوروبا الغربية على نحو ٣٥٪ من متوسط إجمالي اعتمادات الاستيراد و ٢٣٪ من متوسط إجمالي اعتمادات التصدير خلال الفترة سالفة الذكر ، أما مجموعة دول أوروبا الشرقية فقد استوعبت ١٧٪ من متوسط إجمالي اعتمادات الاستيراد و ٢٧٪ من متوسط إجمالي اعتمادات التصدير واختصت مجموعة الدول الآسيوية بما نسبته ٢١٪ / ٢٧٪ والأمريكتان بنسبة ١٦٪ و ٣٪ ، وأخيرا أفريقيا بحوالي ٤٪ و ٣٪ من متوسط إجمالي الاعتمادات المستندية استيرادا وتصديرا على الترتيب كما يتضح من الجدول التالي :

الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمصرح به من الاعتمادات المستندية للبنك
استيرادا وتصديرا خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٢

آخر تاريخ	أوربا الغربية استيراد تصدير	أوربا الشرقية تصدير	أوروبا الغربية تصدير	أوروبا الشرقية تصدير	أسيا استيراد	أفريقيا استيراد تصدير	أخر تاريخ
١٩٦٦	٠.٨	٠.١	٢٧.٠	٢٥.٦	١١.٧	١٨.٣	١٩٦٦
١٩٦٧	٣.٢	٠.٩	٢٧.٩	١٨.٨	١٦.٣	٢٧.٧	١٩٦٧
١٩٦٨	٣.٠	١.١	٤٣.٩	٢٧.٧	٢٨.٦	٢٧.٩	١٩٦٨
١٩٦٩	١.٧	٤.٥	٥٣.٥	٢٣.٣	١٨.٢	٥٣.٥	١٩٦٩
١٩٧٠	٢.٣	٢.٣	٤٣.١	٢٩.٩	١٠.١	٤٣.١	١٩٧٠
١٩٧١	٤.٥	٤.٦	٢٧.٤	١٨.٨	١٨.١	٢٧.٤	١٩٧١
١٩٧٢	٦.٣	١٢.٧	٢٢.٨	١٩.٠	١٢.٣	٢٢.٨	١٩٧٢

وثابسا على متقدم وإيملا من القولة بأهمية تركيز معاملات التجارة الخارجية
على بلد واحد مختص بما فيه ذلك من تركيز هذا البلد في العمل مع البنوك
الكيرة في الخارج ، وتحقق نرحمة كبره في الروبه فقد دفع احصاره على البلد الاخرى
ليختص بمفرده بعمليات التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا بموجب القولة الحمهورية
رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ التي أصبح ملزم العمل اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٢ .

ثانيا - نظم الاستيراد والتصدير :

يجدر قبل تحليل تطور ارقام تجارة مصر الخارجية استعراض النظم التي كان
يت في ظلها التعامل مع الدول الأخرى . ولعل أول ما يجب الإشارة اليه في هذا
المجال . قيام الحكومة في عام ١٩٤٧ باخضاع الواردات من جميع الدول لنظم تراخيص
الاستيراد ، وتنظيمها لرفعة على عمليات النقد الأجنبي . وفي ذلك الاسترالي بعد
انسحاب مصر من المنطقة الاسترالية وإيقاف الجشرا تحويل الأرصدة المتفق عليها في
العملات الأخرى ، ثم عادت الحكومة فباحت في عام ١٩٤٨ الاستيراد من الدول التي تقبل
المسدد بالاستراليين بدون تراخيص . وفي سبيل العمل على تنمية الصادرات (خاصة
القطن الجات الحكومة الى نظام اتفاقات التجارة والدفع التي توسع العمل بها خاصة بعد عام
١٩٥٦ والحصار الاقتصادي الذي تعرضت له مصر وتجميد أرصدها من الاستراليين
والدولار .

وطبقا لنصوص اتفاقات الأرصدة الاسترالية ، لم يكن لمصر الحق في استعمال
الاستراليين لتمويل العمليات متعددة الاطراف ومن ثم لم تستلوا من أكتوبر ١٩٤٩ تطبيق
نظام « حساب التصدير » (أو نظام جنية التصدير) الذي كان يقضى بسداد قيمة
الواردات بالعملية المحلية ووضعها في حسابات غير مقيمة بالبنوك المحلية مقابل
علاوة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من سعر الصرف الرسمي ، واستخدام أرصدها
لدفع قيمة الصادرات المصرية الى الدول الأجنبية عدا تلك التي ترتبط معها مصر
باتفاقات دفع بالجنية المصري . وكذلك في سداد نفقات الإقامة والضرائب والمصروفات
الأخرى داخل مصر . وقد استمر العمل بهذا النظام حتى فبراير ١٩٥٥ .

كذلك استمر العمل بنظام « حساب حق الاستيراد » - الذي كانت البلاد قد
أخذت به منذ فبراير ١٩٥٢ - حتى سبتمبر ١٩٥٥ وكان يقضى بالسماح
للمصدرين بالتصرف ونسبة معينة (في حدود ١٠٪) من حصيلة صادراتهم بالعملات
الحرة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور بالبيع لأي مستورد مصري مقابل
علاوة يدفعها الأخير بالعملية المحلية .

ثم لجأت الحكومة نتيجة لنقص أرصدها من العملات الأجنبية بعد حرب السويس
واعتبارا من أول يناير ١٩٥٧ الى نظام الميزانية النقدية كوسيلة لتقدير حصيلة
البلاد من العملات الأجنبية والاحتياجات منها على ضوء ارقام الفترات السابقة ، إلا
انه نظرا لاستمرار الصعاب في مجال التجارة الخارجية خاصة بعد تجميد أرصدة

مصر من لائسنس والبولار ، عادت الحكومة الى اتباع نظام حسابات التصدير اعتبارا من اول فبراير ١٩٥٨ على اساس علاوة تزيد عن السعر الرسمي بنسبة ٢٧ / تم تخفيضها في سبتمبر من نفس العام الى ١٧ / فقط ، ولكنه الفى في سبتمبر ١٩٥٩ ليحل محله نظام الدفع بالعملة المحلية مقابل عملات حرة تضاف اليها علاوة تختلف نسبتها من سلعة لآخرى (تراوحت بين ١٧ / كحد ادنى و ٥٣ / كحد اقصى) .

وفي مجال تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ليقتضى باستمرار حظر الاستيراد قبل الحصول على ترخيص الا بالنسبة للسلع التى تستوردها الحكومة مباشرة وكذا الواردات من بعض السلع . كما صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ مخولا وزير الاقتصاد سلطة فرض الرقابة على الصادرات او تقييدها او حظرها بالنسبة لبعض المنجبات كما تم بمقتضاه فرض رسم على الصادرات بما لا يجاوز ٥ / من قيمتها .

وفي عام ١٩٦٠ اشنت مكاتب لتسويق الحاصلات الزراعية بهدف دراسة الاسواق الخارجية لهذه السلع والتنسيق بين مصدريها وتحديد مواصفاتها والرقابة عليها ودراسة عقود التصدير وتوزيع الكميات المتعاقد عليها على المصدرين وتنظيم عمليات الشحن على ان يختص كل مكتب بسلعة واحدة او مجموعة متناسقة من السلع الزراعية .

واعتبارا من عام ١٩٦١ حدثت تطورات فى الهيكل الاقتصادى المصرى بقيام القطاع العام بكل عمليات الاستيراد ومعظم عمليات التصدير . كما أبرمت فى عام ١٩٦٢ اتفاقية التثبيت بين مصر وصندوق النقد الدولى ، تم بموجبها تحديد سعر صرف جديد للجنيه (٢٣ دولار بدلا من ٢٨٧ دولار) كما حددت العلاوة بما نسبته ٢٤.٨٥ % .

وبمقتضى القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٦٦ تم انشاء المجالس السلعية لتحل محل المكاتب التسويقية السابق الاشارة اليها على ان تتم ايضا اجراءات الاستيراد بالتنسيق بين تلك المجالس ومؤسسة التجارة (*) . وقد استثنى من الخضوع لنظام المجالس السلعية مؤسسات البترول والادوية والقطن والشركات التابعة لها التى خولت حق استيراد احتياجاتها بنفسها . كما صدر ايضا القرار الوزارى رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل مجالس تسويق الحاصلات الزراعية لوضع السياسة التفصيلية لتصدير هذه الحاصلات والتنسيق بين قطاعات الانتاج والتسويق فى الداخل وبين اجهزة التصدير . وقد استمر العمل بالقرارات السابقين حتى تقرر الغاؤها فى يوليو ١٩٧١ ليحل محلها لجان للبت تتبع مؤسسة التجارة وتولى الاختصاصات التى كانت ممنوحة للمجالس السلعية ، وان كان قد تم بناء على توجيهات مجلس الوزراء فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٢ استبدال تلك اللجان بلجان جديدة تتبع القطاعات مباشرة .

* تأسست بمقتضى القرار رقم ١٨٩٩ الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٦١ ضمن قرار انشاء المؤسسات النوعية .

ثالثا : - الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية : (*)

١ - هيكل الصادرات والواردات

يشير تطور اجمالى قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٠ الى بطة معدل نموها (١.٥ / كمتوسط سنوى) اذا ما قورن بمعدل نمو مبيعاتها فى الدول المتقدمة والاشتراكية (٧.٤ / و ٨.٦ / سنويا فى المتوسط على التوالى) ويرجع البطء فى معدل النمو هذا الى عدة اسباب منها :

١ - عدم تنوع الصادرات فهى تتكون اساسا من مواد اولية وزراعية ولا يزال القطن والارز يشكلان الجزء الاعظم منها .

٢ - الاتجاه فى مجال النصيم ولاسيما فى مراحله الاولى الى انتهاج سياسة احلال الواردات بدلا من التركيز على اقامة الصناعات التصديرية .

٣ - تنسم منتجات الصناعة المصرية - بصفتها صناعة ناشئة - بارتفاع تكاليف انتاجها وبالتالي ضعف القدرة على المنافسة مع المنتجات المعالة للدول المتقدمة .

وعلى الرغم مما تقدم فقد اتسمت الارقام الماطلة للصادرات بالتزايد المطرد خلال الستينات عنها فى بقية الفترة وذلك باستثناء عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ بسبب اخفاق محصول القطن المصرى وعام ١٩٦٧ بسبب الحرب .

اما عن تطور قيمة الواردات خلال نفس الفترة فتظهر الارقام ان متوسط معدل النمو السنوى قد فاق مثيله فى حالة الصادرات اذ بلغ نحو ٧ / خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٧ وان لم يتعد هذا المعدل ٤.٥ / خلال الثمانى سنوات الاولى المنتهية فى عام ١٩٥٩ مقابل نحو ١١ / خلال السبع سنوات الاخيرة من فترة الدراسة . ويعزى ارتفاع المعدل خلال الفترة الاخيرة فى جزء كبير منه الى التزايد السكانى الذى ادى الى التوسع فى الواردات من المواد الغذائية ، بالإضافة الى ان هذه الفترة ارتبطت بسياسة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل مما ادى الى زيادة الواردات من السلع الراسمالية اللازمة للتنمية .

الصادرات : يتضح من متابعة تطور معدل نمو الصادرات تزايد معدل نمو كميتها بصفة مستمرة (حوالى ٥.٦ / فى المتوسط) مقابل التذبذب وعدم الاستقرار فى معدل نمو قيمتها (٤.٥ / فى المتوسط) مما يدل على عدم ثبات الاسعار وميلها الى الانخفاض فى غالبية سنوات الفترة محل الدراسة ، ولاسيما بالنسبة للمواد الخام كالقطن والبترول . هذا فى الوقت الذى يلاحظ ارتفاع معدل نمو قيمة الصادرات فى النصف الثانى من الستينات بسبب الاتجاه الى تنوع الصادرات وبالتالي تراجع معدل التركيز (* *) من حوالى ٧٩ / فى عام ١٩٥٥ الى ٤٨ / فى عام ١٩٧٠ ، بسبب

* يعتمد التحليل الخاص بالصادرات والواردات والميزان التجارى والتوزيع الجغرافى على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
(* *) حسن المعدل على اساس Gini Hirschman Coefficient of Concentration.

زيادة صلب التصدير الصناعية على حساب الصادرات من المواد الخام والزراعية كما
يصبح من التحليل التالي

يتكون هيكل الصادرات حسب التقسيم الدولي للامم المتحدة من ١٠ اقسام
مختلفة (جدول رقم ٢) وفيما يلي استعراض لتطور اهمها على مدار فترة
الدراسة :

- بلغ المتوسط السنوي لصادرات المواد الغذائية ممثلة في جميع المحاصيل
الزراعية نحواً من ٢٢٢٢ مليون جنيه او مانسته ١٤٢٪ في المتوسط من اجمالي
قيمة الصادرات . هذا وقد سجلت جميع السنوات اعتباراً من عام ١٩٦٢ حتى
نهاية الفترة ارقاما تزيد على هذا المتوسط بالغة اقصاها عام ١٩٦٩ بما قيمته ٨٢
مليون جنيه . وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة الصادرات من المحاصيل التقليدية كالزور
والبصل والبطاطس والفواكه ودخول محاصيل اخرى مجال التصدير مثل
الطماطم والخضراوات والزهور .

- بلغ المتوسط السنوي لصادرات المواد الخام (يمثل القطن اكثر من ٩٠٪ منها)
حوالي ١٢٦ مليون جنيه او مانسته ٦٤٪ من اجمالي الصادرات خلال فترة
الدراسة . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان جميع السنوات قبل عام
١٩٦١ (باستثناء عام ١٩٥٧) سجلت ارقاما تقل عن المتوسط المذكور في الوقت
الذي سجلت فيه كل سنوات الفترة الباقية (باستثناء عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢) بسبب
اخفاق محصول القطن (ارقاما تزيد عن هذا المتوسط لتصل اعلى مستوياتها في
عام ١٩٧٠ (١٥٧٢ مليون جنيه) . هذا وقد اظهر تطور الاهمية النسبية لتلك
الصادرات اتجاها مغايراً تماماً عن الارقام المطلقة سالفة الذكر ، اذ سجلت جميع
السنوات السابقة على عام ١٩٦٢ معدلات نسبية تزيد على المتوسط السنوي
المذكور (٦٤٪) في حين سجلت بقية الفترة معدلات نسبية اقل منه . ويعزى
ذلك الى اسلوب التخطيط الذي انتهج منذ بداية الستينات والذي اتجه اساساً
الى تقليل الاعتماد على القطن وحده كمحصول تصديرى رئيسى من ناحية والى
زيادة قيمة اجمالي الصادرات بصفة عامة من ناحية اخرى .

- اما بالنسبة للصادرات المصرية من مواد الوقود فقد بلغ متوسطها السنوي
نحواً من ٨٧٧ مليون جنيه او مانسته ٣٩٪ من متوسط اجمالي الصادرات خلال
فترة البحث . وقد سجلت السنوات السابقة على عام ١٩٦٥ مستويات غير
مستقرة واقل من المتوسط المذكور في حين سجلت السنوات التالية مستويات
تزيد كثيراً على هذا المتوسط فيما عدا ارقام الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٩ بسبب حرب يونيو
١٩٦٧ التي ادت الى توقف انتاج حقول البترول والمتاجم في سيناء من ناحية وتوقف
انتاج معامل التكرير في السويس من ناحية اخرى .

- وفيما يتعلق بصلح التصدير الصناعية فقد سجلت ٢٤٦٦ مليون جنيه
كمتوسط سنوي او مانسته ١٤٩٪ من متوسط اجمالي الصادرات خلال الثمانية
عشر عاماً موضوع الدراسة . وتجدر الاشارة الى انه لم تتحقق مستويات اعلى
من هذا المتوسط الا اعتباراً من عام ١٩٦٢ اى بعد رسوخ سياسة التخطيط
الاقتصادى والاهتمام بالقطاع الصناعى في اطار الخطة الخمسية الاولى والخطة

السنوية التالية وقد ادى ذلك الى انخفاض معدل تركيز الصادرات كما سقت
الاشارة .

الواردات :

يتضح من مقارنة معدلات النمو السنوية لكل من قيمة وكمية الواردات المصرية
(٧٠٪ و ٧١٪ على التوالي) ان الزيادة في قيمة تلك الواردات ترجع اساساً
الى الزيادة في كميتها بينما انسمت الاسعار بالثبات النسبى طوال الفترة محل
الدراسة .

ويتضح من هيكل الواردات انها اكثر تنوعاً منها في حالة الصادرات كما يبدو
من التحليل التالى الذى يعتمد كسابقه على التبيويب الدولي الذى يقسمها
الى ١٠ اقسام (جدول رقم ٢) من اهمها :

المواد الغذائية : بلغ المتوسط السنوي للواردات من تلك المواد - التى يمثل القمح
والدقيق والذرة الجزء الغالب منها - حوالى ٦٢٢٢ مليون جنيه او مانسته ٢١٤٪
من متوسط اجمالي الواردات خلال الفترة موضوع الدراسة . وقد سجلت كل السنوات
بعد عام ١٩٦١ مستويات تزيد على هذا المتوسط بسبب التزايد المطرد في الاستهلاك
المحلى نتيجة للتزايد السكانى من ناحية وقصور الانتاج المحلى عن مقابلة الحاجات
الاستهلاكية من ناحية اخرى . هذا ويجدر التنويه بان صغر ارقام السنوات السابقة
على هذا التاريخ يرجع الى عدم احتساب قيمة المعونات الخارجية من المواد
الغذائية ضمن احصاءات الواردات المصرية .

- المواد الخام : بلغ المتوسط السنوي لواردات المواد الخام حوالى ٢٥٨٤ مليون
جنيه او مانسته ٨٩٪ من متوسط اجمالي الواردات . ولعل الحاجة لمثل هذا
النوع من الواردات والتى اقتضتها خطط التنمية الاقتصادية كانت
السبب في ان سجلت السنوات التالية لعام ١٩٦١ ارقاما تزيد على المتوسط المذكور
وذلك باستثناء عام ١٩٦٧ الذى تأثرت نتجزاته بسبب الحرب .

- مواد الوقود : سجلت الواردات من مواد الوقود والتى تتمثل اساساً في
المنتجات البترولية متوسطاً سنوياً قيمته ٢٥٨٧ مليون جنيه او مانسته ٩٤٪
من متوسط اجمالي الواردات . وقد اقتضت ضرورات التنمية الصناعية زيادة
الواردات من مواد الوقود خلال سنوات الخطة الاولى فسجلت مستويات تزيد عن
المتوسط المذكور .

- الكيماويات : اقتضت ضرورة التنمية الزراعية ضمن اطار خطط التنمية
الاقتصادية استهلاك كميات كبيرة من الاسمدة والمبيدات وغيرها من المواد الكيماوية،
الامر الذى رفع من ارقام واردات تلك المواد خلال السبع سنوات الاخيرة من
فترة البحث (باستثناء عام ١٩٦٧) لتحقيق مستويات اعلى من المتوسط السنوي
المحقق منها والذي بلغ ٢٢٢٩ مليون جنيه او مانسته ١١٧٪ من متوسط اجمالي
الواردات .

- السلع المصنعة : بلغ متوسط الواردات من السلع المصنعة ٥٠٨ مليون جنيه
وقد اظهرت السنوات التالية لعام ١٩٦١ ارقاما اعلى من هذا المتوسط بالرغم من ان

سياسة التصنيع كانت تستهدف اقامة صناعات استهلاكية لاحتلال الواردات كما سبق ذكره مما يدل على ان الطلب المحلي على هذه المنتجات قد تزايد بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة وزيادة السكان ولا سيما في المدن . ومن ناحية اخرى ومد انحصار الامة النسبة للواردات من السلع المصنعة بالنسبة لاجمالي الواردات من ٢٤ / عام ١٩٥٣ الى ١٧٢ / عام ١٩٧٠ . وقد سجلت الفترة ابتداء من عام ١٩٦٢ نسيا تقل عن المتوسط السنوي (١٩ /) .

٢ - الآلات والاجهزة ومعدات النقل : بلغ المتوسط السنوي لهذه الواردات حوالي ٦٧ مليون جنيه او مانسته ٢٣٣٪ من اجمالي قيمة الواردات . وقد سجلت السواب التالية لعام ١٩٦١ ارقاما اعلى من المتوسط المذكور وذلك كنتيجة طبيعية لمواجهة متطلبات التنمية التي انتهت خلال تلك الفترة .

نسبة تغطية الصادرات للواردات : تحدد قدرة الدولة على الاستيراد بقدرتها على التصدير التي تتوقف بدورها على حجم انتاجها واستهلاكها الخاص والعام . وناسبا على ما تقدم فيما يتعلق بتطور قيمة الصادرات والواردات المصرية ، يلاحظ ان نسبة تغطية الاولى للثانية قد بلغت ٧٦٪ كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة . كما يلاحظ من الجدول رقم (٣) ان جميع سنوات الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٠ (باستثناء عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩) سجلت نسبة تغطية تفوق المتوسط المذكور بسبب تقارب المعدل السنوي لنمو الصادرات والواردات خلال تلك الفترة ، هذا على حين سجلت بقية السنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٠ نسب تغطية تقل كثيرا عن المتوسط المذكور (باستثناء السنوات الثلاث الاخيرة) بسبب ارتفاع معدل نمو الواردات للاسباب السابق الاشارة اليها .

٢ - الميزان التجاري والتوزيع الجغرافي :

تعاني مصر - شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية - من عجز مستمر في ميزانها التجاري ، فمنذ عام ١٩٤٨ لم يتحقق فائض في هذا الميزان الا في عام ١٩٦٩ . هذا وقد تفاوت حجم العجز على مدار الحقبة محل الدراسة وكان السبب الرئيسي يتمثل في زيادة الواردات بمعدلات تفوق مثيلاتها بالنسبة للصادرات بالإضافة الى بعض العوامل الاخرى .

ولتحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٠ كما هو مبين بالجدول رقم (٣) رؤى تقسيم تلك الفترة الى مرحلتين تمتد الاولى من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٠ ، في حين تشمل الثانية السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٧٠ وذلك لان هذا التقسيم يتمشى الى حد كبير مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة خاصة فيما يتعلق بازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة منذ عام ١٩٦١ من ناحية ، ولانهاج اسلوب التخطيط الشامل من ناحية اخرى .

وقد شهدت المرحلة الاولى (١٩٥٣ - ١٩٦٠) قدرا من الاستقرار النسبي في حجم العجز في الميزان التجاري اكثر منه في المرحلة الثانية (١٩٦١ - ١٩٧٠) . وقد بلغ المتوسط السنوي لعجز الميزان في المرحلة الاولى حوالي ٤١٨

مليون جنيه . وفي حين اقترب العجز الفعلي في بعض سواب هذه المرحلة من ذلك المتوسط ، فقد بلغ حده الأدنى في عام ١٩٥٧ (حوالي ١١ مليون جنيه) وحده الأقصى (٧٤٥ مليون جنيه) في عام ١٩٥٨ . ويرجع انخفاض حجم العجز في عام ١٩٥٧ الى زيادة الصادرات بحوالي ٣٠ مليون من الجنيهات . في حين ان الزيادة الكبيرة في حجم العجز في عام ١٩٥٨ نتجت عن الزيادة في الواردات بحوالي ٥٦ مليون جنيه مع انخفاض الصادرات .

اما بالنسبة للمرحلة الثانية (١٩٦١ - ١٩٧٠) فقد ارتفع المتوسط السنوي للعجز في الميزان التجاري خلالها الى حوالي ٩٩٨ مليون جنيه ، وباستثناء عامي ١٩٦١ و ١٩٦٧ يلاحظ ان العجز الفعلي في الميزان لبقية سنوات الفترة كان متطرقا عن ذلك المتوسط زيادة ونقصا اذ ارتفع الى حده الاعلى (٢٠٢٣ مليون جنيه) نتيجة للزيادة الكبيرة في الواردات من السلع الرأسمالية خلال سنوات الخطة الخمسة الاولى مع تباطؤ معدل نمو الصادرات بصفة عامة ، هذا في حين انحى العجز بعد عام ١٩٦٦ الى الانخفاض حتى انقلب الى فائض لأول مرة في عام ١٩٦٩ (٤٦٧ مليون جنيه) ، كما سجل العجز ادنى مستوياته في عام ١٩٧٠ (١٠٨ مليون جنيه) وذلك بسبب زيادة الصادرات بمعدل يفوق معدل زيادتها في السنوات السابقة .

وقد اتسم التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية منذ منتصف الخمسينات بالتحول من المناطق التقليدية والاتجاه نحو اسواق جديدة كالدول الاشتراكية والدول الافريقية حديثة الاستقلال .

ويتضح من الجدول رقم (٤) ان الدول العربية أستوعبت نحو ١٩١ مليون جنيه او مانسته ٩٢٪ كمتوسط سنوي من جملة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة وكانت المنتجات القطنية والحريرية والارز والسكر اهم السلع المصدرة الى هذه المجموعة ، كما كانت سوريا ولبنان والسودان اهم دولها . وفيما يخص واردات مصر من هذه المجموعة فقد بلغ متوسطها السنوي نحو ١٨٧ مليون جنيه او مانسته ٦٦٪ من متوسط اجمالي الواردات . وقد اسفر ذلك عن فائض بلغ متوسطه السنوي حوالي ٥٠ مليون جنيه في حين لم يسفر التعامل مع هذه الدول عن عجز الا في عام ١٩٥٣ والفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٧ التي ارتفعت خلالها وارداتنا من هذه المجموعة .

اما بالنسبة لدول اوربا الشرقية فقد ازدادت صادراتنا اليها من ١٤٦ مليون جنيه عام ١٩٥٣ الى ٢٠١٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، وتجدر الاشارة الى ان التعامل مع هذه المنطقة يتم من خلال الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع . وقد بلغت نسبة الصادرات الى هذه المنطقة ٤٣٦٪ من متوسط اجمالي قيمة الصادرات المصرية ، ويعتبر القطن والارز من اهم السلع المصدرة الى تلك المنطقة بينما يمثل الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية اهم دول هذه المجموعة . اما الواردات من هذه المجموعة فبلغ متوسطها السنوي ٧٠٢ مليون جنيه او مانسته ٢٤٩٪ من متوسط اجمالي الواردات . ولهذا فقد جاءت هذه المجموعة في مقدمة المجموعات التي حقق التعامل معها فائضا طوال سنوات الدراسة (فيما عدا السنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٢ و ١٩٦٧) حيث بلغ المتوسط السنوي للفائض معها نحو ٢٠٦ مليون جنيه . ومن الجدير بالذكر ان العجز الذي حدث في السنوات سالف الاشارة اليها يرجع اساسا الى زيادة الواردات منها بعد الحصار الاقتصادي الذي تعرضت

له مصر بعد حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ من ناحية ولانخفاض صادرات القطن من عام ١٩٦٢ بسبب اخفاق المحصول من ناحية اخرى .

وتحتل دول اوروبا الغربية المرتبة الثانية بعد اوروبا الشرقية بمتوسط سنوى قدره ٥.٥ مليون جنيه او ما نسبته ٢٤٪ من متوسط اجمالى الصادرات مسجلة اعلى مستوياتها خلال العامين الاولين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . وتمثل المملكة المتحدة وفرنسا واطاليا والمانيا الغربية وسويسرا اهم الدول التى اتجهت اليها صادراتنا فى هذه المنطقة ، كما يمثل القطن والارز والبصل اهم هذه الصادرات . وقد احتلت هذه المجموعة مكان الصدارة فى جانب الواردات حيث بلغ المتوسط السنوى نحو ١.٥٨٤ مليون جنيه او ما نسبته ٢٧٪ من متوسط جملة الواردات المصرية خلال فترة البحث . وقد اسفر ذلك عن عجز مستمر طوال الاعوام محل الدراسة بلغ متوسطه السنوى حوالى ٥٤٨ مليون جنيه مقابل ٧٢٥ مليون كمتوسط للعجز السنوى للميزان التجارى ككل .

هذا وقد استوعبت الامريكتان قدرا من الصادرات المصرية بلغ متوسطه السنوى نحو ٩٩ مليون جنيه او ما نسبته ٤٨٪ من متوسط اجمالى هذه الصادرات ، فى حين بلغ المتوسط السنوى لواردات مصر منها نحو ٤٩٢ مليون جنيه او ما نسبته ١٧٪ من جملة الواردات . وقد اسفر ذلك عن عجز بلغ متوسطه السنوى نحو ٨٥٨ مليون جنيه . اى انها احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها فى اجمالى عجز الميزان التجارى بعد مجموعة دول غرب اوروبا .

اما بالنسبة لمجموعة دول افريقيا وآسيا واستراليا فقد استوعبت ما نسبته ١٧٪ من متوسط جملة الصادرات المصرية بمتوسط سنوى قدره ٣٦٩ مليون جنيه كما انها شاركت بما نسبته ١٣٪ من وارداتنا بمتوسط سنوى قدره ٢٧٨ مليون جنيه . وعلى هذا فقد اسفر التعامل مع هذه المجموعة عن فائض فى كل السنوات (عدا الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٧) كما يظهر من الجدول رقم (٤) .

هذا وتجدر الاشارة الى ان ارتباط مصر باتفاقيات التجارة والدفع مع دول هذه المجموعة جعل حجم العجز او الفائض ضئيلا بصفة عامة على المدى الطويل .

(مليون جنيه)

الصادرات حسب التقسيم الدولى

جدول رقم (١)

المجموعة	سلع	سلع مصنعة	آلات ووسائل نقل	سلع مصنعة	مواد كيميائية	زيت نباتية وحيوانية	وقود	مواد خام	مشروبات ودخان	مواد غذائية	السنة
١٣٧,٤	٠,٦	١,٣	٠,٩	٤,٠	٤	٢,١	١,٠	١٢٠,٤	٠,١	٦,٦	١٩٥٣
١٣٨,٤	١,٠	٢,٠	٠,٥	٧,٤	٤	٠,٦	١,١	١١٧,٩	٠,١	٧,٤	١٩٥٤
١٣٨,٤	٠,٩	١,٦	٠,٥	٧,٠	٤	٠,٦	١,١	١١٣,٠	٠,١	١٣,٢	١٩٥٥
١٤٢,٣	٠,٥	٢,٥	٠,٩	١٣,٤	٧	٠,٦	١,٥	١٠٤,١	٠,١	١٨,٠	١٩٥٦
١٧١,٦	٠,٦	٣,١	٠,٨	١٥,٦	٨	٠,٩	١,٢	١٢٩,٥	٠,١	١٩,٠	١٩٥٧
١٦٣,٨	٠,٥	٢,٤	٠,٥	١٥,٧	٦	٠,٣	٤,٦	١١٤,٩	٠,٣	٢٤,٠	١٩٥٨
١٥٤,٢	٠,٩	٢,٩	٠,٣	١٦,١	٨	٠,٢	٤,٢	١١٦,٩	٠,٣	١١,٦	١٩٥٩
١٩١,٦	٠,٢	٢,٠	٠,٧	٢١,٦	٧	٠,٢	٤,٦	١٤٠,٧	٠,٢	٢٠,٢	١٩٦٠
١٩١,٦	٠,٢	٢,٤	٠,٣	٢٠,٢	٦	٠,١	٧,٤	١١١,٣	٠,٣	١٨,١	١٩٦١
١٥٨,٣	١,٠	٢,٣	٠,٢	٢٤,٤	٨	٠,٢	١٤,٩	٨٩,٧	٠,٣	٢٤,٥	١٩٦٢
٢٢٦,٨	١,٥	٣,٠	٠,٣	٣٣,٠	١٤	٠,٢	٢٠,٠	١٢٩,٦	٠,٥	٣٧,٣	١٩٦٣
٢٢٤,٤	١,٣	٤,٠	٠,٣	٣١,٩	١١	٠,١	٢٠,٨	١٢٤,٣	٠,٧	٤٨,٩	١٩٦٤
٢١٣,٢	١,٤	٣,٥	١,٣	٤٧,٧	٨	٠,١	١٧,٣	١٥٢,٨	٠,٨	٣٦,٥	١٩٦٥
٢١٣,١	١,٤	٤,٥	٢,٢	٤٧,٩	١٧	٠,١	١٥,٣	١٥١,٢	١,٢	٣٧,٦	١٩٦٦
٢٤٦,١	٠,٦	٤,٢	٣,٢	٤٧,٣	١٨	٠,٤	٩,١	١٣٠,٥	٢,٠	٤٧,٠	١٩٦٧
٢٧٠,٣	٠,١	٩,٢	٢,٤	٥٥,٣	١,٨	—	٧,٨	١٢٧,٨	٣,٢	٦١,٣	١٩٦٨
٢٢٣,٩	٠,١	١٥,٤	١,٢	٦٦,٦	٥,٢	٠,١	٩,٦	١٣٩,٣	٣,٤	٨٣,٠	١٩٦٩
٣٣١,٢	—	١٤,٢	٢,٦	٦,٦٦	٦,٥	٠,١	١٥,٨	١٥٧,٣	٢,٩	٦٥,٢	١٩٧٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

لا تشمل الصادرات الى سوريا
لا تشمل الصادرات الى السودان * لا تشمل الصادرات الى سوريا

١ مليون جنيه		الواردات حسب التقسيم الدول						جدول رقم (٢)			
المجموع	سلع ووسائل نقل متنوعة	سلع مصنعة متنوعة	آلات ووسائل نقل	سلع مصنعة	مواد كيميائية	زيوت نباتية وحيوانية	وقود	مواد خام	مشروبات ودخان	مواد غذائية	السنة
١٧٧,٠	١,٢	٦,٧	٢٨,٣	٢٥,٨	١٨,٢	٣,٠	١٤,٧	١٥,٤	٥,٤	٤٨,٣	١٩٥٣
١٦٠,٣	٢,٨	٦,٢	٣١,٨	٢٥,٤	٢١,٠	٣,٠	١٩,١	١٤,٥	٥,٤	٢١,١	١٩٥٤
+ ١٨٢,٩	٢,٤	٧,٢	٤٥,٧	٤٣,٦	٢٢,٤	٣,٥	١٨,١	١٤,٤	٥,٤	٢٠,٢	١٩٥٥
١٨٦,١	١,٥	٥,٣	٤٤,٥	٤٣,٧	١٨,٨	٤,٧	١٩,٠	١٥,٣	٥,٦	٢٧,٧	١٩٥٦
١٨٢,٦	١,٢	٣,٢	٢٨,٩	٣٣,٧	٢٧,٠	٧,٩	١٣,٢	١٨,٤	٥,٦	٤٣,٥	١٩٥٧
٢٣٨,٢	١,٣	٤,٥	٥٢,١	٣٧,٤	٢٣,٠	٦,٣	٢٤,٢	١٩,٥	٥,٦	٤٤,٣	١٩٥٨
٢١٤,٤	١,٣	٤,٩	٥٤,٠	٣٣,٦	٢٥,٨	٣,٧	٢٢,٢	١٦,٣	٥,٤	٤٧,٢	١٩٥٩
٢٢٥,١	٢,٠	٣,٨	٥٦,٠	٤٢,٠	٢٥,٨	٣,٧	٢٤,٤	١٩,٤	٥,٤	٤٢,٦	١٩٦٠
٢٣٨,٥	٠,٨	٤,٧	٦٤,٦	٤٢,٣	١٩,٦	٥,٨	٢٥,٥	٢٢,٨	٥,٢	٤٧,٢	١٩٦١
٣٠٠,٩	٠,٥	٤,٨	٧٦,٩	٤٨,٩	٢٩,٢	٤,٤	٣١,٩	٢٨,٨	٦,٢	٦٩,٣	١٩٦٢
٣٩٨,٤	١,٠	٦,٧	١٠١,٧	٥٢,٥	٤٧,٢	١٣,٥	٣٧,٧	٢٣,٦	٧,١	٩٧,٤	١٩٦٣
٤١٤,٤	٠,٧	٥,٤	١٠٩,٩	٥٥,٦	٤٢,٨	١٣,٨	٣٧,٧	٢٦,٦	٧,٨	١٠٤,١	١٩٦٤
٤٠٥,٨	٠,٣	٥,٧	٩٤,٧	٦٦,١	٥٣,٥	١٠,١	٢٩,٨	٢٩,٤	٨,٤	٩٧,٨	١٩٦٥
٤٦٥,٤	١,٣	٦,٠	١١٩,٤	٧٢,٥	٦٠,٣	٩,٨	٣٢,٠	٤١,٦	٨,٥	١١٤,٠	١٩٦٦
٤٢٤,٤	٠,٥	٤,٥	٦٩,٣	٤٣,٧	٢٩,٧	١٨,٥	٢٤,٦	٢٩,٦	٧,٧	١١٦,٣	١٩٦٧
٢٨٩,٦	—	٤,٢	٧٠,٧	٣٧,٦	٣٣,١	١٢,٧	٢٢,٧	٢٤,١	٧,١	٧٧,٤	١٩٦٨
٢٧٧,٣	—	٦,٧	٦٦,٦	٢٩,٨	٤١,٢	١٢,٣	٢٤,٦	٢٧,٢	٧,٥	٥١,٤	١٩٦٩
٢٤٢,٠	٠,١	٥,٧	٩٠,٨	٥٣,٤	٤٤,٤	١٦,٩	٢٢,١	٢٩,٤	٧,٦	٥١,٦	١٩٧٠

* لا تشمل الواردات من سوريا .

+ لا تشمل الواردات من السودان
والبحر الأحمر : العنبر المركزى للتبغ العامة والاحصاء .

جدول رقم (٣)
الميزان التجارى
ونسبة تغطية الصادرات للواردات

السنة	الصادرات (١)	الواردات (٢)	الميزان التجارى (١) - (٢)	نسبة التغطية (١) ÷ (٢)
١٩٥٣	١٣٧,٤	١٧٧,٠	٣٩,٦ -	٧٧,٦
١٩٥٤	١٣٨,٤	١٦٠,٣	٢١,٩ -	٨٦,٣
١٩٥٥	١٤٦,٠	١٨٧,٢	٤١,٢ -	٧٨,٠
١٩٥٦	١٤٢,٣	١٨٦,١	٤٣,٨ -	٧٦,٥
١٩٥٧	١٧١,٦	١٨٢,٦	١١,٠ -	٩٤,٠
١٩٥٨	١٦٦,٣	٢٤٠,١	٧٣,٨ -	٦٩,٣
١٩٥٩	١٦٠,٥	٢٢٢,١	٦١,٦ -	٧٢,٣
١٩٦٠	١٩٧,٨	٢٣٢,٥	٣٤,٧ -	٨٥,١
١٩٦١	١٦٨,٩	٢٤٣,٨	٧٤,٩ -	٦٩,٣
١٩٦٢	١٥٨,٣	٣٠٠,٩	١٤٢,٦ -	٥٢,٦
١٩٦٣	٢٢٦,٨	٣٩٨,٤	١٧١,٦ -	٥٦,٩
١٩٦٤	٢٣٤,٤	٤١٤,٤	١٨٠,٠ -	٥٦,٦
١٩٦٥	٢٦٣,٢	٤٠٥,٨	١٤٢,٦ -	٦٤,٩
١٩٦٦	٢٦٣,١	٤٦٥,٤	٢٠٢,٣ -	٥٦,٥
١٩٦٧	٢٤٦,١	٣٤٤,٣	٩٨,٢ -	٧١,٥
١٩٦٨	٢٧٠,٣	٢٨٩,٦	١٩,٣ -	٩٣,٣
١٩٦٩	٣٢٣,٩	٢٧٧,٣	٤٦,٦ +	١١٦,٨
١٩٧٠	٣٣١,٢	٣٤٢,٠	١٠,٨ -	٩٦,٨

مليون جنيه

[illegible]

* الفرق بين المجموع الكل ومجموع الخصبة المعقدة يمثل بند تكوين السفن .

- لا تشمل أرقام الواردات المونيات الاقتصادية
- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

رابعاً - ميزان المدفوعات (*) :

يعتبر ميزان المدفوعات طبقا لتعريف صندوق النقد الدولي « سجلا منظما لارصدة الدولة الدائنة والمدينة الناتجة عن العمليات التي جرى تنفيذها خلال فترة زمنية محددة - وهي سنة ميلادية في المادة - وذلك فيما بين المقيمين في تلك الدولة واولئك الذين يقيمون في بقية بلاد العالم . ولا تعكس العمليات التي تظهر في ميزان المدفوعات تدفق المدفوعات من دولة الى اخرى فحسب ولكنها قد تخلق ايضا التزامات دولية وحقوقا تستحق للغير خارج حدود الدولة » .

وفى الدول النامية يلعب الميزان التجارى دورا هاما فى تحديد اجمالى الفائض او العجز فى ميزان المدفوعات . على ان السمة المميزة لذلك الميزان فى تلك الدول تتمثل فيما يسفر عنه فى الغالب من عجز نتيجة للتوسع فى استيراد السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية من ناحية ، وتراخى معدلات الزيادة فى حصيله الصادرات نتيجة اعتماد تلك الدول على عدد محدود من المحاصيل الزراعية والمواد الاولية من ناحية اخرى ، ومن ثم تنتشر بينها ظاهرة عدم التوازن فى موازين المدفوعات . هذا وتجدر الاشارة الى ان ميزان المدفوعات يعتبر انعكاسا للنشاط الاقتصادى بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة اذ كلما اتسعت قاعدة الانتاج كلما زادت احتمالات وجود فائض . وفيما يلى دراسة لتطور بنود ميزان المدفوعات على مدار الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ .

۱۔ اجمالی العجز او الفائض :

اسفر الميزان عن عجز دائم طوال سنوات الفترة سالفة الذكر باستثناء سنتي ١٩٥٤ و ١٩٦٨ (اللتان سجلتا فائضا بلغ ٣٣ مليون جنيه و ٣٥ مليوناً على الترتيب). ويعزى الفائض في السنة الاولى الى التراجع الواضح في قيمة الواردات السلعية والتزايد الذي سجلته المحصلات من الخدمات الامر الذي ادى الى تحقيق الفائض السنوي الوحيد في ميزان العمليات الجارية (٣٦ مليون جنيه) . أما فائض السنة الثانية فيرجع الى زيادة بند التحويلات (١١.٥٥ مليون جنيه) المتمثلة أساسا في الدعم العربي .

هذا وقد بلغ العجز في ميزان المدفوعات نحو ٢.٣ مليون جنيه كمتوسط سنوي خلال الفترة موضوع الدراسة ، بعد اقصى ٥٥٤ مليوناً عام ١٩٥٢ ، وحد أدنى قدره ٦٤ مليوناً في عام ١٩٦٦ .

ولقد إسفر اجمالي معاملات مصر خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٧٠ مع مناطق (أوروبا الغربية) و (النقد الامريكية) وكذا (أوروبا الشرقية) عن عجز بلغ متوسطه السنوى نحو ٣٩٤ مليون جنيه و ٨٩ مليون و ٨٠ مليون على الترتيب . اما المناطق التى حققت معاملات مصر معها فائضا فتمثلت فى (الشرق الاوسط) و (النقد الاسترلينى و (مناطق اخرى) بمتوسط سنوى قدره ٢٣١ مليون جنيه و ١٤ مليون و ٦٠٣ مليون على الترتيب ، كما يتضح من الجدول رقم (١) .

* يعتمد التحليل الخاص بميزان المدفوعات بكل أسهامه الواردة بعد على بيانات البنك المركزي المصري

٢ - العمليات الرأسمالية :

اسفر ميزان العمليات الرأسمالية - كما يتضح من الجدول رقم (٢) - عن عجز ضئيل خلال السنوات التسع الاولى من فترة البحث باستثناء سنى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ ثم انقلب هذا العجز الى فائض اعتبارا من عام ١٩٥٩ ، وقد بلغ الحد الاقصى لهذا الفائض نحو ١١١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤ . هذا وتجدر الإشارة الى ان التطور بالزيادة فى فائض ذلك الميزان ، يرجع اساسا الى الزيادة فى العمليات المتعلقة بالاموال القابلة للمعونة الامريكىة والقروض بالجنيه المصرى ولقروض البنك الدولى للانشاء والتعمير لهيئة قناة السويس . هذا وقد اتجه الفائض الى التراجع بمعدلات سريعة اعتبارا من عام ١٩٦٦ حتى انه انقلب الى عجز بلغ ٩٨ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩ وذلك نظرا لارتفاع ارقام التحويلات الى الخارج نتيجة سداد اقساط القروض المستحقة .

٣ - التحويلات :

ظهر هذا البند فى ميزان المدفوعات لأول مرة عام ١٩٦٧ ويتكون اساسا من الدعم العربى للمجهود الحربى من الكويت والسعودية وليبيا ودول الخليج العربى .

هذا وقد بلغ معدل العجز (٥٠٪) في ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة نحو ٦٥٪ فى المتوسط متراوحا بين ١٩٦٦ و ٢٢٢٤٪ فى عام ١٩٥٢ ، علما بان هذا المعدل كان موجبا فى عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٨ للأسباب المشار اليها سابقا . ومن الجدير بالذكر ان معدل العجز اعظم السنوات منذ اول الفترة حتى عام ١٩٥٩ - باستثناء سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥٢ - جاء اكبر من المتوسط المذكور والعكس فى باقى سنوات الفترة فيما عدا عام ١٩٦٢ ، ويرجع ذلك اساسا الى تطور حجم معاملتنا الخارجية بالزيادة لتبلغ فى نهاية الفترة نحو ٢٧٧٪ بالنسبة لارقام عام ١٩٥٠ .

٢ - العمليات الجارية غير المنظورة :

كانت العمليات الجارية غير المنظورة - كما يتضح من الجدول رقم (٢) - تسفر دائما عن فائض حتى عام ١٩٦٧ وقد بلغ المتوسط السنوى للفائض نحو ٢٣٥٥ مليون جنيه خلال الفترة موضوع الدراسة، ويرجع ذلك الى تزايد المتحصلات بمعدل اكبر منه فى حالة المدفوعات نظرا لتزايد حصيللة المرور فى قناة السويس التى بلغت ٤.٠٢ مليون جنيه او ما نسبته ١٥٨٪ من متوسط اجمالى المتحصلات الجارية و ٤٣٦٪ من متوسط متحصلات العمليات غير المنظورة . هذا وتجدر ملاحظة انخفاض حصيللة العمليات غير المنظورة بصفة عامة بعد افلاق قناة السويس فى عام ١٩٦٧ لتبلغ ٦٣٤ مليون جنيه فحسب فى عام ١٩٦٨ (مقابل ١٧.٠٥ مليوناً فى عام ١٩٦٦) ثم عادت لتشهد ارتفاعا بطيئاً بعد ذلك لتصل فى عام ١٩٧٠ الى ٧٦٤ مليون جنيه . وقد انحصرت هذه الزيادة فى المتحصلات من السياحة .

اما بالنسبة للمدفوعات عن العمليات غير المنظورة فقد بلغ المتوسط السنوى لها خلال الفترة نحو ٧٥٨ مليون جنيه متراوحا بين ٥.٠٩ مليون جنيه عام ١٩٥٧ و ١١٤٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ . ومن اهم بنود تلك المدفوعات بند المصروفات الحكومية الذى بلغ ٢٢ مليون جنيه او ما نسبته ٢٨٧٪ من متوسط اجمالى المدفوعات غير المنظورة خلال الفترة موضوع الدراسة . ومن الملاحظ ان المدفوعات عن هذا البند بدأت فى التزايد السريع اعتبارا من عام ١٩٥٣ لتصل الى ٣٣٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ . اما الفوائد والارباح التى بلغت نحو ١٣٨ مليون جنيه او ما نسبته ١٨٪ من متوسط اجمالى المدفوعات عن العمليات غير المنظورة ، فقد شهدت تناقصا مستمرا وسريعا ابتداء من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٢ ، ثم بدأت فى الارتفاع بمعدل متزايد لتبلغ ٢٩٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ . ويمكن تحليل التناقص فى الفترة الاولى باجراءات التخصير والتأميم اما زيادتها فى الفترة التالية فيرجع الى الاتجاه المتزايد نحو استخدام القروض والتسهيلات الائتمانية الاجنبية وما يترتب عليها من دفع فوائد . وفيما يخص بند السياحة وتحويلات الاعانات فقد بلغت حصيلته نحو ١.٠٣ مليون جنيه او ما نسبته ١٤٥٪ من متوسط اجمالى المدفوعات عن العمليات غير المنظورة خلال فترة الدراسة . واهم ما يلاحظ على التطور السنوى لهذا البند هو الانخفاض الكبير فى مستواه اعتبارا من عام ١٩٦٧ لظروف الحرب عما كان عليه فى غالبية سنوات الفترة .

٥ نسبة العجز الى المتوسط السنوى لقيمة كافة المتحصلات والمدفوعات .

(مليون جنيه)

جدول رقم (١) ميزان المدفوعات
اجمالى المائضى او المبرز - موزع حسب المناطق

السنة	منطقة النقد الاسترلينى				السنة
	الامريكىة	المملكة المتحدة	بلاد اخرى	اوربا الغربية	
				اوربا الشرقية الشرق الاوسط	
				مناطق اخرى	المجموع
١٩٥١	٧,٨+	١٤,٣+	١٠,٢+	٢٥,٩-	٢,٥+
١٩٥٢	٢,٧-	٨,٥-	٣,٩+	٢٩,٧-	١,٦-
١٩٥٣	١٠,٧-	٢٠,٦+	٧,٣+	١٧,١-	١,٦-
١٩٥٤	٣,٠-	٨,٢+	٨,٤+	١٩,٨-	٠,٧-
١٩٥٥	١,٨-	٤,٣-	٠,٢-	٢٥,٩-	١,٨+
١٩٥٦	٦,٣-	٣,٨-	٢,٥-	٢٩,٢-	١٥,٤+
١٩٥٧	٠,٩-	٨,٧+	٢,٠-	٢٨,٧-	٠,١-
١٩٥٨	٥,٧-	١١,٧+	٢,٣-	٢٢,١-	٠,٧+
١٩٥٩	٣,٦-	١١,٨+	٠,٢-	٢٧,٢-	٢,٦-
١٩٦٠	٠,٨+	٩,٢-	٧,٩+	٢٨,٥-	٠,٥-
١٩٦١	٣,٩-	٩,٣+	١,٤-	٢٤,٧-	٠,٥+
١٩٦٢	١,٧-	١٣,٣+	٢,٣-	٢٤,٧-	٢,٧+
١٩٦٣	١٥,٢-	٦,٤+	٢,٩-	٢٣,٥-	٤,١+
١٩٦٤	١٥,١-	٢,٠-	٤,٣-	٢٩,٥-	٢,٨+
١٩٦٥	٢١,٧-	١٠,٩+	١٣,١-	٢٢,٣-	١٠,٤+
١٩٦٦	٤٢,٠-	٢١,٤+	٠,٣+	٢٤,٤-	١٨,٧+
١٩٦٧	١٨,٥-	٢٣,٢+	٢,٧-	٢٥,٣-	٦٠,٥+
١٩٦٨	٢١,٠-	١١,٦-	٢,٩+	٨٠,٨-	١٠,٢+
١٩٦٩	٦,٢-	٨,٥-	٦,١-	٩٦,٦-	٩٩,٤+
١٩٧٠	٧,١-	١٩,٥-	٦,٤-	١١٣,٨-	١٥٣,٧+

المصدر : البنك المركزى المصرى .

(مليون جنيه)

تقديرات ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠

جدول رقم (٢)

السنة	المعاملات التجارية (١)				السنة
	محصلات	مدفوعات	محصلات	مدفوعات	
	المعاملات الاجارية	المعاملات الاجارية	المعاملات الاجارية	المعاملات الاجارية	
	اجمالى المائضى + المبرز -	تحويلات	صافى المائضى - او المبرز -	صافى المائضى - او المبرز -	
١٩٥٠	١٨٨,٥	٢٢١,٧	٨٠,٠	٥٧,٢	١٤,٠-
١٩٥١	٢٠١,٩	٢٤١,٩	٩٠,٣	٦٥,٥	٤,٦-
١٩٥٢	١٤٥,٦	٢١٠,٥	٧٣,١	٦١,٦	١٥,٢-
١٩٥٣	١٢٥,٣	١٦٥,٢	٧٩,٨	٥٧,٨	١٢,٩-
١٩٥٤	١٢٩,٨	١٥٠,٧	٨٢,٤	٦٧,٩	١٠,٢+
١٩٥٥	١٢٣,١	١٩٠,٣	٩٤,٢	٧١,٠	٢٤,٠-
١٩٥٦	١٢٩,٩	١٩٢,٣	٨٨,٩	٥٩,٥	٢٣,٠-
١٩٥٧	١٦٦,٠	٢١٧,٥	٧١,٢	٥٠,٩	٢١,٢-
١٩٥٨	١٦١,٠	٢١٤,٠	٨٩,٢	٥٦,٣	٢٠,١-
١٩٥٩	١٦٤,٣	٢٢٥,٣	١٠٠,٦	٦٥,٦	١١,٤+
١٩٦٠	٢٠٠,٢	٢٥٥,٢	١٠١,٥	٧٠,١	١١,١+
١٩٦١	١٦١,٣	٢٢٧,٨	٩٤,٨	٧١,٦	٢٣,٩+
١٩٦٢	١٤٥,٢	٢٩٤,٢	١٠١,٧	٧٠,٣	١١٧,٦-
١٩٦٣	٢٢٨,٨	٤٠٢,٦	١٢٥,٠	٨٤,١	١٢٢,٩-
١٩٦٤	٢٢٧,٦	٣٩٩,٤	١٤٦,١	٩٧,٤	١٢٣,١-
١٩٦٥	٢٤٦,٨	٤١٣,٣	١٥٥,٨	٩٩,٣	١١٠,٠-
١٩٦٦	٢٥٩,٥	٤١٠,٩	١٧٠,٥	٩٤,٧	١١٠,٠-
١٩٦٧	٢٥٨,٧	٤١٣,٢	١١٥,٩	٨٦,٩	٧٥,٦-
١٩٦٨	٢٨٨,٧	٣٦٩,٣	٦٣,٤	٨٩,٣	٥٨,٢+
١٩٦٩	٣١٩,٧	٤١٨,٤	٦٧,٢	١٠٠,٨	١١٠,٥+
١٩٧٠	٣٥٥,٤	٥١٧,٨	٧٦,٤	١١٤,٧	١٢٨,٨+

(١) تشمل ارقام المعاملات التجارية استثناء من عام ١٩٦٢ ارقام الجائرة الصادرة الى كاتى تدخل ضمن المعاملات الاجارية من قبل
(٢) حسب اختيارا من ١٩٦٢ على أساس سعر الصرف الجديد وهو ١ جنيه مصرى = ٢٢٢ دولار وكان قبل ذلك ٢٧٨ دولار .
(٣) يتضمن مبلغ ١١ مليون جنيه مقابل حقوق السحب الخاصة .
المصدر : البنك المركزى المصرى .

الملاحق

- الملحق التشريعي :

صدرت خلال ربيع القرن الاخير مجموعة من القوانين والقرارات الجمهورية استهدفت تنظيم الجهاز المصرفي ، وفيما يلي استعراض موجز لاهم هذه التشريعات حسب تساريف صدورهم :

١ - القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة (الصادر في ٢٧ مارس ١٩٥١)

- يكون البنك الاهل المصري البنك المركزي للدولة .

- يقوم البنك بتحقيق اغراض الآتية :

١ - ثبات قيمة النقد المصري .

٢ - تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقترض الاخير وذلك في حدود مقتضيات هذه المصلحة وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادي او مالي محلي او عالمي وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة في المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية .

- يتولى ادارة البنك مجلس ادارة يؤلف من خمسة عشر عضوا من بينهم المحافظ .

- يقدم محافظ البنك الى وزير المالية بيانا اسبوعيا عن مركز البنك المالي مقارنة بمركزه خلال الاسبوع السابق .

- يظل للبنك الاهل الامتياز الممنوح له باصدار اوراق نقد لحاملها بموجب الامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو ١٨٩٨ الخاص باعتماد نظم البنك المذكور . وتكون عمليات اصدار اوراق النقد قائمة بذاتها ومستقلة تماما عن العمليات الاخرى التي يزاولها البنك ، ويمسك البنك حسابا خاصا لتلك العمليات وتعين فئات اوراق النقد التي يجوز اصدارها بقرار من وزير المالية بعد الاتفاق مع البنك .

- يكون لاوراق النقد التي يصدرها البنك قوة ابراء الدين بدون قيد وتقبلها الحكومة كأداة للوفاء في خزائنها ويجب ان يقابل اوراق النقد المتداولة بصفة دائمة وبقدر قيمتها تماما بصيد مكون من ذهب وصكوك اجنبية ونقد اجنبي وسندات واذونات الحكومة المصرية ، وعلى ان تغطي كل زيادة في الاصدار بعد صدور هذا القانون بالذهب او بصكوك اجنبية قابلة للصرف بالذهب او نقد اجنبي قابل للصرف بالذهب ايضا او بسندات واذون الحكومة المصرية .

- يقوم البنك باعمال مصرف الحكومة وتعين الخدمات التي يؤديها البنك للحكومة بدون اجر خاص بالاتفاق بين وزير المالية والبنك . كما يقوم البنك بالعمليات المصرفية الاخرى طبقا لما هو وارد بالقانون النظامي للبنك ويجوز ان يقدم البنك اقروضاً للحكومة لتغطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط الا تزيد قيمة هذه اقروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لثلاثة اشهر اخرى وهكذا على ان تؤدي خلال اثنى عشر شهرا على الاكثر من تاريخ تقديمها .

- يتمتع البنك عن مزاولة العمليات التجارية الصغيرة الا اذا قضت المصلحة العامة بغير ذلك . ولا يجوز للبنك ان يستعمل ودائع البنوك التجارية في الاقراض لاغراض تجارية ولا يدفع البنك اية فائدة على الودائع تحت الطلب اما الودائع الاخرى فيجوز للبنك ان يؤدي فائدة عنها ، على ان للجنة العليا الحق في تعديل قيم الفائدة طبقا لحالة النقد والائتمان السائدة .

- على كل بنك تجارى يزاول أعمالا مصرفية في مصر ان يحتفظ في البنك وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع وتحدد هذه النسبة بقرار تصدره اللجنة العليا .

- على البنوك التجارية ان تحتفظ بصفة دائمة بأموال سائلة بالنسبة التي يعينها وزير المالية ، ويحدد وزير المالية ايضا نوع الاموال السائلة ونسبة ما يدخل فيها مما تحتفظ به البنوك المذكورة من ودائع لدى البنك .

- على كل بنك تجارى يعمل في مصر ان يقدم الى البنك في كل شهر بيانا عن مركزه المالي ، وعليه ان يقدم الى البنك البيانات التي يطلبها والتي من شأنها ايضاح او تكملة البيانات السابقة بشرط الا يكون فيها افشاء عن حسابات عملاء معينين ويجب تقديم هذه البيانات الى البنك قبل نهاية الشهر التالي .

٢ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك (الصادر في ١٤ يناير ١٩٥٧) .

- يجب ان تتخذ البنوك التي تعمل في جمهورية مصر شكل شركات مساهمة مصرية ويعتبر في حكم البنوك فروع ووكالات البنوك الاجنبية التي تعمل في مصر . ويشترط في هذه الشركات ان تكون اسهمها جميعا اسمية مملوكة للمصريين دائما ، والا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن خمسمائة الف جنيه . كما يشترط في أعضاء مجالس ادارتها والمسؤولين عن الادارة فيها ان يكونوا مصريين .

- يحدد وزير المالية والاقتصاد مهلة لتنفيذ احكام هذا القانون على الا تتجاوز هذه المهلة خمس سنوات .

٣ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان (الصادر في ١٢ يوليو ١٩٥٧) .

البنك المركزي :

- يكون البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة ، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة ، بما يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري .

ويتخذ البنك في سبيل تحقيق أغراضه الوسائل الآتية :

١ - التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجاري والصناعي والزراعي .

٢ - اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية او المالية العالمية والمحلية .

٣ - مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي .

٤ - ادارة احتياطات النولة من الذهب والنقد الاجنبي .

- يكون للبنك المركزي مجلس ادارة يباشر السلطات المخولة للبنك طبقا لاحكام هذا القانون ، ويشكل المجلس من محافظ كرئيس ، ونائب محافظ وعدد من الاعضاء لا يقل عن ٣ ولا يتجاوز ٧ ومندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد يكون لهما ما لساير الاعضاء من سلطات وحقوق .

- يعد البنك المركزي بيانا اسبوعيا عن مركزه المالي مقارنا بمركزه خلال الاسبوع السابق .

- يقوم البنك باعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى اى اجر عن الخدمات التى يؤديها لها . ويجوز للبنك - بعد موافقة مجلس ادارته - ان يقوم بالاعمال المصرفية للأشخاص الاعتبارية العامة الاخرى بالشروط ذاتها .

- ينوب البنك عن الحكومة في ادارة الدين العام واصداره والقيام بخدماته واستهلاكه ويعطى البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية او خارجية .

- يجوز للبنك ان يقدم قروضا للحكومة لتغطية ما قد يكون فى الميزانية العامة من عجز موسمى بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة فى خلال السنوات الثلاث السابقة ، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لثلاثة اشهر اخرى وهكذا على ان تودى خلال اثني عشر شهرا على الاكثر من تاريخ تقديمها .

- يكون للبنك المركزي وحده امتياز اصدار اوراق النقد ، ويحدد وزير المالية والاقتصاد - بعد اخذ رأى البنك - فئات اوراق النقد التى يجوز اصدارها وانساعها ورسمها وغير ذلك من المواصفات . ويجب ان تحمل هذه الاوراق توقيع محافظ البنك المركزي .

- يكون لاوراق النقد التى يصدرها البنك المركزي قوة ابراء غير محدودة .

- يجب ان يقابل اوراق النقد المتداول بصفة دائمة ويقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد اجنبي وصكوك اجنبية وسندات الحكومة المصرية واذونها وسندات مصرفيه تضمنها الحكومة المصرية واوراق تجارية قابلة للخصم . ويحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الاصدار بقرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد انواع ونسب الاصول الاخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى البنك .

البنوك الاخرى

١ - احكام عامة

- يحظر على اى فرد او هيئة او منشأة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون ان تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتماد اى عمل من اعمال البنوك .

ويستثنى من ذلك

١ - المؤسسات العامة التى تباشر عملا من هذه الاعمال فى حدود القرار الصادر بانشائها .

٢ - البيوت المستغلة بتسليف النقود على رهونات .

٣ - الشركات العقارية وغيرها من الهيئات التى تقوم بتقسيم الاراضى او باقامة المباني وبيعها بالاجل .

- يقدم طلب التسجيل الى البنك المركزي وفقا للشروط والاوزاع التى تقرها اللائحة التنفيذية .

- يتم التسجيل فى سجل خاص يعد لذلك فى البنك المركزي وفقا للشروط الآتية:

١ - ان تكون المؤسسة متخذة شكل شركة مساهمة مصرية او شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس وان تكون اسهمها جميعا اسمية ومملوكة لمصريين دائما .

٢ - ان يكون رأس مالها المدفوع لا يقل عن خمسمائة الف جنيه مصرية .

٣ - ان يكون أعضاء مجلس ادارتها والمسؤولون عن الادارة فيها مصريين .

٤ - ان يوافق مجلس ادارة البنك المركزي على تسجيلها .

— على البنوك أن تقدم إلى البنك المركزي بيانات شهرية عن مركزها المالي في المواعيد وطبقا للتأديح التي ينص عليها في اللائحة التنفيذية .

— على كل بنك أن يقدم للبنك المركزي صورة من كل تقرير يقدم إلى المساهمين عن أعماله وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديمه ، وصورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ انعقاد الجمعية .

— على كل بنك أن يقدم إلى البنك المركزي كافة ما يطلبه من بيانات وإيضاحات عن العمليات التي يباشرها والبنك المركزي — عند الاقتضاء وبعد موافقة وزير المالية والاقتصاد — أن يندب موظفا أو أكثر من قائمة معتمدة من وزير المالية والاقتصاد للاطلاع على دفاتر وسجلات البنك ويتم الاطلاع في مقر البنك .

— يجب أن تكون للبنك أموال في مصر تعادل قيمتها على الأقل مقدار التزاماته المستحقة الاداء في مصر قبل دائنيه علاوة على مبلغ لا يقل على الحد الأدنى لرأس المال المدفوع . وفي تطبيق هذا الحكم يدخل في حساب الأموال الموجودة في مصر الأموال التي يسمح للبنك بالاحتفاظ بها في الخارج .

— يجوز للبنوك أن تكون فيما بينها اتحادا أو أكثر على أن يعتمد نظامه مجلس إدارة البنك المركزي . وتكون مهمة الاتحاد الاتفاق على أسعار الخدمات المصرفية أو على اتباع نظم وأجراءات موحدة والتشاور في المسائل المشتركة وغيرها من المسائل التي تهم الأعضاء . ويكون لكل بنك حق الانضمام إلى الاتحاد على أن يلتزم بمراعاة نظامه ويعين محافظ البنك المركزي مندوبا لدى الاتحاد يكون له الحق في حضور جلسات والاشتراك في مناقشاته دون أن يكون له صوت معدود في المداولات . وتعرض قرارات الاتحاد المتعلقة بأسعار الخدمات المصرفية على مجلس إدارة البنك المركزي . وله أن يقرها أو يرفضها أو يعدلها ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

— لا يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر إلا بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي .

— لا يجوز لأي بنك وقف عملياته إلا بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي . ويصدر الترخيص بعد التثبت من أنه أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته قبل أصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين .

— يجوز شطب تسجيل البنك في الأحوال الآتية :

(١) إذا تبين أنه يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له ولم يقم بإزالة المخالفة في خلال المدة وبالشروط التي يعينها مجلس إدارة البنك المركزي .

(٢) إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة .

(٣) إذا توقف عن مزاولة أعماله .

(٤) إذا اشهر إفلاسه أو تقرر تصفته .

(٥) إذا اندمج في بنك آخر .

(٦) إذا تبين أن التسجيل تم على أساس بيانات خاطئة قدمها البنك ، ويتم الشطب بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بأغلبية ثلثي الأصوات بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد .

— يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد عامة للرقابة والإشراف على البنوك طبقا لأحكام هذا القانون تتناول بوجه خاص تنظيم المسائل الآتية : —

(١) إنشاء وتنظيم إدارة للرقابة على البنوك .

(٢) الطريقة التي تتبع في تقدير الأنواع المختلفة لأصول البنك .

(٣) تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان ، وتحديد آجال الاستحقاق .

(٤) تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير .

(٥) تعيين البيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .

ب — أحكام خاصة بالرقابة على البنوك التجارية : —

— يعتبر بنك تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يجاوز سنة .

— يحظر على البنك التجاري أن يباشر العمليات الآتية :

(١) التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة فيما عدا :

(أ) العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو للترفيه عن موظفيه .

(ب) المنقول أو العقار الذي تؤول ملكيته إلى البنك وفاء لدين له قبل الفير، على أن يقوم البنك بتصفيته خلال سنة من تاريخ أيولة الملكية بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار، ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة عند الاقتضاء .

(٢) إصدار أذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب .

(٣) قبول الأسهم التي تكون منها رأس مال البنك بصفة ضمان لقروض أو التعامل في هذه الأسهم أو امتلاكها ما لم تكن هذه الأسهم قد آلت ملكيتها إلى البنك وفاء لدين له قبل الفير على أن يقوم البنك ببيع هذه الأسهم خلال سنة من تاريخ أيولة الملكية .

(٤) امتلاك اسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للشركة وبشرط ألا تجاوز القيمة الاسمية للاسهم التي يملكها في هذه الشركات مقدار رأس ماله المدفوع واحتياطياته .

- يحظر على البنوك التجارية اعطاء قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أي نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك أو لاية منشأة يكون أعضاء مجلس ادارته شركاء فيها أو أعضاء في مجالس ادارتها وذلك بصفتهم الشخصية .

- لمجلس إدارة البنك المركزي أن يضع قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنوك التجارية ، ويجوز وفقا لمقتضيات حالة الائتمان أن تتناول هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية :

(١) تحديد نسبة ونوع الاموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية .

(٢) تعيين الوجوه التي يحظر على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها وتحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الأصول المعرضة لتقلبات شديدة في قيمتها وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات .

- على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزي وبلون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزي . ويتعين على البنك المركزي في حالة زيادة هذه النسبة أن يعطى البنوك التجارية مهلة مقدارها ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ ابلاغها بقرار الزيادة .

- إذا نقص رصيد البنك التجاري في البنك المركزي عما يجب أن يكون عليه ، جاز للبنك المركزي أن يقرر خصم مبلغ من رصيد البنك التجاري لا يجاوز ١/٤٪ (ربع في المائة) من العجز ويضاف هذا المبلغ الى الحساب الخاص بالرقابة على البنوك التجارية وإذا جاوز العجز ٥٪ مما يجب أن يكون عليه الرصيد أو إذا استمر العجز لمدة تجاوز شهرًا جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يفرض على البنك التجاري عدم اعطاء قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص . ويتعين على البنك التجاري أن يقدم للبنك المركزي البيانات الخاصة بتطبيق هذه المادة وفقا للنماذج وفي المواعيد التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي .

ج - احكام خاصة بالرقابة على البنوك غير التجارية :

- يقصد بالبنوك غير التجارية البنوك التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعى أو الصناعى والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من اوجه نشاطها الاساسية .

- يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد خاصة للرقابة على كل نوع من البنوك غير التجارية ، وتتناول هذه القواعد بوجه خاص ما يأتى :

(١) شروط قبول الودائع .

(٢) القواعد الخاصة بالاشتراك فى تأسيس منشآت أخرى أو شراء أسهمها .

(٣) الحد الأقصى لقيمة السندات التي يجوز لها إصدارها وشروط هذا الإصدار .

- لا يجوز للبنوك العقارية شراء العقارات المرهونة لصالحها إلا في حالات التنفيذ على هذه العقارات بالتطبيق لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وعلى البنوك أن تبيع هذه العقارات خلال خمس سنوات من تاريخ ايلولة ملكيتها اليها .

- لا يجوز للبنوك العقارية أن تعقد سلفيات تجاوز مدتها ثلاثين سنة .

- السلف التي تقدمها البنوك الصناعية يكون لها امتياز على المحال الصناعية والتجارية ، وكذلك العدد والآلات المستغلة في النشاط الصناعى والتجارى .

- لا يجوز للبنوك العقارية أو للبنوك الصناعية أن تقدم سلفيات من أي نوع لاي عضو من أعضاء مجالس ادارتها أو لاية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارة البنك شركاء فيها أو أعضاء في مجالس ادارتها وذلك بصفتهم الشخصية .

د - وسائل تنظيم الائتمان

يقوم البنك المركزي بعقد عمليات ائتمان مع البنوك الخاضعة لاحكام هذا القانون طبقا للشروط والافاضاع التي يحددها مجلس إدارة البنك . ويحدد المجلس أسعار الخصم وأسعار الفائدة حسب طبيعة هذه العمليات وأجلها ومقدار الحاجة اليها وفقا لسياسة النقد والائتمان .

- يحدد وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع مجلس إدارة البنك المركزي العمليات التجارية العادية التي يجوز للبنك مباشرتها .

- يجوز للبنك المركزي في حالة نشوء اضطراب مالى أو طارئ آخر يؤثر في ثبات حالة الائتمان أو يدعو الى مواجهة احتياجات ضرورية في السوق المالية أن يقدم للبنوك قروضا استثنائية بضمن أي أصل من أصولها يعينه مجلس إدارة البنك على أن تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها والشروط الاخرى للقواعد التي يقررها المجلس المذكور .

- يجوز للبنك أن يتعامل بالشراء أو البيع في السوق المفتوحة في الاوراق الحكومية المصرية والاوراق المضمونة من الحكومة والسندات التي يعينها مجلس ادارته والكمبيالات والسندات الاذنية وغيرها من الاوراق التجارية ، وتعقد هذه العمليات بقصد زيادة أو انقاص الاموال التي تتداولها البنوك التجارية أو غيرها وفقا لسياسة النقد والائتمان .

- يجوز للبنك أن يقوم بضمان القروض والاستثمارات التي تعقد مع هيئات أو منشآت
مصرية أو أجنبية أو دولية وفقا للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع وزير المالية
والاقتصاد .

- تنشأ في البنك المركزي إدارة مركزية لتجميع احصائيات الائتمان المصرفي .

- يتعين على البنوك وكذلك المنشآت الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من وزير
المالية والاقتصاد أن تبلغ هذه الإدارة ببيان عن مركز كل عميل يتمتع بتسهيلات
ائتمانية تجاوز القيمة التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس إدارة البنك المركزي .

- تعد الإدارة المركزية لتجميع احصائيات الائتمان المصرفي بيانا مجمعا عن
التسهيلات التي تمنحها البنوك والمنشآت لكل عميل دون ذكر أسماء تلك البنوك أو
المنشآت . ويجوز لأي بنك أو منشأة أن يطلع على البيان المجمع الخاص بأي عميل
يطلب منه تسهيلات ائتمانية أو أن يطلب مستخرجا من هذا البيان المجمع وذلك طبقا
للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة البنك المركزي .

- يكون لموظفي البنك المركزي الذين يصدر باختصارهم قرار من وزير المالية
والاقتصاد بناء على طلب محافظ البنك المركزي صفة الضبطية القضائية فيما يختص
بتنفيذ أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

٤ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن
انتقال ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة (الصادر في ١١ فبراير ١٩٦٠)

- يعتبر البنك الأهلي المصري مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة .

- تتحول أسهم البنك الأهلي المصري إلى سندات على الدولة لمدة اثنتي عشرة سنة
وبقائدة قدرها ٥٪ سنويا ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب اقفال بورصة
القاهرة في يوم ١١ فبراير ١٩٦٠ .

- يكون تداول السندات وفق النظم التي كان يتبعها البنك بالنسبة لتداول
أسهمه .

- يظل البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة ويستمر في مباشرة كافة
الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

٥ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن
البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري (الصادر في ١٩ يوليو ١٩٦٠) .

أولا - البنك المركزي المصري :

- تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى ((البنك المركزي

المصري)) تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزي المنصوص عليها في قانون
البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

- تؤول إلى البنك المركزي في تاريخ العمل بهذا القانون الأصول والخصوم الآتي
بيانها ويحل البنك المركزي محل البنك الأهلي المصري فيما له من حقوق وماعليه من
التزامات متعلقة بهذه الأصول والخصوم .

(١) أصول وخصوم قسم الإصدار بالبنك الأهلي المصري .

(٢) خصوم قسم العمليات المصرفية بالبنك الأهلي المصري المتعلقة بحسابات
الحكومة وحسابات الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار
من وزير الاقتصاد وحسابات المنظمات الدولية النقدية والائتمانية وودائع البنوك
وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع الدائنة وكذلك نصف رأس المال ونصف
الاحتياطيات غير التخصيصية بما في ذلك الاحتياطي القانوني والخاص ، وأصول تقابل
هذه الخصوم من الذهب ومن العملات الأجنبية فيما يزيد على احتياجات البنك
الأهلي المصري القائمة وقت العمل بهذا القانون والقروض الممنوحة للبنوك والقروض
الممنوحة بضمان الحكومة وحسابات المقاصة واتفاقات الدفع المدينة والصكوك
الأجنبية .

(٣) التزامات البنك الأهلي المصري المرصدة الخاصة بعمليات الحكومة والأشخاص
الاعتبارية العامة الأخرى والقيود المقابلة لهذه الالتزامات .

- تعد للبنك المركزي ميزانية افتتاحية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية تبين فيها
الأصول والخصوم المنصوص عليها .

- يشكل مجلس إدارة البنك المركزي من محافظ يرأس المجلس ونائب محافظ
واثنين يمثلان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وممثل عن وزارة الخزانة ورؤساء
مجالس دارات البنوك التجارية والمتخصصة أو من ينوب عنهم من أعضاء مجالس
الإدارة ، وثلاثة من كبار المستغلين بالمسائل النقدية والمالية ويصدر بتعيينهم قرار من
رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

- يتولى البنك المركزي مراولة العمليات المصرفية العادية للحكومة والأشخاص
الاعتبارية العامة الأخرى وعمليات الائتمان مع البنوك طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٧ ، ويحظر عليه مزاوله هذه العمليات لغیر الهيئات المذكورة .

- للبنك المركزي حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر وسجلات البنوك ويتم هذا
الاطلاع في مقر كل منها ، ويقوم به مفتشو البنك المركزي ومعاونوهم الذين يندبهم
محافظ البنك المركزي لهذا الغرض من قائمة معتمدة من وزير الاقتصاد ، ويبلغ
البنك المركزي نتائج التفتيش وتوصياته في شأنها إلى وزير الاقتصاد .

- تعتبر أموال البنك أموالا خاصة .

ثانيا - البنك الاهلى المصرى :

- يراول البنك الاهلى المصرى دون اى قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط والحدود ذاتها التى تخضع لها البنوك التجارية وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، ويعتبر البنك المذكور مسجلا لدى البنك المركزى فى السجل المخصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون سالف الذكر ، وعليه تقديم البيانات والمستندات المطلوبة .

- تعد للبنك الاهلى ميزانية افتتاحية تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية وتشمل اصول والخصوم التى تحدد بقرار من وزير الاقتصاد .

- تعتبر اموال البنك اموالا خاصة .

ثالثا - احكام انتقالية وختامية :

- يظل لاوراق النقد المتداولة التى أصدرها البنك الاهلى المصرى قبل العمل باحكام هذا القانون قوة ابراء غير محدودة

٦ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الاساسى للبنك الاهلى المصرى (الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠)

- البنك الاهلى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تزاوول دون اى قيد جميع العمليات المصرفية العادية وذلك بالشروط وفى الحدود التى تخضع لها البنوك التجارية وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

- يكون مركز البنك ومحل القانونى مدينة القاهرة ، ويجوز للبنك ان ينشئ له فروع او توكيلات فى اقليم مصر او فى الخارج وفقا لما تستدعيه حاجة العمل .

- حدد رأس مال البنك بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات على الوجه الاتى :

(١) مبلغ مليون ونصف مليون جنيه قيمة نصف رأس مال البنك الاهلى المصرى الذى يتبقى بعد ايلولة النصف الآخر الى البنك المركزى المصرى اعتبارا من اول يناير ١٩٦١ وفقا لحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) مبلغ مليون ونصف مليون جنيه يؤخذ من نصف الاحتياطيات غير التخصيصية للبنك الاهلى المصرى الذى يتبقى بعد ايلولة النصف الآخر الى البنك المركزى المصرى اعتبارا من اول يناير ١٩٦١ وفقا لحكم المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ .

- يقوم البنك الاهلى المصرى بجميع الاعمال المصرفية وعلى وجه خاص الاعمال الاتية :

(١) قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وعقد القروض المختلفة الآجال فى مقابل مختلف أنواع الضمانات .

(٢) اصدار الاسهم والسندات والقيام بتنظيم الاكتتابات العامة وقبولها والقيام بكافة الاعمال المتعلقة بالاوراق المالية .

(٣) تحصيل ودفع الاوامر واذون الصرف وغيرها من الاوراق ذات القيمة .

(٤) اصدار السندات والكمبيالات والشيكات والاذون سواء كانت تدفع فى اقليم مصر او فى الخارج فيما عدا الاذن القابلة للدفع لحاملها وقت الطلب وكذلك خصم وتداول الكمبيالات والسندات والاذون من اى نوع مما يدفع فى اقليم مصر او فى الخارج .

(٥) اعمال الخزائن .

(٦) القيام بوظيفة امناء التثمين نيابة عن الغير .

(٧) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة .

(٨) الاتجار بالمعادن الثمينة .

(٩) مباشرة اعمال الصرف الاجنبى .

(١٠) مباشرة العمليات الاخرى التى تستلزمها اعمال البنك .

وعلى وجه العموم مباشرة جميع الاعمال المصرفية والتجارية لحساب البنك او لحساب الغير او بالاشتراك معه .

٧ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شان بعض الاحكام الخاصة بالبنوك (الصادر فى ٢١ مارس ١٩٦٥) .

- يحول كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر وبنك بور سعيد الى شركة مساهمة عربية .

- يضع مجلس ادارة البنك المركزى المصرى احكام النظام الاساسى للبنوك المذكورة بعد تحويلها الى شركات مساهمة عربية .

٨ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ بتطوير الجهاز المصرفى (الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧١)

- تحدد اختصاصات وحدات الجهاز المصرفى فى جمهورية مصر العربية على الوجه التالى :

اولا - البنك الاهلى المصرى :

ويختص بشئون التجارة الخارجية ومباشرة جميع العمليات المصرفية الخاصة بها استيرادا وتصديرا .

ثانيا - بنك مصر ودمج فيه بنك بورسعيد :

ويختص بشئون التجارة الداخلية ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدة التجارة الداخلية الى جانب تمويل الحاصلات الزراعية .

ثالثا - بنك الاسكندرية ودمج فيه البنك الصناعى :

ويختص بشئون الانتاج ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدة الانتاج الصناعية والزراعية والحرفية .

رابعا - البنك العقارى المصرى ودمج فيه بنك الائتمان العقارى :

ويختص بشئون التشييد والاسكان وتقديم الخدمات المصرفية لعمليات التشييد ومباني الاسكان والمرافق .

خامسا - بنك القاهرة :

ويختص بشئون الخدمات ، وتقديم الخدمات المصرفية لوحدة القطاع العام التى تباشر عمليات الخدمات .

- يترك للقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك .

- يستمر البنك الاهلى المصرى فى القيام بخدمة شهادات الاستثمار .

- يمنح الجهاز المصرفى مهلة اقصاها ١٩٧٢/٦/٢٠ لتنسيق اعماله بما يتفق مع هذا النظام وبحيث تزاوّل البنوك نشاطها بالاضاع الجديدة ابتداء من السنة المالية ١٩٧٣/٧٢ .

- الملحق الاحصائى :

بعض المقاييس والاوزان المستخدمة فى مصر

١ جنيه مصرى = ٥ ريال	= ١٠٠ قرش = ١٠٠٠ مليم
١ فدان = ١٠٢٨ را ايكرا	= ٢٠١ متر مربع
١ طن متري = ١٠ كوينتال	= ١٠٠٠ كيلوجرام
١ قنطار متري (قطن شعر)	= ٥٠))
١ اردب متري (بذرة قطن)	= ١٢٠))
١ اردب متري (ارز مقشر ومبيض)	= ٢٠٠))
١ ضريبة متري (ارز شعر)	= ٩٤٥))
١ اردب متري (قمح)	= ١٥٠))
١ اردب متري (فول)	= ١٥٥))
١ اردب متري (ذرة)	= ١٤٠))
١ اردب (شعر)	= ١٢٠))
١ اردب (فول سودانى)	= ٧٥))

مصادر البيانات :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالنسبة لجميع الجداول الاحصائية فيما عدا مايتعلق منها بوسائل الدفع والعوامل المؤثرة عليها والنقود والبنوك التجارية وحسابات غرف المقاصة والقيود المدينة في حسابات العملاء حيث مصدرها جميعا البنك المركزى المصرى ، اما ارقام ١٩٧١/٧٠ بالنسبة للبنود من ١ الى ٥ فمصدرها تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى في عام ١٩٧١/٧٠ ، وزاره التخطيط ، وكذلك الاحتياطيات الاجنبية المصرية فمصدرها :

I.M.F. International Financial Statistics

- وبالنسبة للبند (٧ - ج) فقد احتسب في البنك بقسمة انتاج المحاصيل (البند ٧ - على المساحة المحصولية (البند ٧ - ١)

- هذا وللحصول على بيانات للفترة ما بين ١٩٦١/٦٠ و ١٩٦٦/٦٥ فيمكن الرجوع الى النشرة الاقتصادية للبنك .

وقد استخدمت المختصرات التالية للدلالة على :

... بيانات غير متوفرة

- لا يوجد .

اهم المؤثرات الاحصائية في مصر

١٩٧١/٧٠ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦١/٦٠

١ - الانتاج القومى (بالاسعار الجارية)

مليون	جنيه	الزراعة
١١٠١,١	١٠٧٥,١	٩٧٧,٧
٢٤٦٤,٠	٢٢٥٢,٤	٢٠٧١,٩
٦٠,٣	٦٠,٤	٥٤,٧
٢٥٥,٢	٢٦٥,٦	٢٣١,٦
٢٢٩,٣	٢١٦,٣	١٨٩,٩
٢٢١,٥	٢٠٧,٨	٢٨٩,٢
١٢٦,٥	١٢٤,٣	١٢١,٣
٢٠,٤	١٩,٥	١٨,٤
١٠٦٠,٦	٩٨٥,٢	٩٠١,٩
-	-	-
٨٥٠,٠	١٩٣٥,٤	١٨٢٥,٩
٩٢٨,٩	٤٣,٥	٤٣,٥
٨٨٤,٠	١٧٦٩,٢	١٤١,٩
٥٨٢,٧	١١٥٢,٣	١٠٠,٥
١١٥٢,٣	٢٢,٠	١٤٦,٥
١٩٦,٠	٢٥٤,٧	١٩٦,٠
٧٧,٥	٨٠,٢	٧٧,٥
١١,٣	١٦,٢	١١,٣
٣٩٦,٧	٧٠١,٨	٣٩٦,٧
-	١٤,٤	-

فروق احصائية

٥٦٤٨,٩ ٥٣٠٦,٦ ٤٨٥٦,٦ ٤٥١٨,١ ٤٣٧٤,٩ ٤٢٢٠,٧ ٢٦٨٥,٥

الاجمالى

* ارقام اولى

١٩٦١/٦٠ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦٦/٦٦ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٧١/٧٠

٢ - اجمالي التكوين الراسمالي الثابت :
(بالاسعار الجارية)

مليون جنيه	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الزراعة	١٦,٦	٣٠,٧	٣١,٣	٢٤,٩	٢٥,٦	٢٧,٠	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٧,٩
الرى والصرف	١٤,٨	٣٢,٦	٣٤,٤	٢٥,١	٢٥,١	٢٩,١	٢٩,١	٢٩,١	٢٩,١	٢٩,١	٢٩,١
السد العالي	٦,٨	١٩,٠	١٦,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥
الصناعة	٦٧,٨	١٠٠,٦	٩٨,٤	٨٥,٨	١٠١,١	١٢٣,١	١٢٣,١	١٢٣,١	١٢٣,١	١٢٣,١	١٢٣,١
الكهرباء	٥,٦	٦١,١	٦٩,٣	٥٢,٩	٣١,٩	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٧,٣
التشييد	...	٦,٨	٣,٩	١,٠	٢,٦	٣,٤	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
النقل والواصلات	٦٨,٩	٤٩,٤	٤٢,٦	٣٥,٣	٢٧,٧	٧٠,٣	٨١,٣	٨١,٣	٨١,٣	٨١,٣	٨١,٣
قناة السويس	٥,٩	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥

* ارقام اولية .

١٩٦١/٦٠ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦٦/٦٦ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٧١/٧٠

٤,٥	٣,٦	٢,٧	٠,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٢٦,٥	٢٦,٥	٤٦,٩	٤١,٧	٤٢,٣	٤٢,٣	٤٢,٣	٤٢,٣	٤٢,٣	٤٢,٣	٤٢,٣	٤٢,٣
١٦,٨	١٠,٩	٥,٨	٤,٢	٨,٦	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤
١٥,٦	١٨,٠	١٥,٤	١٠,٩	١٢,٤	١٧,٣	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٤

٢٥٦,٠ ٢٥٥,٥ ٢٤٣,٥ ٢٩٨,٠ ٢٦٥,٨ ٢٨٣,٨ × ٢٢٥,٦

٣ - الدخل المحلى الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج) :
(بالاسعار الجارية) مليون جنيه

٧٧٤,١	٧٧١,٩	٦٨٨,٣	٦٤٤,٤	٦١٢,٣	٦٠٨,٥	٤٠٢,٧	»
٦١١,٩	٥٤٢,٠	٥٠٣,٩	٤٦٠,٣	٤٧٧,٤	٤٦١,١	٢٨٥,٦	»
٤٠,٠	٤١,٨	٣٥,٧	٣٥,١	٢٥,٢	٢٤,٣	١٢,٢	»
١٢١,٤	١٢٣,٧	١١٠,٣	٨١,٧	٩٤,٣	٩٤,٩	٤٤,٢	»
١٤٧,٤	١٣٠,٩	١١٦,٣	١١٥,٦	٢٠٤,٨	١٩٦,٦	١٠٢,٢	»
٢٢٩,٥	٢٢٩,٠	٢١٥,٩	٢٠٥,٠	١٩٥,٩	١٨١,٥	١٤٥,١	»
١٢٠,٢	١١٨,٢	١١٥,٦	١١٣,١	٧٦,٠	٧٦,١	٧٣,٨	»
١٢,٣	١١,٧	١٠,٨	٩,٩	٩,٤	٩,٢	٦,٨	»
٦٢٤,٩	٥٨٣,٦	٥٤٢,٦	٥٢٢,٧	٤٨٢,١	٤٥٧,٥	٢٩٠,٩	»
—	—	—	—	١٤,٤	١٤,٤	—	»

فروق احصائية

٢٦٩١,٧ ٢٥٥٢,٨ ٢٣٣١,٤ ٢١٨٧,٨ ٢١٩٤,٨ ٢١٢٤,١ ١٣٦٣,٥

الاجمالي

* ارقام اولية .
x لا يشمل قيمة الاراضى

٥١٩٧١/٧٠ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦١/٦٠

٤ - الحالة

٤٠٥٦,٩	٤٠٤٨,٣	٣٩٦٤,٩	٣٨٩٧,٤	٣٨٦٤,٦	٣٨٧٧,٢	٣٦٠٠,٠	بالالف
٩٤٦,٦	٩١٦,١	٨٩٠,٧	٨٦٧,٣	٨٤٦,٧	٨٤١,٧	٦٢٥,٦	»
٣٠,٤	٢٢,٨	٢٠,٣	١٨,٥	١٨,٣	١٨,٥	١٣,١	»
٣٦٥,٨	٣٨٧,٩	٣٣٨,٠	٢٥٩,٨	٢٠٧,٦	٣٢٨,٠	١٦٦,٠	»
							التشييد
							النقل والواصلات
٣٥٦,٦	٣٤٧,٢	٣٣٥,٧	٣٣٠,٤	٣٢٤,٥	٣٠٧,٨	٢٥٢,٧	»
٨١٥,٦	٨٠١,٧	٧٩٤,٣	٧٨٥,٨	٧٦٧,٧	٧٥٢,٥	٦٦٣,٠	»
١٣٧,٠	١٣٦,٣	١٣٥,٨	١٣٤,٣	١٣٢,٦	١٢١,٩	١٦,٠	»
٣٥,٤	٣٣,٧	٣٢,٤	٣٢,٢	٣١,٦	٣١,٢	٢٤,٣	»
١٦٢٠,٧	١٥٨٠,٧	١٥٣٩,١	١٥٠٦,٩	١٤٥٠,٢	١٤٢٧,٧	١١٥١,٢	»
							أخرى
٨٣٦٥,٠	٨٢٧٤,٧	٨٠٥١,٢	٧٨٢٧,٦	٧٦٢٣,٨	٧٦٠٦,٥	٦٥١١,٩	»
							الإجمالي

* ارقام اولى .

٥١٩٧١/٧٠ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦١/٦٠

٥ - الاجور : (بالاسعار الجارية)

مليون جنيه

٢٢٥,٤	٢١٨,٤	٢١٠,٧	٢٠١,٣	٢٠٤,٩	١٩٧,١	٩٩,٠	الزراعة
١٨٧,٢	١٧٥,٧	١٦٦,٢	١٦٠,٠	١٥٥,٢	١٥٤,٢	٧٨,٤	»
٧,٩	٦,٣	٥,٩	٤,٧	٥,٠	٤,٩	٣,٣	»
٦٩,٧	٧١,٦	٦١,٧	٤٧,٢	٥٥,٥	٥٦,٠	٢٧,٣	»
٩٢,٢	٨٥,٣	٨٢,٤	٧٨,٤	٧٥,٧	٧٣,٨	٤٣,٣	»
١٣٢,٧	١٢٦,٧	١٢١,١	١١٧,٨	١١٠,٥	١٠٦,٤	٧٦,٩	»
١٠,٨	١٠,٧	١٠,٧	١٠,٦	١,٩	١,٨	١,٨	»
٨,٧	٨,٣	٨,٠	٨,٠	٧,٧	٧,٥	٤,٨	»
٥١٢,٨	٤٧٦,٧	٤٣٨,٩	٤٠٤,٢	٣٨٥,٨	٣٧٧,٤	٢٣١,٧	»
							أخرى
١٢٤٧,٤	١١٧٩,٧	١١٠٥,٦	١٠٣٢,٢	١٠٠٢,٢	٩٧٩,١	٥٦٦,٥	»
							الإجمالي

* ارقام اولى

١٩٦١/٦٠ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٧١/٧٠

٦ - الصناعة :

١ - أهم المنتجات التمدينية :

البتروال الخام ٢٢ الف طن
الفرسولات ٥٧٠ الف طن
المنجنيز ٧٧٦
خام الحديد ٧٤٠
الملح ٥٠٧

ب - أهم المنتجات الغذائية :

سكر ٣٢٩ الف طن
زيت بذرة القطن ١٢١
طوم مجفئة ٩٥١
خضروات وبقول مجفولة ١٤٩٧
فواكه مجفولة ٥٦
صلصة طماطم ٩٧٩
جبن بأنواعه ١٠١
لبن مبستر ١٠
مياه غازية ٤٩٢ مليون زجاجة
بيرة ١٣ مليون لتر
نبيذ ١٧٥٠ الف لتر
مشروبات روحية ١٧٠٣
كحول ١٥ مليون لتر
سجائر وتبغ ١٣ الف طن

* ارقام أولية .
+ بالطن

١٩٦١/٦٠ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٧١/٧٠

ج - أهم منتجات الفزل والنسيج :

فزل القطن ١٠٨ الف طن
منسوجات قطنية ٧٣
فزل الصوف ٨
نسيج الصوف ٣
فزل الحرير الصناعي ١٣
منسوجات الحرير ٩
فزل الجوت ١٨
نسيج الجوت ١٦

* ارقام أولية .
+ بالليون متر

١
٢
٣
٤

١٩٦١/٦٠ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٧١/٧٠

د - اهم المنتجات الكيماوية :

الف طن	١٠٧	٨٠	الف طن
صابون	١٠٠	٦٠	١٣٧
ورق	٢٤٧	٢٧٠	١٣٤
الف	٢٥٠	—	١٢١
اطارات خارجية للسيارات	٢٩٨	٢٠٦	٢٦٤
للموتوسيكلات والدراجات	٤٠٧	—	٢٨٤
انابيب داخلية للسيارات	—	—	٢٨٩
للموتوسيكلات والدراجات	٢٥٤٢	٢٠٦٧	٢٩٢
اسمنت بأنواعه	٢٥٣	١٨٥	٢٥٠٠
سماد سوبر فوسفات	٢٢٥	٢٦٥	٢٥٣
سماد نترات الجير (١٥٥ ٪)	٢٧٠	—	—
سماد نترات البوتاشور (٣١ ٪)	—	—	٣٧٧
سماد سلفات البوتاشور	٨٨	—	٣٧٧
سماد توماس فوسفات	٢٤	—	٢٠
حامض كبريتيك	٢٠٩	١٠١	٢٢

* ارقام اوليه .

١٩٦١/٦٠ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٧١/٧٠

ه - اهم المنتجات البترولية :

الف طن	٨٤٣	٢٥٤	الف طن
بنزين	٨٩٧	٤٣٥	٦١٧
كبريتين	٤٤٢٦	٢٧٨١	٢٢١٥
مازوت	٣٢٣	٢١٠	٦٧٢
ديزل	٩٥٩	٣٥١	٦٧٢
سولار	١٥٠	١١٤	٦٧
اسفلت	٦٤	٢٣	٩
بوتاجاز	—	—	—

و - اهم المنتجات الكهربائية :

الف	١٧	الف
ثلاجات كهربائية	١٨	٢٠
غسالات كهربائية	٨٣	١٥٧
اجهزة راديو	١٦٦٥	١٢٢١
اجهزة تكييف الهواء	٥٤	٦٣
اجهزة تليفزيون	—	—

* ارقام اوليه .

١٩٦١/٦٠ ١٩٦٦/٦٥ ١٩٦٧/٦٦ ١٩٦٨/٦٧ ١٩٦٩/٦٨ ١٩٧٠/٦٩ ١٩٧١/٧٠

ز - اهم منتجات مواد البناء :

	٧٨٣	٦٩٠	٦١٩	٨١٥	٩١٣	٨٢٠	مليون
طوب احمر	٧٨٣	٦٩٠	٦١٩	٨١٥	٩١٣	٨٢٠	مليون
طوب رمل	٢١	١٨	١٥	٢١	٢٣	١٠	"
بلاط اسمنتي	٠٠٠	٢	١	٢	٣	٢	مليون ٢٢

ح - اهم منتجات الصناعات الهندسية :

	٤٢٧١	٣١٣٩	٢٧٣٤	٧٩١	١٩٣	١٨١٤	٣٦٠	عدد
سيارات ركوب	٤٢٧١	٣١٣٩	٢٧٣٤	٧٩١	١٩٣	١٨١٤	٣٦٠	عدد
سيارات نقل	١٢٠١	١١١٧	١١٦٥	٣٦٢	٧٥٦	٢٩٦	٩٠٧	"
سيارات اتوبيس	٤٠٧	٣٣٦	٣١٠	٣٦١	١٩١	١١٥٥	٢٧٢	"
وشاشيات	١٠٧٢	١٠٧١	٤٥٩	٧٢٩	٨٩٥	٩٨٤	—	"
جرارات	٢٠٢٣	٢٧٠٦	٢٦٦٢	١٨٦٥	٢١٦٦	١٧٢٤	١١٠٧	"
عربات سكك حديد								الف جنيه

* ارقام اولية

١٩٧١ ١٩٧٠ ١٩٦٩ ١٩٦٨ ١٩٦٧ ١٩٦٦ ١٩٦١

٧ - الزراعة *

١ - المساحة :

	١٥٢٥	١٦٢٧	١٦٢٢	١٤٦٤	١٦٢٦	١٨٥٩	١٩٨٦	الف هكتار
القمح	١٣٤٩	١٣٠٤	١٢٤٦	١٤١٣	١٢٤٥	١٢٩١	١٣٨٤	"
الذرة الشامية	١٥٢٢	١٥٠٤	١٤٨٤	١٥٥٤	١٤٨٥	١٥٧٥	١٦٠٣	"
الذرة الرفيعة	٤٩٤	٥٠١	٤٧٤	٥٣٢	٥٢٢	٥١٨	٤٥٧	"
الارز	١١٣٧	١١٤٣	١١٩٢	١٢٠٤	١٠٧٥	٨٤٤	٥٣٧	"
قصب السكر	١٩٣	١٨٦	١٧٠	١٥٥	١٣٧	١٣٣	١١٢	"
الفول	٢٨٩	٣٣٠	٣٦٢	٣٢٥	٣٣٦	٤١٨	٣٦١	"
البصل	٣٦	٣٤	٥٦	٣٩	٤٢	٥٨	٥٨	"
الشعير	٧٠	٨٣	١٠٣	١١٧	١٠٧	٩٨	١٢١	"
الفول السوداني	٣٨	٤٣	٤٩	٤٢	٤١	٤٩	٣٣	"

* سنوات لزراعة
* ارقام اولية

١٩٧١ ١٩٧٠ ١٩٦٩ ١٩٦٨ ١٩٦٧ ١٩٦٦ ١٩٦١

ب - إنتاج أهم المحاصيل

الف طن مترى	القمح (زهر)	القمح	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الأرز	قصب السكر	الفل	البصل	الشعير	الفول السوداني
١٤١٨	١٤٠٤	١٤٨٠	١٢١٠	١٢٠٨	١٢٨٩	٩٩٩				
١٧٢٩	١٥١٦	١٢٦٩	١٥١٨	١٢٩١	١٤٦٥	١٤٢٦				
٢٢٤٢	٢٢٩٣	٢٢٦٦	٢٢٩٧	٢١٦٣	٢٢٧٦	١٦١٧				
٨٥٤	٨٧٤	٨١٨	٩٠٦	٨٨١	٨٥٩	٦٣١				
٢٦٨١	٢٦٠٤	٢٥٥٦	٢٥٨٦	٢٢٧٩	١٦٧٩	١١٤٢				
٠٠٠	٦٩٣٠	٦٨٧٨	٦٠٨٣	٥٢٥٧	٥١٨٩	٤١٤٢				
٢٥٦	٢٧٧	٢٩٧	٢٣٨	١٨٨	٣٨١	١٦١				
٥٧١	٤٣٧	٥٦٧	٤٤٤	٥٨٧	٧٠١	٤٦٩				
٧٦	٨٣	١٠٥	١٢١	١٠٠	١٠٢	١٣٣				
٣٣	٣٨	٤٣	٣٦	٣٢	٤٠	٢٥				

* ارقام أولية

١٩٧١ ١٧٠ ١٩٦٩ ١٩٦٨ ١٩٦٧ ١٩٦٦ ١٩٦١

ج - متوسط محصول اللذان من المحاصيل الزراعية الرئيسية:

طن (زهر)	قنطار مترى	اردب	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الأرز	قصب السكر	الفل	الشعير	الفول السوداني
٥,٩٠	٥,٤٨	٥,٧٩	٥,٢٥	٤,٧٢	٤,٤٠	٣,١٩			
٨,٥٥	٧,٧٥	٦,٧٩	٧,١٦	٦,٩١	٧,٥٧	٦,٩٢			
١٠,٩٩	١١,٣٧	١١,٣٩	١٠,٥٦	١٠,٤٠	١٠,٧٨	٧,٢١			
١٢,٣٥	١٢,٤٨	١٢,٢٥	١٢,١٥	١٢,٠٤	١١,٨٥	٩,٨٥			
٢,٣٦	٢,٤١	٢,٢٧	٢,٢٧	٢,٢٤	٢,١٠	٢,٢٥			
٠٠٠	٨٢٩	٨٩٩	٨٦٥	١٠٦٩	٨٦٨	٨٣٥			
٦,٣٢	٥,٩٣	٥,٦٨	٥,٩٥	٤,٠٥	٦,١٧	٣,١٦			
٩,٠٠	٨,٣٤	٨,٤٤	٨,٦٣	٧,٧٤	٨,٦٩	٩,١٤			
١١,٨٠	١١,٩٦	١١,٥٥	١١,٣٩	١٠,٤٢	١١,٠٠	٩,٩٥			

* ارقام أولية

١٠ - توزيع السكان في مصر *

(بالليون نسمة)

السنة	الريف	الحضر	ذكور	اناث	الجملة
١٨٨٢	٥,٥	١,٣	٣,٤	٣,٤	٦,٨
١٨٩٧	٧,٨	١,٩	٤,٩	٤,٨	٩,٧
١٩٠٧	٩,١	٢,٢	٥,٧	٥,٦	١١,٣
١٩١٧	١٠,١	٢,٧	٦,٤	٦,٤	١٢,٨
١٩٢٧	١٠,٩	٣,٣	٧,١	٧,١	١٤,٢
١٩٣٧	١٢,٠	٤,٠	٨,٠	٨,٠	١٦,٠
١٩٤٧	١٣,١	٥,٩	٩,٤	٩,٦	١٩,٠
١٩٦٠	١٦,٢	٩,٩	١٣,١	١٣,٠	٢٦,١
١٩٦٦	١٧,٩	١٢,٢	١٥,٢	١٤,٩	٣٠,١
١٩٠٧	١٥,٦	١٥,٣	٣٠,٩
١٩٦٨	١٦,٠	١٥,٧	٣١,٧
١٩٦٩	١٦,٢	١٥,٩	٣٢,١
١٩٧٠	١٦,٦	١٦,٣	٣٢,٩
١٩٧١	١٧,٢	١٦,٩	٣٤,١

* التوزيع حتى ١٩٦٦ من واقع التعدادات الرسمية أما بعد ذلك فهي تقديرات حسب على أساس ٢٠٢٤ وهو معدل النمو السنوي بين تعدادي السكان عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٦ ، وفي السنوات بعد ١٩٧٠ على أساس معدل جديد للنمو السكاني لفترة ٢٠٢٤ وباخذ المعدل الأخير في الاعتبار التناقص المتعاقد في معدل المواليد في السنوات الأخيرة . وقد حسب المعدل بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

** لا تشمل على سكان الحدود .

(بالليون جنيه)

(١١) وسائل الدفع والمعامل المؤثرة عليها

في آخر يونيو

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦١
٥٠٥,٩	٤٧٤,٩	٤٣٩,٠	٤١٦,٥	٤٣٢,٦	٤٣٧,٥	٢٠٧,٨
٤٩٤,٧	٤٦٢,٧	٤٢٣,٠	٤٠٤,٢	٤٢٠,٠	٤٢٣,٧	١٩٤,٨
١١,٢	١٢,٢	١٣,٠	١٢,٣	١٢,٦	١٣,٨	١٣,٠
٢٦٩,٥	٢٨٦,٦	٢٥١,٨	٢٢٣,٣	٢٢٦,٦	٢٣٠,١	١٩٩,٧
٧٧٥,٤	٧٦١,٥	٦٨٧,٨	٦٤٩,٨	٦٦٩,٢	٦٦٧,٦	٤٠٧,٥
٣٣٢,٢	٣٢٧,٩	٣٢٠,٥	٢٨٦,٥	٢٧٥,٢	٢٥٨,٩	١٣٠,٦
٢٥٢,٥	٢٧٤,٠	٢٥٠,٦	٢١٨,٧	٢٠٢,٠	١٨٢,٣	٨٩,٠
٧٩,٧	٧٣,٩	٦٩,٩	٦٧,٨	٧٣,٢	٧٦,٦	٤١,٦
١٣٧,٥	١٢٢,٠	١١٢,٨	١٠٧,٨	٩٦,٧	١١١,١	٩٠,٤
٢٢٠,٦	٢٠٨,٦	٢١٨,٦	٢١٨,٢	٢٠١,١	٢٠١,٦	١٢٢,٨
٤٨,٦	٣٢,٥	٣٨,٧	٤١,١	٣١,١	٣٤,٩	٥٠,٧
١٤٩,١	١٤٧,٢	١٤٤,٦	١٣٥,٢	١٣١,٦	١٢٤,١	٥٧,١
٣٢,٩	٢٨,٩	٢٥,٣	٢١,٩	٢٨,٤	٤٢,٦	١٥,٠
٧٠٠,٣	٦٧٨,٥	٦٥١,٩	٦١٢,٥	٥٧٢,٠	٥٧١,٦	٣٤٣,٨

وسائل الدفع :

(أ) صافي الدخل المدد له خارج البنوك

(١) صافي النقد المددول

(٢) الدخل المساعدة

(ب) الودائع الجارية الخاصة

المجموع

العوامل المؤثرة على وسائل الدفع :

١ - الخصوم

(أ) شبه النقد

(١) الودائع لأجل والتوفير لدى البنوك

(٢) ودائع صندوق توفير البريد

(ب) الودائع الحكومية

(ج) ودائع أخرى

(١) حسابات المقاصة وأخرى بالعمل

المصريه

(٢) ودائع الاموال المقايه الامريكيه

(٣) حسابات صندوق النقد الدولي

المجموع

* ارقام اريبه

(بالليون جنيه)

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦١
------	------	------	------	------	------	------

٢ - الاممبول :

١٣٧,٥ -	٥١,٣ -	٤٥,٨ -	٣٨,٥ -	١,٠ -	١٩,٤	١٢٧,٤
٣٣٢,٦	٢٩٣,٩	٢٨٣,٣	٢٦٨,٠	٢٤٣,٧	٢٤٠,١	٢١٩,٤
٢٨٧,٢	٢٦٠,٦	٢٥٣,١	٢٣٩,٤	٢١٩,٦	٢١٤,١	٢٠٣,٦
٣٥,٤	٣٣,٣	٣٠,٢	٢٦,٦	٢٧,١	٢٦,٠	١٥,٨
١٦٧,٩	١٦١,٩	١٥١,٣	١٣٦,٦	١٣١,٢	١٥٦,٧	٨٥,٤
١٣,٥	١٣,٠	١٣,٠	٨,٤	٣٢,٠	٣٤,٥	٢٨,٠
١٥٤,٤	١٤٨,٩	١٣٨,٣	١٢٨,٢	٩٩,٢	١٢٢,٢	٥٧,٤
١٣٤,٨,٧	١١٤,٦,٩	١٠٤,١,٨	٩٩,٠,٨	٩٤,٨,١	٨٨,٠,٩	٣٧٨,٤
١١٥٣,٥	١٠٥٧,٥	٩٥٦,٤	٩٠٧,٥	٨٥٩,٤	٧٨٨,٨	٣٢٣,٣
١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٣,٥
٧٩,٧	٧٣,٩	٦٩,٩	٦٧,٨	٧٣,٢	٧٦,٦	٤١,٦
١٦٠١,٧	١٥٥١,٤	١٤٣٠,٦	١٣٥٦,٩	١٣٢٢,٠	١٢٩٧,١	٨١٠,٦

٣ - بنود الموازنة

١٠٧,٠ -	١٠٢,٤ -	٩٦,٥ -	٩٥,١ -	٨٥,٧ -	٨٠,٧ -	٤٩,٥ -
١٩,٠ -	٩,٠ -	٥,٦ +	٠,٥ +	٥,٩ +	٢٢,٨ +	٩,٨ -
١٢٦,٠ -	١١١,٤ -	٩٠,٩ -	٩٤,٦ -	٧٩,٨ -	٥٧,٩ -	٥٩,٣ -
٧٧٥,٤	٧٦١,٥	٦٨٧,٨	٦٤٩,٨	٦٦٩,٢	٦٦٧,٦	٤٠٧,٥

أ) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات
ب) صافي البنود الأخرى
المجموع

مجموع العوامل المؤثرة

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦١
------	------	------	------	------	------	------

في آخر يونيو

١٢ - البنكنوت المصدر (مليون جنيه)
١٣ - الاسعار (١٩٦٠/٥٩ = ١٠٠)

أ - الارقام القياسية لاسعار الجملة :

١٣٣,٩	١٣٠,٥	١٢٥,٣	١٣٠,٧	١٢٦,٠	١١٧,٣	١٠٠,٥
١٥٥,٧	١٤٦,٦	١٤١,٥	١٥٨,٢	١٥٠,١	١٣١,٨	١٠٢,٨
١١٤,٧	١١٥,٨	١١٠,٦	١٠٧,٤	١٠٥,٣	١٠٤,٠	٩٨,٠
١٣٧,٣	١٣٣,٣	١٢٧,٥	١٢٧,٧	١٢٨,٩	١٢٣,١	١٠٠,٣
١٦٥,٢	١٥٧,٨	١٤٧,٧	١٤٧,٧	١٥٢,٧	١٤٥,٧	٩٨,٤

الرقم العام لجميع المواد

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

الرقم العام

١٢ - عمليات غسوف المقاصة والقود المدينه لى حسابات العملاء

القيود	قيمة الشيكات الواحد لى المدينه لى حسابات العملاء	قيمة الشيكات (بالليون جنيه)				عدد الشيكات (بالالاف)				السنة
		المجموع	بورسعيد	الاسكندرية	القاهرة	المجموع	بورسعيد	الاسكندرية	القاهرة	
...	٨٥٢	١٢٥٧,١	٧٤,٦	٤١٤,٠	٨١٨,٥	١٤٧٥	١	٢٦٥	١٠٨٩	١٩٦١
٤٠٩,١	١٤٢١	٢١٢٢,١	١١٩,٤	٤٢١,٤	١٥٨٢,٣	١٤٩٤	٥٨	٢٦٨	١١٦٨	١٩٦٥
٢٨٦,٣	١٤٧٢	٢٢٥٢,٢	١٣٢,٥	٤٥٧,٤	١٦٦٢,٣	١٥٣٠	٥٤	٢٩٢	١١٨٤	١٩٦٦
٥٠١,٢	١٣٨٣	٢٢٢٦,٧	٧٥,٦	٤٦٤,٢	١٦٩٦,٩	١٦١٧	٤٤	٢٨٨	١٢٨٥	١٩٦٧
٤١٩,٠	١٤٠١	٢٤٤٥,٣	١٢,٧	٥٥٠,٤	١٨٨٢,٢	١٧٤٦	٣٠	٢٨٨	١٤٢٨	١٩٦٨
٥٤٦,٦	١٥٢١	٢٩٠٢,٣	٨,١	٥٥٥,٥	٢٢٣٨,٧	١٩٠٨	٢٨	٢١٨	١٥٦٢	١٩٦٩
٥٨٣,٠	١٤٤٥	٢٢١١,٦	١,٧	٦١٢,٤	٢٥٩٧,٥	٢٢٢٣	١٦	٢٤٧	١٨٦٠	١٩٧٠
٦٠٦,٥	١٧٦٣	٤٠٦٢,٥	١,٣	٦٠٤,٦	٢٤٥٦,٦	٢٣٠٤	١٢	٢٥١	١٩٤١	١٩٧١
٧٦٠,٧	١٧٤٤	٤٠٢٣,٠	١,٣	٧٤٠,٨	٢٢٩٠,٩	٢٣١٢	١٢	٢٥٩	١٩٤١	١٩٧٢

١٥ - الميزانية الاجمالية لجهيع البنوك التجارية * ونسباً الاحتياطى والسوية (بالليون جنيه)

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦١	فى آخر يونيو
------	------	------	------	------	------	------	--------------

الاصول

٣٧١,٦	٤٦٦,٣	٣٨٧,٩	٢٨٥,٧	٢٨٣,٤	٣٢٠,٥	١٣١,٠	مدينه وارصدة لى البنوك *
١١٥,١	١٥٠,٢	١٧٩,٦	١٨٤,٤	١٦١,٦	١٧٦,٠	١٤٨,٩	اوراق مالية واستثمارات
١,٧	٤,٣	٢,٠	٢,١	١,٥	٤,٤	٢٩,٠	اوراق تجارية مخصومه
٨٣٢,٢	٧١٩,٠	٦٢٧,٢	٥٧٧,٧	٥٢٠,١	٤٤٢,٩	١٨٧,٥	قروض وسلفيات
٨٨,٧	٧٠,٧	٦٠,٤	٥٦,١	٥٠,١	٥٠,٧	٢٧,٤	اصول اخرى

المخصصات

٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	١٧,٤	راس المال المدفوع
٢٣,٤	٢١,٧	٢٠,٢	١٨,٩	١٧,٩	١٦,٧	١٣,٢	الاحتياطيات
٥٦,١	٦٥,٠	٦٠,٦	٥٧,٥	٤٩,١	٤٥,٥	١٩,٥	المخصصات
٦٧,٦	٦٦,٩	٦٣,٩	٦٣,٧	٧٨,٣	٩١,٤	٣٥,٢	المستحق للبنوك
٣٦١,٠	٢٧٨,٠	٣٣٣,٠	٢٧٢,٠	٢٢٤,٥	١٨٧,٦	٩,٤	مبالغ مقترضة من البنوك المركزى
٨٠٨,٦	٨٠٥,٤	٧١٨,٩	٦٣٧,٩	٥٩٦,٦	٥٩٦,٨	٤٠٢,٦	الردائع والالتزامات قبل العملاء نظير
٨٣,٢	٦٤,١	٥١,١	٤٦,٦	٤٠,٩	٤٧,١	٢٧,٢	اعتمادات مفتوحة
١٤٠٩,٣	١٤١٠,٥	١٢٥٧,١	١١٠٦,٠	١٠١٦,٧	٩٩٤,٥	٥٢٤,٥	خصوم اخرى
٧٢١,٩	٦٦٧,٢	٤٨٦,٠	٤٢٠,٦	٤١٧,٤	٤٢٦,٣	١٧٨,٨	مجموع الميزانية
٣٩,٠	٣٥,٧	٢٥,٠	٢٦,٤	٢٤,٧	٢٢,٣	١٥,٧	حسابات نظامية
٤٨,٢	٦٢,٠	٦١,٩	٥٣,٤	٥٥,٣	٦٠,٠	٥٨,١	نسبة الاحتياطى /
							نسبة السوية /

* تشمل ارقام البنك الاهلى المصرى اعتباراً من شهر يناير ١٩٦١ .
 * تشمل - اعتباراً من شهر يناير ١٩٦١ - التقديرات التى يحتفظ بها البنك الاهلى المصرى لحساب البنك المركزى المصرى لغراض التمويل .

رؤساء مجلس الإدارة والمحافظون

تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء		
١٩٤٠	١٩٥٥	السيد/علي الشمسي	رئيس مجلس إدارة
١٩٤٦	١٩٥١	سير/فردريك ليث روث	محافظ
١٩٥١	١٩٥٢	السيد الدكتور/احمد زكي سعد	»
١٩٥٥	١٩٥٥	السيد/محمد أمين فكرى	رئيس مجلس إدارة
١٩٥٢	١٩٥٥	السيد/عبد الجليل العمري	محافظ
١٩٥٧	١٩٥٩	السيد الدكتور/عبد الحكيم الرفاعي	رئيس المجلس والمحافظ
١٩٦١	١٩٦٠	السيد/محمد محمود ابو شادى	رئيس مجلس إدارة
١٩٦٧	١٩٧٠	السيد الدكتور/نور الدين طراف	»
١٩٦٢	١٩٦٢	السيد الدكتور/تروت محمود فهمى عكاشة	رئيس مجلس إدارة
١٩٦٢	١٩٦٦	السيد الدكتور/حامد عبداللطيف السايح	رئيس مجلس إدارة
١٩٧١			

اعضاء مجلس الإدارة

تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء	عضو	
١٩٢٥	١٩٤٩	ميجور جنرال جون دافيدسون	
١٩٢٩	١٩٥١	مستر اتو نيمير	»
١٩٢٩	١٩٥١	السيد/صادق وهبة	»
١٩٣٦	١٩٥٥	السيد/صادق حنين	»
١٩٣٨	١٩٥٥	السيد/شريف صبرى	»
١٩٣٩	١٩٥٥	مستر ادوارد كوك	»
١٩٣٩	١٩٥٣	مستر ج. أ. كراوفورد	»
١٩٣٩	١٩٤٩	مستر أ. س. هن	»
١٩٣٩	١٩٥٨	السيد/محمد احمد فرغلى	»
١٩٣٩	١٩٥٥	السيد/طاهر اللوزى	»
١٩٤٢	١٩٤٩	السيد/حسين سرى	»
١٩٤٤	١٩٥٠	السيد الدكتور/حسن صادق	»
١٩٤٥	١٩٥٥	مستر سيسل كامبل	»
١٩٥٠	١٩٥٥	مستر مارسيل فنسيو	»
١٩٥١	١٩٥٢	السيد الدكتور/حسن كامل الشيشينى	»
١٩٥١	١٩٥٢	السيد/سامى راغب	»
١٩٥٢	١٩٥٥	السيد/علام محمد	»
١٩٥٣	١٩٥٦	السيد/عبد الرحمن حماده	»
١٩٥٤	١٩٥٥	السيد/عبد الجليل العمري	»
١٩٥٤	١٩٥٥	السيد/سيد مرعى	»

تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء	عضو	السيد الدكتور/ حلمى بهجت بدوى
١٩٥٥	١٩٥٧		
١٩٥٦	١٩٦٠	"	السيد/ محمد أمين زكى
١٩٥٦	١٩٥٩	"	السيد/ عبد القادر نجا الابيارى
١٩٥٦	١٩٦٠	"	السيد/ احمد منصور
١٩٥٦	١٩٦٠	"	السيد الدكتور/ محمد مصطفى القللى
١٩٥٧	١٩٥٩	"	السيد الدكتور/ عبد الحكيم الرفاعى
١٩٥٨	١٩٦٠	"	السيد/ سعد الدين طه
١٩٥٨		"	السيد/ موسى عرفه
١٩٦٣	١٩٦٧	"	السيد/ فتحى رضوان
١٩٥٩	١٩٦٠	"	السيد الدكتور/ محمود بدوى الشبى
١٩٦٠	١٩٦٠	"	السيد/ حلمى بطرس بولس
١٩٦١	١٩٦٢	"	السيد الدكتور/ محمد عزت سلامة
١٩٦١	١٩٦٢	"	السيد الدكتور/ حامد سليم سليمان
١٩٦١	١٩٦٢	"	السيد الدكتور/ احمد ابو اسماعيل
١٩٦١	١٩٦٢	"	السيد/ محمد حسن الابيارى
١٩٦٢	١٩٦٢	عضو منتدب	السيد الدكتور/ نور الدين طراف
١٩٦٢	١٩٦٦	عضو منتدب	السيد/ محمد محمود ابو شادى
١٩٦٢	١٩٦٧	نائب المدير العام وعضو	السيد/ مورييس ملوكة جرجس
١٩٦٢	١٩٦٨	مدير فرع الاسكندرية وعضو	السيد/ مصطفى محمد السقاف
١٩٦٢	١٩٦٦	عضو	السيد/ عبد المجيد منصور عامر

تاريخ التعيين	تاريخ الانتهاء	عضو منتدب	السيد الدكتور/ ثروت محمود فهمى عكاشة
١٩٦٢	١٩٦٦		
١٩٦٦	١٩٦٧	"	السيد/ مصطفى الهلباوى
١٩٦٧	١٩٦٨	عضو منتدب	السيد/ محمد صالح أمين شلبى
		وكيل المدير العام لمنطقة القاهرة وعضو	السيد/ حكمت سيد احمد رزق
١٩٦٧		عضو منتدب	
١٩٦٩		مدير عام	
١٩٧١	١٩٧١	مدير ادارة البحوث والاحصاء وعضو	السيد الدكتور/ شريف لطفى محمد
١٩٧٠	١٩٦٧	عضو متفرع	السيد/ مصطفى فريد خليفه
١٩٧١	١٩٦٧	مدير عام وعضو	السيد/ محمود بهير انسى
١٩٧٠	١٩٦٩	مدير عام وعضو	السيد/ الحسن ابراهيم البهتيمى
١٩٧٣	١٩٧١	مدير عام وعضو	السيد/ محمد فخرى دواد العاصى
١٩٧١	١٩٧١	مدير عام وعضو	السيد/ على جمال الدين طایل دبوس
١٩٧٢	١٩٧٢	مدير عام وعضو	السيد/ محمود فهمى رزق

المحتويات

● الفصل الاول

رقم الصفحة	الاقتصاد المصرى والجهاز المصرفى حتى عام ١٩٤٨
١

● الفصل الثانى

	التطور التاريخى للبنك والجهاز المصرفى
١٠ خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٢

● الفصل الثالث

	تطور موارد واستخدامات ومعدلات اداء البنك الاهلى
٢٧ خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٢

● الفصل الرابع

٤٧ تنمية الجهاز الانتاجى بالبنك
----	------------------------------------

● الفصل الخامس

٦٢ الموارد المحلية للتمويل فى مصر والدور الذى لعبه البنك فيها
----	--

● الفصل السادس

٧٧ تطور تجارة مصر الخارجية ودور البنك الاهلى المصرى
----	--

الملاحق :

٩٨ الملحق التشريعى
----	-----------------------

١١١ الملحق الاحصائى
-----	-----------------------

١٣٤ رؤساء مجلس الادارة والمحافظون
-----	-------------------------------------

١٣٥ اعضاء مجلس الادارة
-----	--------------------------

مع تحيات

البنك الاهلى المصرى

الادارة العامة للبحوث والاحصاء - الادارة العامة لشئون العمالة



رقم الايداع بدار الكتب ٢٥٥٨ / ١٩٧٤



وكالة القاهرة للاعلان
مطابع الاخبار